كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ العربي الاسلامي

الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في القدس

١٧٠٣-١٧٠٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي

إعداد الطالب

عبد القادر مصطفى سطيح

إشراف الدكتور

عبد العزيز عياد

الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في القدس ١٧٠٢-١٧٠٥م

The Ottman Struggles with Nagib Al-Ashraf and Local Replies in Jerusalem 1702-1705.

إعداد: عبد القادر مصطفى سطيح

إشراف: د. عبد العزيز عياد

تاريخ المناقشة: ٢٠٠٦/٧/١٣

لجنة الإشراف والمناقشة

د.عبد العزيز عياد رئيسا

د. محسن يوسف عضوًا

د. موسى سرور عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين.

الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في القدس ١٧٠٢-١٧٠٥م

The Ottman Struggles with Nagib Al-Ashraf and Local Replies in Jerusalem 1702-1705.

إعداد: عبد القادر مصطفى سطيح

إشراف: د. عبد العزيز عياد

تاريخ المناقشة: ٢٠٠٦/٧/١٣

لجنة الإشراف والمناقشة

د.عبد العزيز عياد رئيسا _____

د. محسن يوسف عضوًا _____

د. موسى سرور عضواً _____

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين.

الإهـــــــداء

إلى روح والدي.

إلى والدتي التي لا تعرف في عطائها الحدود أو القيود.

إلى زوجتي التي قاسمتني عناء البحث.

إلى ولدي حذيفة ومحمد.

إلى شقيقي وشقيقاتي.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر لكل أولئك الذين ساهموا في تكوني الفكري وعلموني الكثير مما اعرف من القضايا من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت، وأخص منهم بالذكر الدكتور عبد العزيز عياد الذي قام بالإشراف على الدراسة، ولم يدخر جهدا في سبيل إنجاحها بالصورة التي هي عليها، كما اشكره على توجيهه وتشجيعه المستمر لي. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من الدكتور محسن يوسف، والدكتور موسى سرور، لتكرمهما بقبول مراجعة هذه الدراسة، والمشاركة في مناقشتها، وملاحظاتهم القيمة حول ما ورد بها.

واشعر باني مدين بقدر كبير من الفضل إلى عائلتي التي حصلت منها على الفسحة والفرصة المطلوبتين لإنجاز هذه الدراسة التي ما كنت لأنجزها لولا دعمهم اللأناني ومساندتهم العاطفية والفكرية. كما أنني مدين بدين خاص من العرفان إلى جميع العاملين في مؤسسة إحياء التراث الإسلامية الذين أمضيت بينهم ما يقرب من ثلاثة اشهر متواليةة، لم يدخروا خلالها جهدا في مساعدتي في البحث في سجلات المحكمة الشرعية وفي وثائق الأرشيف العثماني. واشكر جميع العاملين في مكتبة البيرة العامة لما بذلوه من جهود في مساعدتي.

وأتقدم بالشكر إلى العديد من أبناء العائلات المقدسية الذين أرهقتهم بأسئلتي واستفساراتي عن الموضوع واخص منهم بالذكر الدكتور عبداللطيف الحسيني الذي قام

بإطلاعي على العديد من المقالات والوثائق التي تخص العائلة الحسينية. كما اشكر العديد من الزملاء والأصدقاء الذين لم يتوانوا لحظة في مساعدتي واذكر منهم الأخ محمد الصفدي لجهوده في ترجمة الوثائق والحجج المدونة باللغة العثمانية، والزميل جبر سرور الذي شاركني عناء البحث في النصوص المدونة باللغة الإنجليزية، والزميلة هديل قراعين التي قامت بترجمة العديد من الكتابات المدونة باللغة العبرية، واشكر الإخوة رضا لدادوة ومنذر غازي وشاهر احمد وسلامة ناصر ومحمد حسين الذين قاموا بتدقيق الرسالة وغيرهم الكثير ممن قدموا لي العون في إتمام هذه الدراسة ولم يسمح المكان برسم أسمائهم.

المحتويـــــــــات

الموضـــــوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر	ب
قائمة المحتويات	ت
قائمة الملاحق	ح
ملخص الدراسة باللغة العربية	خ
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ذ
المقدمة	ز
الفصل الأول: خلفيات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في سنجق القدس (١٦٧٠ – ١٦٩٩م)	١
المبحث الأول: الأوضاع الإدارية والأمنية في السنجق	٣
الأوضاع الإدارية	٣
الأوضاع الأمنية	١٠
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في السنجق	20
المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية في السنجق	34
الفصل الثاني: مقدمات ومجريات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية (١٧٠٠-١٧٠٥م)	٤٠
المبحث الأول: مقدمات الصراع (١٧٠٠- ١٧٠٢م)	٤٢

المبحث الثاني: مجريات الصراع (١٧٠٢ م _ ١٧٠٥م) ٥١

مسار الصراع ٥١

نهاية الصراع ٦٨

الفصل الثالث: في أعقاب الصراع تعزيز نفوذ الحكومة المركزية وإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي في سنجق القدس ٧٣

المبحث الأول: تعزيز نفوذ الحكومة المركزية ٧٥

المبحث الثاني: تشكيلة المجتمع المقدسي بعد الصراع ٨٦

الخاتمة ١٠٣

المصادر والمراجع ١٠٨

كشاف المصطلحات ١١٨

ملاحق الدراسة ١٢٢

الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق الأول: خارطة سناجق إيالة (ولاية) دمشق.	١٢٣
الملحق الثاني: خارطة سنجق القدس.	١٢٤
الملحق الثالث: خارطة مدينة القدس.	١٢٥
الملحق الرابع: لائحة الاتهام الموجه ضد النقيب وأنصاره بعد فرارهم من مدينة القدس.	١٢٦
الملحق الخامس: شجرة العائلة الحسينية.	١٢٧

ملخص الدراسة

حظيت دراسة تاريخ القدس باهتمام عدد كبير من الباحثين والمؤرخين في الشرق والغرب، لأهميتها الدينية ودورها الريادي في الصراع مع الآخر، وعلى الرغم من كثرة الأبحاث والمؤلفات التي تناولت تاريخ المدينة، إلا أن هناك العديد من القضايا الأساسية والفئات الاجتماعية والفترات التاريخية، التي ما زالت مغمورة بالنسيان، وتشكل حيزا هاما وحقلا خصبا أمام الباحثين، من أجل إلقاء مزيدا من الأضواء على كثير من جوانبها الخفية. ولما كان موضوع الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في القدس عام ١٧٠٢م – ١٧٠٥م، أحد هذه الأحداث التي لم تحظ بدراسة موسعة، تتوخى الكشف عن خفاياها وطبيعة الأحداث التي جرت فيها، وما تمخض عنها من نتائج، لهذا وقع اختيار الباحث عليه ليكون موضوعا للبحث وهدفا للدراسة.

تكمن أهمية دراسة هذه الفترة من تاريخ القدس، أنها شكلت أحد المفاصل في تاريخ العلاقة بين القوى المحلية والسلطة المركزية العثمانية، وما حملته معها من إرساء أسس الدور السياسي لعائلات الأشراف في الحركة الفلسطينية في العصر الحديث، بالإضافة إلى أنها تعمق الفهم لنشوء النخب القيادية المحلية من بين العائلات الفلسطينية.

على الرغم مما هو متعارف عليه من تبعية القوى المحلية للسلطة المركزية، بما يسمح بتعزيز نفوذ القوى المحلية ويكرس دورها في مناطقها، إلا أن دخول نقيب الأشراف والقوى المحلية في صراع مع ممثلي الحكومة المركزية العثمانية في مدينة القدس عام

١٧٠٢م-١٧٠٥م، يقود إلى التعاطي مع هذه الأحداث لدراسة العلاقة من وجهة إشكالية في إطار المسعى لفهم المسألة.

وأتضح أن الصراع جاء تعبيرا عن حالة السخط العام، من الأوضاع الإدارية والأمنية والاقتصادية المتردية، التي ترتبت على ضعف الحكومة المركزية أواخر القرن السابع عشر، وتمكن النخبة في القوى المحلية من استغلال حالة الاحتقان والاستياء عند الأهالي لمواجهة ما شعرت به من مخاطر على مصالحها اثر محاولة الحكومة المركزية إعادة هيبتها في السنجق دون أخذ نفوذ هذه القوى بعين الاعتبار.

سعت الدراسة للكشف عن عمق استياء الأهالي من الأوضاع الأمنية والاقتصادية في السنجق، في سبيل فهم الظاهرة وفحص مدخلات وتفاعلات الأحداث، إضافة إلى ما تمخض عنها من نتائج، كما سعت أيضا لفحص مدى قدرة الحكومة المركزية العثمانية بعد نجاحها العسكري على إعادة ترتيب الأوراق لبسط سيطرتها وإضعاف نفوذ القوى المحلية التي شاركت في الصراع، ومنح هذا النفوذ لغيرها من العائلات التي تعاونت معها في عودة حاكم السنجق إلى المدينة، الأمر الذي أدى إلى بروز دور هذه العائلات وزيادة نفوذها في السنجق.

Abstract

Studies about the history of Jerusalem has received great interest and concern for many researchers and historians in East and West because of its religious importance and its pioneering role in conflicting with others .Although there are many researches and books focused on the history of this important city ,there several basic issues ,social categories and historical periods have been forgotten and form an important field and fertile space for researchers to shed light on further details on its hidden aspects.So,as the subject of Othmani conflict with the head of nobles and local forces in Jerusalem in the period from 1702-1705 is one of these incidents which hasn't been studied indetails aims at disclosing hidden aspects and the nature of incidents happened with the results ,the researcher has selected these domains to be the subject of the research and goal of the study.

This study which is represented in studying the history of Jerusalem is regarded important as it has formed one of the spots in the history of relationship between the local forces and the Othmani Central Authority with reinforcing basis of political role for families of nobles in the Palestinian movement in the modern age in addition to strengthening understanding for the appearance of local leadership elites between the Palestinian families.

Although ,it has been known that local forces followed central

authority which reinforces the force and power of local forces and dedicates its role in its areas, the involvement of head of nobles /alids in conflicts with representatives with the representatives of central government in Jerusalem for the period from 1702-1705 has led to studying these incidents to study the relationship from the point of view of problematic as a step to understand this issue.

It has been clarified later that conflict has come as a result of public anger for the administrative, security and economic situations which led to weakening of the central government in the end of seventeenth century as well as the capacity of local forces to exploit the case of anger and abuse for families to face the risks of its interests as the central government has tried to return its force in provinces without taking the power of these forces into consideration.

This study has endeavored to disclose the depth of families anger and abuse from security and economic situations in provinces aiming at understanding this phenomenon and examining entries and interactions of these incidents ,in addition to results .It also endeavored to check the range of Othmani central government after its military success in rearranging papers and situations to control the situation and weakening the power of local forces that participated in conflict and has granted this power for other forces which have cooperated with it in returning the governer of the province to the city which has led to the appearance of the role of these families in provinces.

المقـدمـــــــة

وقعت البلاد العربية تحت الحكم العثماني في أعقاب هزيمة المماليك في موقعة مرج دابق عام ١٥١٦م، وقد عمل العثمانيون على إبقاء كل أدوات الحكم والقوة بأيـديهم، إذ أنهـم -كما اعتقدوا- أولى وأعرف في استعمالها لحفظ الأمن والنظـام، وسـعوا إلـى اسـتقطاب العائلات النافذة، وعملوا على جعل ولائها للباب العالي في إطار المسعى إلى تعزيز وترسيخ دعائم حكمهم في هذه الأقاليم. وقد حظي الأعيان والأشراف بمكانة ونفوذ متميز، باعتبار أن الصنف الأول ارتكز في زعامته على حيازة مساحات واسعة من الأرض، أما الصنف الثاني فارتكز في زعامته على ادعائه النسب لبيت الرسول -صلى الله عليه وسلم- وامتلاكه ناصية العلوم الدينية، التي يسرت تربع الأشراف على سدة المؤسسة الدينية مـن مؤسسـات وقفيـة ومحاكم شرعية. ومن الجدير بالذكر أن هذه النخبة المحلية، توسطت بين الحكومة المركزيـة وبين الأهالي، بحكم ما تمتعت به من نفوذ مستمد من ارتباطها بالسلطة المركزية.

كانت مدينة القدس عاصمة السنجق الذي يحمل اسمها ويتكون من نـاحيتين: ناحيـة القدس وناحية الخليل، ويتبع ولاية دمشق (الشام) في الفترة التي تغطيها الدراسة، وعلى الرغم من هذا المركز الإداري المتواضع إلا أن أهمية المدينة الدينية وقدوم الحجاج إليها من مختلف الديانات سنويا زاد من شأنها وتمتع سكانها بدرجة من النفوذ السياسي. وقد استطاعت عائلات

الأشراف أن تشكل طرفا مهما من أطراف السلطة الاجتماعية والسياسية فيها، حيث استغلت مواقعها الوظيفية في إرساء قاعدة مادية لتنامي نفوذها.

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابع عشر، تحولات وأحداثا سياسية واقتصادية مهمة. وبرزت نتيجة تلك التحولات في وقائع انتفاضة نقيب الأشراف والقوى المحلية في القدس ضد الدولة العثمانية عام ١٧٠٢-١٧٠٥م، والتي شاركت فيها شرائح اجتماعية متعددة من سكان المدينة والفلاحين والبدو المجاورين لها. وقد ترتب على هذه الانتفاضة إعادة صياغة موازين النفوذ داخل المدينة في إطار العائلات المقدسية، وأطلقت بعض الكتابات على هذه الأحداث مصطلح الفتنة كما فعل حسن الحسيني في كتابه تراجم أهل القدس لكنه تعبير أقرب إلى موقف السلطة من الأحداث وأطلقت عليها بعض الكتابات مصطلح الثورة، كما فعل محمد كرد علي في كتابه خطط الشام، لكن الأحداث بحكم قيامها وتطورها وبروز عامل النشاط الجماهيري من مختلف الفئات المكونة للنسيج الاجتماعي في المدينة وفي السنجق، واستمرارها لما يزيد عن ثلاثة أعوام، لا تعد عن كونها أكثر من انتفاضة، استهدفت التعبير عن حالة التذمر الجماهيري من الأوضاع التي آلت إليها الأمور الناجمة عن عجز حكام السنجق عن توفير الأمن وإنصاف الأهالي من تعديات كبار المتنفذين، وركزت على مطالب محدودة (العدل، والأمن)، ولم تكن تهدف إلى تغير جذري شامل كما هو الحال في الثورات، وقد مال إلى تسمية الأحداث بالانتفاضة بعض الباحثين مثل كامل جميل العسلي في كتاب القدس في التاريخ.

من المتعارف عليه في علاقة القوى المحلية بالسلطات المركزية تبعية تلك القوى وعملها في إطار تلك العلاقة، بما يجعل من نفوذها السياسي جزءا مكملا لنفوذ السلطة المركزية، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول ما طرأ على العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والقوى المحلية في القدس من تطورات في الأعوام ١٧٠٢-١٧٠٥م، وهذا يقود إلى التعاطي مع هذا التطور في العلاقة بين الجانبيين كمدخل لدراسة المسألة من وجهة إشكالية في إطار المسعى لفهمها.

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من المسلمات والبديهيات الأساسية، والتي كان من أبرزها أن القوى المحلية تطمح دائما للحصول على إمتيازات من السلطة المركزية في مناطقها، لهذا فعلاقة التزاحم موجودة بين الجانبين، كما أن النخب المحلية ألفت في ظل الحكم العثماني حالة الفوضى ووجدت فيها ما ييسر تعزيز نفوذها في السنجق.

ستتم دراسة هذا الصراع على افتراض وجود أصول اجتماعية واقتصادية وحالة من الفلتان الأمني أسست لحالة من الاحتقان الداخلي، التي استطاعت النخبة في القوى المحلية استغلالها عندما شعرت بالمخاطر التي تحيط بمكتسباتها من سياسة الحكومة المركزية الرامية إلى تعزيز نفوذها، مع تجاهل ازدياد نفوذ القوى المحلية في السنجق في السنوات السابقة. ويقتضي التحقق من هذه الفرضية الإجابة أولا على عدد من الأسئلة التي تتفرع عن الإشكالية الرئيسة للدراسة: ما هي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي دفعت فئات اجتماعية عديدة من سكان المدينة والبدو والفلاحين المجاورين للمدينة للمشاركة في أحداث

الانتفاضة؟ وما هي طبيعة التحالفات الداخلية بين العائلات المقدسية التي اشتركت في الانتفاضة؟ وما هي الأمور التي أدت إلى فشل هذه التحالفات وبالتالي فشل الانتفاضة؟ وما الذي نتج عن هذه الانتفاضة من إعادة صياغة موازين القوى بين العائلات المقدسية في المدينة؟

إن الشخصيات البارزة التي شاركت في صناعة الأحداث هي مجتمع الدراسة، الذي سيتم تسليط الضوء على أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاقته بالباب العالي أو من يمثله في الفترة التي تغطيها الدراسة، في محاولة لكشف الأسباب وراء ملابسات الانتفاضة وتداخلات الأحداث فيها. ومع أن نقطة الإرتكاز في الدراسة هي الأحداث التي وقعت في الفترة ١٧٠٢-١٧٠٥ م، إلا أن ذلك يقتضي ضرورة البحث في العقود الثلاث الأخيرة من القرن السابع عشر لكشف النقاب عن خلفيات الأحداث، وهذه الفترة هي التي عززت فيها الحكومة المركزية من نفوذها في سناجق فلسطين بعد القضاء على نفوذ عائلات الأمراء المحليين آل فروخ وآل طرباي وآل رضوان، كما يقتضي البحث في السنوات الخمس التي تلت وقوع الصراع لبيان الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المركزية لتعزيز نفوذها وإعادة ترتيب موازين القوى في المدينة ومدى نجاحها في ذلك ليشمل ذلك الفترة الزمنية ١٦٧٠-١٧١٠م.

ستقوم الدراسة على اعتماد المنهج التاريخي متوخية معالجة الموضوع بشكل تحليلي بما يحقق إعطاء إضاءات على تلك التجربة التاريخية، وإبراز تلك التجربة عبر تشـــريح مـــا حملته معها من مضامين في سياق الحراك التاريخي.

تكمن أهمية دراسة تلك الفترة في أنها شكلت مفصلا في تاريخ علاقة القوى المحليـــة مع السلطات المركزية، وما حملته معها من إرساء أسس الدور السياسي للأشراف في الحركة الفلسطينية في العصر الحديث. كما أن ملامح البحث في تاريخ القدس كانت ولا زالت تتحـــدد بعاملين هما: أهمية المدينة الدينية، ودورها الريادي على المستوى السياسي في إطار الصراع مع الأخر. وكان ذلك سببا في نتاج ضخم وانتقائي من الأدبيـــات التاريخيـــة التـــي ســـلطت الأضواء على فترات أو موضوعات معينة اعتبرت جديرة بالدراسة، بينما ظلت سنوات طويلة وفئات اجتماعية بأسرها ومجموعة كبيرة من القضايا الأساسية مغمورة بالنسيان مع أهميتها. والدراسة تسلط الضوء على إحدى هذه الفترات التي لم تحظ بدراسة موسعة تتوخى الكشـــف عن طبيعة وتداخلات الأحداث التي جرت فيها، وتسلط الأضواء على دور الأهالي في صـــنع تاريخهم الخاص، كما أن الدراسة تعتمد سجلات محكمة القدس الشرعية التي تعتبـــر المنبـــع الأساسي للمعرفة التاريخية حول تلك الحقبة، إضافة إلى أن دراسة هذه المسألة تفـــتح أفاقـــا جديدة للباحثين لما تكشف عنه من معطيات جديدة تعمـــق الفهـــم للـــدور التـــاريخي للنخبـــة الفلسطينية.

هذه الدراسة هي إسهام يضاف إلى الإسهامات السابقة لدراسة تاريخ القدس في العهد العثماني، ولابد أنها ستفيد المهتمين بالتاريخ العثماني عامة، وبشؤون القدس خاصة، والباحثين في نشوء النخب القيادية من بين العائلات المقدسية.

لعل غياب التركيز على مجريات الأحداث في مدينة القدس في تلك الفترة، والإشارات السريعة لهذه الانتفاضة في الكتابات المختلفة، شكلت لي عامل تحدٍ وتحفيز لدراسة تلك الفترة بشكل منهجي وأكاديمي.

على الرغم من قلة الدراسات الحديثة التي أشارت بشكل محدود لأحداث الانتفاضة، إلا أن توفر الوثائق المتعلقة بهذه الأحداث في سجلات المحكمة الشرعية–المصدر الأولي الرئيس للمعلومات عن الموضوع– بالإضافة إلى تلك الوثائق التي تعود لآل الحسيني، قد تشكل عاملا ميسرا لإنجاز هذه الدراسة. مع الإشارة إلى أنه يصعب قراءة العديد من كلمات الحجج في سجلات محكمة القدس الشرعية المسجلة على (الميكروفيلم) لما تعانيه من تلف، ولما كانت الحجج مدونة بالتاريخ الهجري فقد اعتمد الباحث على موقع الباحث الإسلامي في شبكة الانترنت لتحويلها إلى التاريخ الميلادي.

اعتمدت الدراسة على مصادر رسمية، تمثلت في سجلات المحكمة الشرعية في القدس، وتقارير القنصل الفرنسي في مدينة صيدا الواردة في بحث مينا روزن، ومصادر غير رسمية عاصرت أو كانت قريبة من الأحداث التي جرت في فترة الدراسة، المتمثلة في كتب

التراجم والرحلات، هذا إلى جانب عدد من الدراسات الحديثة باللغات العربيـــة والإنجليزيـــة والعبرية.

تناولت السجلات من سجل ١٧٤ إلى سجل ٢٠٩ الحديث عن فترة الدراسة، وهـــذه السجلات تتيح وفرة من التفصيلات عن الحياة الاجتماعية, والسياسية والاقتصادية والثقافيـــة للقدس، وذلك لتنوع القضايا التي كانت تسجلها، إذ كانت تشمل كافة قضايا الأحوال الشخصية وقضايا المعاملات والشؤون العامة للمسلمين خاصة ولبقية الطوائف الدينية عامة. ولا تغيـــب في نفس الوقت وجهة نظر الحكومة المركزية عن هذه السجلات، فالمحكمة عملت عمل مكتب للوثائق العامة، فمئات الرسائل الصادرة من الحكومة المركزية في استنبول، وكذلك من القادة العسكريين وحاكم دمشق والقدس تم نسخها وإدخالها إلى سجلات المحكمة. وتتصف السجلات عموما بتدوين التفاصيل الصغيرة للوقائع حفظا لحقوق الناس وبسطا لحجج المتقاضين، وهي بذلك تقدم صورة شاملة لمعاملات الناس اليومية ومدى تشابك مصالحهم، وتظهرهم في صورة فاعلة، ويقومون بدور نشط في تكوين تاريخهم الخاص. كما تتصف بنقل الوقائع بدقة وأمانة، لأنها غير مدونة بقصد النشر، ومن هنا تنبع ميزتها على الوثائق الدبلوماسية وعلـــى كتـــب الرحالة المعاصرين للأحداث، فوثائق القنصليات الأجنبية عادة ما كانت تلتزم بخط سياســـي – فكري– معين لا تحيد عنه، كما أن كتب الرحالة غالبا ما تعتمد على الرأي الشخصي.

ولا بد من القول أن سجلات المحكمة الشرعية مثل غيرها من المحفوظات الأخـــرى، هي نتاج مؤسسات قضائية، لذلك فهي مصاغة بلغة تلك المؤسسات، وهناك بعض الســـلبيات

التي تقلل من قيمة بعض وثائقها، فالقرارات السياسية المسجلة بها تمثل جانب السلطة فقط، كما أن بعضها كتب بعبارات غامضة أو بلغة عربية ركيكة، بالإضافة إلى كثرة الأخطاء اللغوية والإملائية وذلك حسب ثقافة كاتبها، كما تمثل نصوصها المدونة باللغة العثمانية صعوبة كبيرة للباحث الذي لا يجيد هذه اللغة.

وأفادت الدراسة من التراجم التي أوردها حسن الحسيني في كتابه "تراجم أهل القدس"، ومن التراجم التي يحتوي عليها كتاب "سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر" للمرادي، خاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين شاركوا في أحداث الانتفاضة، وبما ورد فيهما من إشارات عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، لكن يبدو من كتاباتهم أنهم كانوا يميلون لصالح الدولة على عادة أغلب الكتاب في كل عصر، وتظهر نزعة الحسيني المعادي لكل خارج على الدولة عند حديثه عن الانتفاضة في ترجمة النقيب محمد بن مصطفى الحسيني.

كما أفادت الدراسة من مجموعة من كتب الرحالة، وهي على جانب كبير من الأهمية لما حوته من معلومات لا تتوفر في مصادر أخرى، حيث غطت هذه المعلومات فترات تاريخية مختلفة. أهم هذه الرحلات حسب تسلسلها الزمني: رحلة الخياري عام ١٦٧٠م والتي تعطي لمحة عن الحالة الأمنية في سنجق القدس في تلك الفترة. ورحلة المؤرخ التركي أوليا جلبي الذي زار القدس عام ١٦٧٢ م التي تعتبر مصدرا هاما لدراسة الحالة الإدارية والأمنية في السنجق. أما رحلتا النابلسي عام ١٦٩٠م وعام ١٦٩٣م، فمع أن اهتمامه فيهما كان

منصبا على أماكن الأولياء ووصفها، إلا أنها تحوي الكثير من الصور لحياة الناس اليومية في المدينة، كما أورد فيهما وصفا عن وضع الريف في تلك الفترة. وتعطي رحلة الإنجليزي هنري مندريال عام ١٦٩٧م الواردة في بحث عبد الكريم رافق "فلسطين في العهد العثماني" وصفا دقيقا لنزاع الطوائف المسيحية في المدينة على الأماكن المقدسة عند المسيحيين، كما وتورد وصفا للحالة الأمنية حول المدينة وللتغيرات التي جرت في المراسيم الخاصة بدخول الأجانب للمدينة. ونشير إلى أن التقاليد والأعراف– هذه الروابط المحكومة بوازع غير مكتوب –كانت تغيب عن أنظار الرحالة الغربيين، الذين كان اتصالهم بالمجتمع الإسلامي اتصالا سطحيا.

أما الدراسات السابقة من بحوث وكتب فقد استطاعت مينا روزن إعطاء صورة لأحداث الصراع، في بحثها "ثورة نقيب الأشراف وأثرها على أهل الذمة" عن طريق وثائق القنصلية الفرنسية في صيدا ووثائق الرهبان الفرنسسكان ومفكرات البطريرك الأرمني ميناس، لكنها لم تستخدم سجلات المحكمة الشرعية. وترى بأن العداء الشخصي بين القاضي وحاكم المدينة دفع القاضي إلى استغلال حالة الاحتقان والغضب الناتجة عن ظلم الحاكم لبدء الصراع الذي لم يكن سوى تنافس على ابتزاز أكبر قدر ممكن من أموال الناس.

أما عادل مناع في كتابه "تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني" وفي بحثه باللغة العبرية "ثورة نقيب الأشراف" فالأحداث تبدو في نظره تعبيرا عن حالة الضعف الشديدة التي مرت بها الدولة العثمانية، ومحاولتها تنظيم أمور المنطقة في وقت كانت القوى المحلية تعزز

فيه من نفوذها، بالإضافة إلى مخاوف القوى المحلية من ازدياد نفوذ حاكم السنجق محمد باشا الذي أرهق السكان بالمزيد من الضرائب. ومع أن عادل مناع استخدم في كتابه وبحثه سجلات المحكمة الشرعية لكنه أكتفى بالرجوع إلى عدد محدود من الحجج الأمر الذي أبقى صورة الأحداث غير مكتملة.

ويرى نوفان الحمود في بحثه "القدس تحت الحكم العثماني ١٧٠٠-١٧١٠ م" المعتمد بشكل واسع على سجلات المحكمة الشرعية، أن نقيب أشراف القدس محمد بن مصطفى الحسيني لم يقم بثورة على الحكم العثماني، وإنما ثار على أصحاب النفوذ الذين ألحقوا أضرارا بالغة بالأهالي في المدينة، وعندما حاولت الدولة العثمانية إعادة هيبتها وسيطرتها على السنجق، عملت القوى التي وقعت في خلاف مع النقيب على جعله كبش الفداء للأحداث التي جرت في مدينة القدس، بتهمة الخروج على أوامر الدولة.

واكتفى بعض الباحثين بالرجوع إلى عدد ضئيل من الوثائق ليرسم صورة الأحداث، كما فعل كامل جميل العسلي في بحثه "القدس تحت حكم العثمانيين" وعارف العارف في كتابه "المفصل في تاريخ القدس" وكلاهما يرى أن الأحداث كانت تعبيرا عن الاستياء المتزايد من قبل الأهالي ضد الإجراءات القاسية المتبعة في تحصيل الضرائب الباهظة التي فرضها حكام السنجق عليهم. واكتفت بعض الدراسات بما ورد من معلومات قليلة عن أحداث تلك الفترة في كتب التراجم والحوليات، كما فعل جيب وبوين في كتابهما "الغرب والحضارة الإسلامية"، وهما يريان أن الأحداث كانت تعبيرا عن انخراط الأشراف في بلاد الشام في مشاكل الحياة

السياسية على عكس عائلات الأشراف في مصر، وجاءت لما عرف عن الأشراف من عدائهم الظاهر للغرباء الذين يقدمون من استنبول إلى بلادهم حاملين معهم براءات تعيينهم.

عكست هذه الحالة الدراسية للصراع في الكتابات السابقة حالة من التنوع في التوجهات الفكرية التي تم دراسة الموضوع من خلالها، وأكثر من ذلك الخروج عن طابع التجربة التاريخي نظرا إلى عدم الاعتماد الوافي للدارسين لهذه التجربة على مصادرها الرئيسة –سجلات المحكمة الشرعية–، مما جعل فهم الأحداث مضطربا والصورة غير واضحة عنها.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: خلفيات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في سنجق القدس. ويبحث هذا الفصل فيما كانت عليه الحالة الإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في سنجق القدس في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن السابع عشر، والتي شكلت عوامل احتقان استطاعت النخب المحلية استغلالها لصالحها.

الفصل الثاني: مقدمات ومجريات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية ويعالج هذا الفصل الإرهاصات الأولى للصراع في الأعوام (١٧٠٠-١٧٠٢م) ذات الطبيعة الأزموية التي جاءت في تدافعها لتفتح الطريق لاندلاع أحداث الانتفاضة، وقيادة نقيب الأشراف للصراع مع الحكام الذين ترسلهم الدولة في الفترة موضوع الدراسة (١٧٠٢-١٧٠٥م).

الفصل الثالث: في أعقاب الصراع تعزيز نفوذ الحكومة المركزية وإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي في القدس. ويهتم هذا الفصل بإجراءات الحكومة المركزية لإعادة تكريس نفوذهـــا في المنطقة وإعادة توزيع النفوذ بين الفئات المختلفة في مدينة القدس، وما ترتب على ذلك من نتائج ستؤسس لإعادة هيكلية التكوين السياسي والاجتماعي في المدينة ومستقبلها السياسي في العصر الحديث.

وأما الخاتمة فتبرز أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة.

الفصل الأول

خلفيات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في سنجق القدس

(١٦٧٠-١٦٩٩م)

المبحث الأول: الأوضاع الإدارية والأمنية في السنجق

- الأوضاع الإدارية
- الأوضاع الأمنية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في السنجق

المبحث الثالث: الحياة الاجتماعية في السنجق

خلفيات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في سنجق[١] القدس

(١٦٧٠ – ١٦٩٩)

يرمي هذا الفصل الى تسليط الأضواء على الأوضاع الإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها السنجق في العقود الثلاث الأخيرة من القرن السابع عشر، وهي الفترة التي انتقل فيها زمام المبادرة السياسية من القوى المحلية في فلسطين، من أبناء القبائل البدوية وبقايا المماليك (آل فروخ، آل طرباي، آل رضوان) – الذين ساهموا كثيرا في استقرار الحكم العثماني في المنطقة– إلى ممثلي الحكومة المركزية، نتيجة سياسة وزراء آل كوبر يللي الهادفة إلى مركزة الإدارة في الولايات.[٢]

كما يلقي الضوء على دور ممثلي الحكومة المركزية ودور القوى المحلية وعلى رأسهم العلماء من أبناء العائلات المقدسية ذات النسب الشريف في إدارة شؤون السنجق، ويأتي ذلك بغرض بيان الخلفيات التي هيأت لحالة الصراع التي اندلعت بين ممثلي الحكومة المركزية العثمانية والقوى المحلية في السنجق.

---

[1] – وحدة إدارية ضمن الولاية وتشتق التسمية من العلم الذي يحمل أمام حاكم السنجق وهي كلمة تركية ويقابلها في العربية كلمة لواء. الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني الدراسات الخاصة. " فلسطين في العهد العثماني"، عبد الكريم رافق (بيروت:١٩٩٠م). المجلد الثاني الدراسات التاريخية، ص٦٩٩.

[2]–المرجع السابق. ٧٠٦.

الأوضاع الإدارية والأمنية في السنجق

الأوضاع الإدارية

حافظ سنجق القدس على تبعيته الإدارية لولاية دمشق (الشام)،[١] رغم التغيرات الإدارية التي أجرتها الدولة العثمانية لبعض السناجق في بلاد الشام عام ١٦٦٠م عندما أنشئت ولاية صيدا، وشكلت مدينة القدس عاصمة السنجق الذي تكون من ناحيتين هما: ناحية القدس وناحية الخليل، ويتبع كل ناحية منهما العديد من القرى والمزارع.[٢]

لم تكن السلطة المركزية العثمانية تعتمد على النخب المحلية في إدارة شؤون السنجق، بل كانت تمسك بقمة الهرم في السلطتين السياسية والقضائية عن طريق إرسالها حاكم (محافظ)[٣] السنجق، وقاضي محكمة القدس الشرعية من العناصر العثمانية الرومية لمدة عام قابلة للتجديد.[٤]

تمتع حكام السنجق بسلطات واسعة من الناحية النظرية في المجالات العسكرية والمدنية، لكن هذه السلطات لم تكن مقيدة بالهشاشة المتنامية لوظائفهم فقط، بل إنها كانت مقيدة أيضا بالعديد من العقبات، التي أقامتها السلطة المركزية العثمانية، سعيا منها للتخفيف من آثار قوة زائدة عن الحد، قد تغري الحكام بالخروج على أوامر الدولة، فالقاضي الذي كانت ترسله

---

[1] – أنظر ملحق رقم ١. هي واحدة من ثلاث ولايات أنشاها العثمانيون بعد فتحهم لبلاد الشام والولايتان الأخريان هما حلب وطرابلس.

[2] – محمد محاسنة وآخرون. تاريخ مدينة القدس. (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م). ص٢٠٥

[3] – أطلقت سجلات المحكمة الشرعية ألقابا عديدة على حاكم السنجق ومنها محافظ ومير ميران ومتصرف، وكان لقب محافظ أكثر هذه الألقاب استعمالا في السجلات. أنظر ملحق رقم ٤.

[4] – محاسنة. ٢٠٤ –٢٠٥.

الحكومة الى المدينة كان بوسعه الاتصال مباشرة مع العاصمة عن طريق الرسائل،[١] وتمكن بذلك من القيام بدور موازٍ في الثقل لحكام السنجق، ولم يكن لحكام السنجق سلطة مباشرة على الحاميات العسكرية الأربعة الموجودة فيه,[٢] فهي مرتبطة مباشرة بالعاصمة، ويعاد تعيين قادتها سنويا،[٣] ولم يتمتع السنجق باستقلال مالي، إذ كان مرتبطا بدفتردار[٤] دمشق.[٥]

من أصحاب المناصب الهامة في الجهاز الإداري: الكتخدا[٦] الذي ينوب عن حاكم السنجق في تأدية مهامه، والميرالاي[٧] الذي يشرف على السباهية[٨] (الفرسان) الذين أوكل إليهم مهمة الحفاظ على النظام في الريف وحسن استغلاله، ويأتي في المرتبة الثانية بعد حاكم السنجق،[٩] والصوباشي[١٠] الذي يساعد حاكم السنجق في إدارة القوات الأمنية والحفاظ على

---

[1] – هاملتون جيب وهارولد بوين. المجتمع الإسلامي و الغرب واثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي. (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر, ١٩٩٧م). الجزء ١,القسم١. ص٢٤٠.

[2] – نوفان الحمود. العسكر في بلاد الشام. (بيروت: دار الأفاق الجديدة, ١٩٨١م).ص ٤٥ –٤٧.وهي حامية قلعة القدس وحامية قلعة الخليل وحامية قلعة بيت جبرين وحامية قلعة البرك.

[3] – جيب وبوين. ج ١، ق١، ٢٤١.

[4] – المشرف على الحسابات المالية للولاية. محمد علي الأنسي. الدراري اللامعات في منتخبات اللغات. (بيروت: مطبعة جريدة بيروت، ١٣١٨ هـ). ص ٢٥٢.

[5] – محمد سليم اليعقوب ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي. (الأردن: نشر بدعم البنك الأهلي الأردني). ج١، ص ١٣٣. وهناك الكثير من الحجج التي تشير إلى بقاءه مرتبطا بدفتر دار دمشق انظر مثلا فيلم ٣٨. سجل رقم ١٩٦(أوائل محرم ١١٠٥هـ_١٣ ربيع الأول ١١٠٧ه/٢ أيلول ١٦٩٣م_٢٢ تشرين الأول ١٦٩٥م)، ص ١٤٤. (١١٠٥هـ/١٦٩٣م)

[6] – كلمة فارسية بمعنى وكيل الأمور. الأنسي. ٤٥٣.

[7] – هو القائد الأعلى للعساكر الإقطاعية في السنجق، ويأتي في المرتبة الثانية بعد حاكم السنجق وهو يأتمر بأمره وينفذ تعليماته. اليعقوب. ٢١٢.

[8] – صنف من العسكر وتعني الفرسان. الأنسي. ٢٩٠.

[9] – اليعقوب. ٢١٢.

[10] – مساعد حاكم السنجق في إدارة قوات الأمن في المدينة. اليعقوب.ج٢. ٢١٣.

النظام داخل المدينة. ومن الجدير بالذكر أن إحدى الشخصيات العسكرية وتعرف بالمتسلم[١] تتولى مهام الإدارة إذا غاب حاكم السنجق بسبب نقله أو إقالته حتى يتم تعين حاكم جديد.[٢] ومما ساهم في قلة عدد العاملين في الجهاز الإداري الذي يساعد حاكم السنجق، أن الدولة العثمانية كانت قد صممت وسائل فعالة وقليلة التكلفة لإدارة شؤون السنجق،[٣] إذ اعتمدت على شيوخ القبائل البدوية والقرى، ليكونوا حلقة الوصل بينها وبين العربان والفلاحين،[٤] واعتمدت على شيوخ الطوائف الحرفية والدينية والجماعات العرقية،[٥] ليكونوا حلقة الوصل بينها وبين سكان المدينة.[٦]

أما قاضي محكمة القدس فكان له بالإضافة الى المهام القضائية والقانونية وظائف إدارية واسعة تغطي جميع حقول الإدارة تقريبا،[٧] ويظهر في سجلات محكمة القدس الشرعية مدى اتساع اختصاص القضاة، إذ يتضح من خلالها أنه كان بالإمكان طرح الأمور المتعلقة

---

[1] – وكيل حاكم السنجق والمتصرف في المدينة في حال غياب الحاكم عنها. أكمل الدين إحسان أوغلي. الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ترجمة صالح سعداوي (استنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ١٩٩٩م). ج١، ص٢٦٣.

[2] – اليعقوب. ج٢، ٢٠٩-٢١٣؛ كامل جميل العسلي. "القدس تحت حكم العثمانيين"، القدس في التاريخ. تحرير كامل جميل العسلي (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م).ص ٢٣٦.

[3] – بشارة دوماني. إعادة اكتشاف فلسطين أهالي نابلس ١٧٠٠_١٩٠٠م. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م).ص٢٧.

[4] – جيب وبوين. ج ١، ق١، ص٢٩٧.

[5] – ضمت المدينة مجموعة من الطوائف تختص كل واحدة منها بتنظيم عمل أفرادها وترعى مصالحهم وتحافظ على حقوقهم، وقد تنوعت هذه الطوائف فكان منها طوائف الحرفيين: كطائفة الدباغين والقصابين، وطوائف الجماعات الدينية: كطائفة النصارى الروم والنصارى الإفرنج، وطوائف الجماعات العرقية: كطائفة المغاربة وطائفة التركمان، وكان لكل طائفة شيخ يتوسط بين أبنائها وبين الإدارة الحاكمة، وهذه الطوائف تنظيم يشبه التنظيم النقابي المعروف اليوم إلى حد كبير. اليعقوب. ج١، ١١٦؛ محاسنة. ٢١١.

[6] –جيب وبوين. ج ١، ق١، ٣١٣.

[7] – العسلي. القدس، ٢٣٦.

بالسكان في جميع المجالات من الناحية العملية أمام الجهاز القضائي، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن القاضي كان شريكا فعليا للحاكم في إدارة شؤون السنجق.

الى جانب قاضي محكمة القدس هناك قاضيان آخران هما القسام العسكري والكاشف، وينظر القسام العسكري في القضايا التي يكون الجنود طرفا فيها بناء على طلبهم، ذلك لأن المحاكم العدلية لم تكن قادرة على متابعة نشاطات العساكر، الأمر الذي استدعى استحداث هذا المنصب، بينما ينوب الكاشف عن قاضي محكمة القدس في مهمة الخروج للكشف على المتضررين جسديا نتيجة المشاجرات والكشف على الأماكن المسروقة ونحو ذلك.[١] ومن أصحاب المناصب الهامة في الجهاز القضائي المحتسب[٢] الذي يتولى الأشراف على شؤون الطوائف الحرفية ويقوم بجمع الرسوم على البضائع والمعاملات،[٣] والمحضر باشي[٤] الذي يتولى مهمة إحضار المطلوبين للقضاء الى المحكمة بناء على أوامر القاضي.[٥]

وفي حين اقتصر حكام السنجق على الاستعانة بأبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية[٦] في مدينة القدس لإشغال الوظائف في الجهاز الإداري.[٧] فان قضاة القدس عينوا نوابا

---

[1] – اليعقوب. ج٢، ٢٣٢.

[2] – المراقب، وهو موظف كانت مهمته دينية تتمثل في ضبط الأوزان ومنع الغش في الطعام والشراب والمحافظة على الآداب العامة، ثم أصبحت وظيفة عسكرية أو مدنية، بحيث استطاع القاضي بواسطته أن يصرف شؤون التجارة والصناعة. اليعقوب. ٢٣٨؛ جيب وبوين. ج ١، ق١، ٣١٤.

[3] – اليعقوب. ج٢، ٢٣٨.

[4] – كبير المحضرين في المحكمة المكلفين بإحضار من تستدعيهم المحكمة إليها. اليعقوب. ج٢،٢٣٤.

[5] – المرجع السابق. ج١، ١٣٤.

[6] – المقصود بالعائلات المحلية ذات الأصول الرومية: عائلات القادة العسكريين والمسئولين المدنيين الذين استقروا في المدن بعد أن اكتسبت الدولة العثمانية جذورا دائمة في هذه الحواضر.. البرت حوراني. تاريخ الشعوب العربية. ترجمة نبيل صلاح الدين.(الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٩م). ج٢، ص٥١. ويشير الباحث الى أن أسماء بعضهم كانت تنتهي في الحجج بالرومي، لان الدولة العثمانية ورثت مكان الدولة الرومية، وتطلق الحجج في السجلات على بعضهم لقب الأعيان.

[7] – المرجع السابق. ٧٣.

لهم داخل المدينة وخارجها من أبناء العائلات المقدسية الذين تمكن بعضهم من إشغال مناصب هامة في الجهاز القضائي كوظيفة باش كاتب[١] محكمة القدس.[٢] ومع ما يبدو من تواضع دور أبناء العائلات المقدسية في إدارة شؤون السنجق إلا أن الدولة العثمانية كانت قد أنشأت الى جانب وظيفة القضاء عددا من الوظائف العلمية الرسمية أهمها: وظيفة المفتي الحنفي،[٣] ونقيب الأشراف،[٤] وشيخ الحرم،[٥] التي كانت من نصيب أبناء العائلات المقدسية ذات النسب الشريف،[٦] وبهذا أوجدت الحكومة المركزية علاقة قائمة على المنافع المتبادلة بين منبع السلطة في العاصمة، والعلماء في السنجق الذين أصبحوا رديفا للحكومة المركزية.

تورد سجلات محكمة القدس الشرعية العديد من مظاهر الفساد في الجهازين الإداري والقضائي، في العقود الثلاث الأخيرة من القرن السابع عشر التي كانت جزءا من ظاهرة عامة في الدولة العثمانية، ومن ذلك أن صالح باشا حاكم السنجق في العام١٦٨٩م اتهم

---

[1] – كبير الكتاب في المحكمة. محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة علماء القدس وأعيانها في القرن الثاني عشر الهجري.(دمشق: دار الفكر ٢٠٠٠ م). ج٣، ص٥٠٩.

[2] – محمود طلب النمورة. الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي بين الحكم الذاتي والاحتلال وحق تقرير المصير من العهد العثماني إلى الانتفاضة. (١٧٩٤ – ١٩٩٤). ١٩٩٤م. ح١.ص١٩٣.

[3] – وظيفة علمية حيث يتولى تفسير النصوص الدينية، ويتوسط لحل المعضلات الشرعية التي تواجه العامة، وكان عوناً للقاضي في بعض المسائل التي تعرض على المحكمة الشرعية اليعقوب. ج٢، ٢٤٧.

[4] – يأتي تأسيس نقابة الأشراف في العاصمة تقليدا إسلاميا ورثه العثمانيون عن الدولة العباسية، لتقوم هذه المؤسسة برعاية شؤون العائلات التي تنتسب إلى نسل الرسول صلى الله عليه وسلم من حفيده الحسن والحسين، لكن الدولة العثمانية توسعت في هذا الجانب إذ اعتبرت أن قائمة الأشراف تضم بالإضافة إلى نسل الحسن والحسين كافة العائلات التي تنتسب إلى الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين، وتعمل نقابة الأشراف على رعاية مصالحهم ونتوب عنهم في المطالبة بحقوقهم، وكانت ضمن التشكيلات الإدارية التابعة لمشيخة الإسلام في العاصمة، وكان نقيب الأشراف في العاصمة يعين في الولايات والسناجق ومنها سنجق القدس قائم مقام نقيب الأشراف الذي يرعى شؤونهم وينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم. أحمد صدقي. تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني (١٤٢٢– ١٩٢٢) (اربد : المكتبة الوطنية، ١٩٢٢م). ص ٢٣٧–٢٤٢.

[5] – المسئول عن إدارة المسجد الأقصى وقبة الصخرة في مدينة القدس. عبلة المهتدي الزبدة. القدس تاريخ و حضارة (٣٠٠٠ ق.م– ١٩١٧م). (بيروت: دار نعيمة للطباعة، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠ م). ص٣٣٤.

[6] – العسلي. القدس، ٢٣٧.

مصطفى آغا،[١] المكلف بجمع العوارض السلطانية،[٢] بإخفاء ثلاثة أكياس أسديه من أموال العوارض، واعترف مصطفى آغا بذلك بعد التحقيق.[٣] واتهم علماء المدينة وأعيانها وجمع غفير من الأهالي ترجمان محكمة القدس خليل جلبي بن رمضان في عام ١٦٧٥م بأخذه الرشوة من الأهالي، والقيام بتغيير الأحكام الصادرة عن المحكمة، وطلبوا من القاضي عزله عن الترجمة وإرساله إلى قلعة خان يونس ليسجن فيها.[٤]

كان من أهم أسباب هذا الفساد كما تشير الى ذلك السجلات إمكانية حصول المتهمين بجرائم الفساد على العفو من كبار المتنفذين في الجهاز الإداري بعد دفع مبالغ من المال، فخليل الترجمان تمكن بعد عزله ونفيه من العودة بعد سبعة أعوام إلى وظيفته في الترجمة،[٥] وتكررت مطالبة الأهالي للقاضي بعزله عن هذه الوظيفة لما يلحقه من ضرر بالأهالي.[٦] بالإضافة الى عجز الجهاز القضائي عن محاسبة الإداريين والعسكريين،[٧] الأمر الذي كان يدفع الأفراد والجماعات إلى إحضار أوامر سلطانية شريفة من العاصمة، كي يتمكن الجهاز القضائي من محاكمتهم، ومن ذلك أن أبا الهدى الداودي –الإمام بالمسجد الأقصى– أحضر

---

[1] – رئيس الجند. الحافظ وأباظة. ٥٠٩.

[2] – الأموال التي تؤخذ من الأهالي عند حاجة الدولة إلى مزيد من الدخل في أحوال طارئة. إحسان. ١٠٧. والذي يفهم من الحجج في السجلات أن القرى التابعة للأوقاف والأشراف الذين يسكنون الأرياف كانوا معفين من دفع هذه العوارض السلطانية إلا إذا ورد أمر سلطاني يطلب منهم دفعها.

[3] – فيلم ٣٧. سجل رقم ١٨٩ (١ربيع اول١٠٩٩– أواخر ربيع الثاني ١١٠٠هـ /٥ كانون الثاني ١٦٨٨– ٢٠ شباط ١٦٨٩م)، ص٣٦٤. (٦ ربيع أول ١١٠١هـ/ ١٨ كانون أول ١٦٨٩م).

[4] – فيلم ٣٤. سجل رقم ١٧٧(٩ذي القعدة ١٠٨٥– ٢٢ ربيع الثاني ١٠٨٦هـ /٤ شباط ١٦٧٥– ١٦ تموز ١٦٧٥م).، ص٨٩. (١٠محرم ١٠٨٦هـ/٦ نيسان ١٦٧٥ م).

[5] – فيلم ٣٦. سجل رقم ١٨٤ (١٨ محرم ١٠٩٢ – ١٥ ربيع الأول ١٠٩٣ هـ /٧ شباط ١٦٨١– ٢٤ آذار ١٦٨٢م)، ص٣٩٠. (أواسط محرم ١٠٩٣ هـ/ ٢٤ كانون ثاني ١٦٨٢ م).

[6] – فيلم ٣٨. سجل رقم ١٩٣ (أوائل رحب ١١٠٣ه _٥ محرم ١١٠٤ه/١٩اذار ١٦٩٢م _١٦ أيلول ١٦٩٢م)، ص٣١٠. (أواخر ربيع الثاني ١١٠٣ هـ/ ١٩ كانون ثاني ١٦٩٢ م).

[7] – جيب وبوين. ج١، ق٢، ص١٤٩.

أمرا شريفا وفتوى شرعية من شيخ الإسلام[١] في العاصمة، لينظر القاضي في قضيته، التي رفعها على متسلم المدينة في العام ١٦٨٨م علي بيك، الذي حضر بالعساكر إلى المسجد الأقصى وقام بضربه أمام الناس وحبسه وأخذ منه أموالا بطريق الغصب والظلم، وعندما أرسل القاضي لعلي بيك طلبا للمثول أمام المحكمة، تمكن من الفرار وسجلت القضية لحفظ واقعة الحال.[٢]

[1]– رأس فئة العلماء في العاصمة، وكان رقيبا على العلماء في الدولة وممثل السلطان في الأمور الدينية. مفيد الزيدي. موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني (١٥١٦–١٩١٦). (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع). ص١٠٩.

[2] – فيلم ٣٨. سجل رقم ١٩٦(أوائل محرم ١١٠٥هـ_١٣ ربيع الأول ١١٠٧هـ /٢ أيلول ١٦٩٣م_٢٢ تشرين الأول ١٦٩٥م)، ص٣١٠ (١٢ رمضان ١١٠٥ هـ/ ٧ أيار ١٦٩٤ م).

الأوضاع الأمنية

انشغلت الدولة العمانية أواخر القرن السابع عشر في حربها مع الـدول الأوروبيـة، وكان لهذا الانشغال أثار سلبية على الولايات والسناجق العثمانية، ففي سـنجق القـدس تـم استدعاء السباهية المرابطة في السنجق عام ١٦٨٠م للمشاركة في القتال كما يتضح من الأمر السلطاني الصادر الى محافظ السنجق حسين باشا،[١] مع أن أوليا جلبي أثناء زيارتـه لمدينـة القدس قبل ثمانية أعوام، ذكر بأن القوات العسكرية المرابطة في السنجق كانت معفيـة مـن الذهاب الى الحرب، كونها مكلفة بمرافقة قافلة الحج الشامي إلى الحجاز.[٢] وترتب على انشغال الدولة العثمانية بالحرب دخولها في أزمة اقتصادية وعجز مالي كبير، استمر ما يقـرب مـن سبعة عشر عاما (١٦٨٢-١٦٩٩م)،[٣] ويشير إلى هذا العجز المالي في الدولة، انقطاع وصول الصرة الرومية[٤] إلى مدينة القدس مدة ثلاث سنوات (١٦٨٨-١٦٩٠م)، ممـا دفـع العلمـاء والأهالي وعلى رأسهم نقيب أشراف القدس مصطفى الوفائي الحسيني الى توكيل مجموعة من علماء المدينة للسفر الى العاصمة للتظلم بهذا الشأن الى السلطان.[٥]

جاء انشغال الدولة العثمانية بالحرب مع الدول الأوروبية بعد أن كانت قد عملت منـذ النصف الثاني من القرن السابع عشر على تشديد قبضتها في سناجق فلسطين بشكل عام عـن

---

[1] – فيلم ٣٦. سجل رقم ١٨٣,(١٨ ذي الحجة ١٠٩٠- أواخر محرم ١٠٩٢هـ /٢٠ كانون الثـاني ١٦٨٠- ١٩ شـباط ١٦٨١م)، ص٢٨٠ (١٠٩١هـ هـ/١٦٨٠ م).

[2] – أوليا جلبي " سياحتنامه" بيت المقدس في كتب الرحلات عند العرب و المسلمين.كامـل العسـلي. (عمـان: ١٩٩٢م). ص٢٢٥.

[3] –جيب وبوين. ج ١، ق٢، ص٣٥.

[4] – الأموال التي كان يبعثها السلاطين العثمانيين لتوزع على العلماء والفقراء في الأماكن المقدسة ومنهـا مدينـة القـدس. محمود علي عامر. الدولة العثمانية – تاريخ ووثائق.(دار الرحاب ٢٠٠١م). ص ٢٧٥.

[5] – فيلم ٣٧. سجل رقم ١٩٢(٢٦ ربيع الأول ١١٠١ه_أواخر رمضان ١١٠٢ ه/٧كانون الثـاني ١٦٩٠م _٢٧حزيـران ١٦٩١م)، ص٦٦. (غرة جمادى الأولى ١١٠١ هـ/ ١١ شباط ١٦٩٠ م).

طريق والي دمشق، وذلك بالقضاء على نفوذ القوى المحلية من زعماء القبائل البدوية وبقايا المماليك، وضمن هذه السياسة تم القضاء على حكم آل رضوان وآل طرباي وآل فروخ الذين تولى بعضهم حكم سنجق القدس، وقد تم نقل أمارة الحج الشامي من أيدي هؤلاء الأمراء الى ولاة الشام أو الى بعض زعماء الإنكشارية في دمشق حيث كان محمد بن فروخ أخر أفراد هذه الأسرة الذين تولوا إمارة الحج عام ١٦٦٩م.[١]

كانت محدودية إمكانيات حكام السنجق القادمين من العاصمة في المجالين العسكري والمالي، بسبب انشغال الدولة بالحرب والأزمة الاقتصادية التي مرت بها سببا في عجزهم عن إحكام سيطرتهم على الأوضاع الأمنية داخل السنجق، ويشير تتبع ما كتبه الرحالة عن الحالة الأمنية في العقود الثلاث الأخيرة من القرن السابع عشر الى أن إدارات السنجق المتعاقبة كانت تواجه صعوبات كبيرة في المحافظة على أمن الطرق المؤدية الى مدينة القدس، مع أن مواسم الحج والزيارة الى مدينة القدس والخليل، وقرب السنجق من الطريق السلطاني الذي تسير عليه قافلة الحج الشامي المتجهة من دمشق الى الحجاز، بالإضافة الى أهمية الطريق التجاري المار بفلسطين كانت حافزا قويا للدولة العثمانية للعمل على تكثيف النقاط الأمنية في السنجق، وعملت منذ قدومها الى المنطقة على بناء الحصون والقلاع وإقامة الحاميات العسكرية فيها لتامين سلامة المسافرين،[٢] فالخياري الذي زارا لسنجق عام ١٦٧٠م ذكر بأن جماعته سارت برفقة العساكر من مدينة الرملة إلى مدينة القدس، كي يدفعوا عنهم شر قطاع

---

[1] – رافق، ٧٠٦؛ عادل مناع. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠_١٩١٨ قراءة جديدة. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية). ص١٤.

[2] – رافق. ٧٠٠ .

الطرق،[١] ورافق العساكر أوليا جلبي وجماعته عندما توجهوا من مدينة القدس إلى زيارة مدينة الخليل عام ١٦٧٢م لتوفير الحماية لهم،[٢] وقال جلبي بأن أرباب الإقطاعات يرافقون الحجـــاج إلى الخليل ومهد المسيح وإلى مقام النبي موسى، "لأن الطريق غير آمنة من العربـــان الثـــائرين".[٣] وتحدث عبد الغني النابلسي في رحلته الأولى للسنجق عام ١٦٩٠م عن المخاطر الأمنية، فقال عندما أمضى ليلة بالقرب من قرية سنجل[٤]: "وكانت ليلة عطرة لكنها من شر اللصـــوص خطـــرة "[٥] ولما وصل في رحلته الثانية عام ١٦٩٣م إلى قرية عرابة،[٦] وجد أهلها فـــي "حـــروب وفـــتن ومحاصرة مع حاكم القدس".[٧] وعندما انطلقت قافلة الزوار المسيحيين برفقة حاكم السنجق إلى نهر الأردن بمناسبة عيد الفصح عام١٦٩٧ م، تحدث هنري مندريال عن مخاطر العربان، الـــذين كانوا يطلقون النار مطالبين برسم المرور،[٨] وانتظر عند عودته إلى مقر إقامته في حلب حتى خرج في صحبة متسلم طرابلس الذي كان في زيارة الى مدينة القدس، وعلل ذلك بأن الأنباء قد تواترت من مختلف الجهات عن عدم الأمن في الطرقات، بسبب خلافات البدو وتعدياتهم.[٩]

---

[1] –إبراهيم بن عبدالرحمن الخياري. تحفة الأدباء وسلوة الغرباء.تحقيق رجاء محمود الســـامرائي. (العـــراق: دار الرشـــيد، ١٩٧٩م). ج٢، ص١٧٢.

[2] – جلبي. ٢٥١.

[3] – المرجع السابق. ٢٢٦.

[4] – أنظر الملحق رقم ٢.

[5] – عبد الغني النابلسي، . الحضرة الإنيسة في الرحلة القدسية. تحقيق أحمد حسن العلبي. (بيروت: دار المصادر، ١٩٩٠م). ص٣٢٨.

[6] –يتضح من تتبع سير رحلة النابلسي أن المقصود بها عرابة جنين وليس عرابة البطوف، ذلك أن النابلسي ذكر انه قبل أن يصل إليها وصل إلي قرية جنين لكنه لم يدخلها لانقطاع الطريق بينها وبين نابلس فسار إلى قرية يعبد ثم إلى قرية عرابـــة. عبد الغني النابلسي. الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجار. تحقيق رياض عبد الحميد مـــراد. (دمشـــق: دار المعرفة، ١٩٨٩م). ص ٢٩٧–٣٠٢.

[7] – المرجع السابق. ٣٠٣.

[8] – رافق. ٧٦١.

[9] – المرجع السابق، ٧٦٢.

تؤكد سجلات محكمة القدس الشرعية ما ورد في كتب الرحالة فهي مليئة بالإشـــارات الى اختلال الأمن على الطرق المؤدية الى مدينة القدس، وتوضح بأن أبناء القبائـــل البدويـــة وقطاع الطرق والفلاحين، كانوا جميعا يشاركون في الإسهام في حالة الفلتان الأمنـــي التـــي شهدها السنجق، ومن ذلك ما حدث في الخامس والعشرين من شهر حزيران عام ١٦٨١م حين هاجم سراب بن خضير وجماعته من عرب القبيحات تجارا من قرية ســـلوان[١] كـــانوا فـــي طريقهم إلى البلقان، وسلبوهم جميع أمتعتهم ونقودهم.[٢] وأخبر رهبان النصارى في الأول من كانون الثاني عام ١٦٩٥م بأن العربان يعتدون عليهم أثناء تعميرهم لديرهم المعروف بالسيق،[٣] وأنهم قتلوا أحد الرهبان فيه.[٤] ونصب عشرون أعرابياً كميناً في أوائل عام ١٦٩٩م بـــالقرب من مدينة الرملة تمكنوا من خلاله من قتل متسلم المدينة عقيل آغا وأحد جنوده، وسلبوا بقيـــة الجنود المرافقين له أمتعتهم، وعلى الرغم من أن أسماء الفاعلين كانت معروفة للقضاء إلا أن القضية قيدت في المحكمة حفظاً لواقعة الحال،[٥] وعندما توجه الحاج عبد القادر أحد سكان

مدينة القدس في أوائل شباط ١٦٩٢م إلى مصر عن طريق الخليل بقصد التجارة، اعتـــرض طريقه جماعة من قطاع الطرق، وضربوه ونهبوا ما معه من متاع ونقود، وتـــوفي متـــأثرا

---

[1] – أنظر ملحق رقم ٢.

[2] – ف٣٦.س١٨٤، ص١٨٤– ١٨٥ (٩ جمادى الثاني ١٠٩٢هـــ/ ٢٥ حزيران ١٦٨١ م).

[3] – دير في مكان مرتفع يقع إلى الجنوب من مدينة القدس . أحمد بن يحيى العمري. مسالك الأبصار في ممالك الأمصـــار. تحقيق أحمد زكي. (القاهرة: دار الكتاب، ص١٩٢٤ م). ج ١. ص ١٣٤.

[4] – ف٣٩. س١٩٦، ص٣٤٤. (أواسط جمادى الأولى ١١٠٦ هـــ/ ١ كانون الثاني ١٦٩٥ م).

[5] – فيلم ٣٩. سجل رقم ١٩٩ (أواسط ربيع الاول١١١٠ه_١٨ محرم ١١١٢ه/٢١ أيلول ١٦٩٨م _٥ تموز ١٧٠٠م)، ص ٥١٣. (٨ شعبان ١١١٠ هـــ / ٩ شباط ١٦٩٩ م).

بالجراح التي أصيب بها.[١] وهاجم قطاع الطرق في التاسع من نيسان ١٦٩٤م الرعاة الـذين يعملون في خدمة الحاج محمد، وسلبوهم الماشية وكل شيء يملكونه حتى ملابسهم.[٢] وعنـدما أخبر علي أفندي القاضي عام ١٦٨٠م بأن جماعة من قريتي دورا ويطا[٣] اعترضت طريقـه أثناء سفره إلى غزة وسلبوا ما معه من نقود، قام علي آغا متولي وقف الخليل بدفع المبلغ إلى علي أفندي، لكون القريتين واقعتين في وقف الخليل.[٤] وفي أثناء سفر جماعة من تجار مدينة القدس وبيت لحم إلى مدينة الخليل أواسط كانون الأول ١٦٩١م اعترضت طريقهم جماعة من قريتي فاعور ونحالين[٥] وسلبوهم أمتعتهم ونقودهم.[٦]

لم يقتصر عجز حكام السنجق عن توفير الأمن للمسافرين على الطرق المؤدية الـى المدينة، بل إنهم وقفوا عاجزين أيضا عن توفيره لسكانها، فقد حضر إلـى المحكمـة صـدقة اليهودي في الثالث عشر من تموز ١٦٩٢م، وأخبر القاضي بأن ما يقرب من ثلاثين فلاحـا هاجموا منزله في محلة اليهود، ونهبوا جميع ما فيه، واعتدوا عليه وعلى زوجته بالضـرب، وسجلت القضية لحفظ واقعة الحال.[٧] وشهدت المدينة العديد من حوادث السـرقة،[٨] والقتـل،[٩] التي قيد بعضها ضد مجهولين، وتشير الكثير من حجج المطالبة بالتعمير في المدينة، إلى قلق

---

[1] – فيلم ٣٨. سجل رقم ١٩٣ (أوائل رحب ١١٠٣ه _٥ محرم ١١٠٤ه/١٩اذار ١٦٩٢م _١٦ أيلـول ١٦٩٢م)، ص٢٧١. (أواسط جمادى الأولى ١١٠٣ هـ/ ٣ شباط ١٦٩٢ م).

[2] – ف٣٨.س١٩٦، ص٢٠٧. (١٤ شعبان ١١٠٥ هـ/ ٩ نيسان ١٦٩٤ م).

[3] – أنظر ملحق رقم٢.

[4] – ف٣٦.س١٨٣، ص١٦. (١٠٩١هـ هـ/١٦٨٠ م).

[5] – أنظر ملحق رقم٢.

[6] – ف٣٨. س١٩٣، ص٢٣٠. (٣ربيع ثاني ١١٠٣ هـ/ ٢٣ كانون أول ١٦٩١ م).

[7] – ف٣٨.س١٩٣، ص٣٣. (٢٨شوال ١١٠٣ هـ/ ١٣تموز ١٦٩٢ م).

[8] – أنظر مثلا ف٣٨.س١٩٣، ص٤. (١١٠٣ هـ/ ١٦٩٢ م).

[9] – أنظر مثلا فيلم ٣٧. سجل رقم ١٨٨(أواسط صفر ١٠٩٨– أواسط جمادى الثاني ١٠٩٩هـ /٣١ كانون الأول ١٦٨٦– ١٧ نيسان ١٦٨٨م)، ص٦٤. (١٠٩٩ هـ/ ١٦٨٧م).

الأهالي من تحول الأماكن الخراب الى مأوى للصوص.[١] وتمكن مشايخ قرية جمزو[٢] في ثلاثين أيار عام ١٦٨١م من الفرار من سجن المدينة بمساعدة الفلاحين،[٣] مما يعطي صورة واضحة عن مدى عجز إدارة السنجق عن قيامها بواجباتها الأمنية.

لم تكن إدارات السنجق المتعاقبة عاجزة عن توفير الأمن للأهالي خارج المدينة وداخلها فحسب، بل إنها كانت غير قادرة على فض النزاعات والخلافات التي تقع خارج المدينة، ويأتي تدخلها لحل هذه الخلافات متأخرا، ففي عام١٦٧٤م عندما قامت طائفة المجاورين[٤] في مدينة الخليل بمهاجمة بيوت التميمية، ونهبت أرزاقهم وأموالهم وذبحت شيخهم، اختبأ متسلم المدينة والصوباشي في القلعة، وحضر جماعة من التميمية إلى محكمة القدس، وطلبوا من القاضي أن يرسل معهم إلى الخليل متسلم مدينة القدس حتى يعيد لهم حقوقهم.[٥] ولم يتدخل متسلم مدينة القدس عبد الكريم جوربجي في حل النزاع الذي وقع في قرية ديرغسانة[٦] بين طائفة أولاد ريان وطائفة الشفوع في عام١٦٧٦م، إلا بعد وقوع عشرات القتلى والجرحى من طائفة الشفوع.[٧] وعندما وقعت الفتن بين أهالي قرى جبل الخليل في

---

[1] – فيلم. ٣٨. سجل رقم ١٩٨ (٧ ذي القعدة ١١٠٨هـ_أوائل ربيع الثاني ١١١٠ه/٢٨ايار ١٦٩٧م_ ٧تشرين الأول ١٦٩٨م) ص ٢٦٣. (١١٠٩هـ ــ ١٦٩٨)

[2] – أنظر ملحق رقم ٢.

[3] – فيلم ٣٦. سجل رقم ١٨٥ (١٣ ربيع الأول ١٠٩٣– ا رجب ١٠٩٤هـ/٢٢ آذار ١٦٨٢– ٢٦ حزيران ١٦٨٣م)، ص٨٦. (١٢ جمادى الأول ١٠٩٢ هـ/ ٣٠ أيار ١٦٨١م).

[4] – المغاربة الذين قدموا الى فلسطين وسكنوا فيها. الزيدي. ٨٦.

[5] – فيلم ٣٤. سجل رقم ١٧٤ (٢ذي الحجة ١٠٨٢هـ –٢٣ ذي الحجة ١٠٨٤هـ/ ٣١ آذار ١٦٧٢– ٣١اذار ١٦٧٤م)، ص٥٢٦. (٢٣ ذو القعدة ١٠٨٤هـ/ ١ آذار ١٦٧٤ م).

[6] – أنظر ملحق رقم ٢.

[7] – فيلم ٣٥. سجل رقم ١٧٨ (٢٠ ربيع الثاني ١٠٨٦– أواسط شوال ١٠٨٧هـ / ١٤تموز ١٦٧٥– ٢١ كانون أول ١٦٧٦م)، ص١٦٠–١٦٢. (أواسط ذو القعدة ١٠٨٦هـ/ ٣١ كانون ثاني ١٦٧٦ م).

عام١٦٨١م، تدخل محافظ السنجق خليل باشا بعد مضي ستة اشهر من وقوع الأحداث، التي قتل فيها عديد كبير من الأشخاص من كلا الجانبين.[١]

كما عجزت إدارات السنجق المتعاقبة عن حل الخلافات داخل المدينة نفسها، إذ تكرر النزاع بين طوائف النصارى، كما حدث في عام ١٦٧٤م وفي عام ١٦٩٩م،[٢] ورغم ما عرف عن استخدام الدولة العثمانية لهذه الخلافات في الضغط على الدول الأوروبية المتنافسة على الامتيازات في المدينة،[٣] إلا أن هذه الخلافات كانت بلا ريب عاملا من عوامل الفوضى وعدم الاستقرار.

ويلاحظ انه في الوقت الذي عجز فيه حكام السنجق عن ضبط حالة الفلتان الأمني كانت القوات العسكرية المرابطة في حاميات السنجق منهمكة في الأنشطة الاقتصادية، ولا ريب أن ذلك ساهم في انتشار حالة الفوضى والإضطرابات الأمنية في السنجق واستمرارها، فقد كان الاتهام الموجه الى محمد آغا العسلي –دزدار[٤] قلعة القدس[٥]– عام١٦٩٠م، هو قيامه بإرسال جنود القلعة للتجارة في قرى السنجق لحسابه الخاص.[٦]

يظهر بوضوح من خلال السجلات انعكاس ضعف السلطة التنفيذية في السنجق على ضعف الجهاز القضائي، الذي أصبح يواجه بصورة متزايدة رفض أحد أطراف النزاع الحضور إلى المحكمة، وأصبح العديد من قرارات القاضي حبرا على ورق، ومن ذلك أن

---

[1] – ف٣٦.س١٨٤، ص١٧٤. (أواخر جمادى الأول ١٠٩٢ هـ/ ١٧ حزيران ١٦٨١م).

[2]– العسلي. القدس، ٢٤٥.

[3] – جيب وبوين. ج١. ق٢. ٢٨٨.

[4] – قائد، مسئول. اليعقوب. ٢١٩.

[5] – أنظر ملحق رقم ٣.

[6] – فيلم ٣٧. سجل رقم ١٩١(أواسط ربيع الثاني ١١٠٠– أواخر ربيع الأول ١١٠١هـ / ٦ شباط ١٦٨٩– ١١ كانون الثاني ١٦٩٠م)، ص٤١٦. (١١٠١هـ/ ١٦٩٠ م).

القاضي أرسل يطلب حضور جماعة من الرملة، لسماع دعوى أقيمت ضدهم في محكمة القدس الشرعية، فرفضوا الحضور متذرعين بعدم توفر الأمن في الطريق،[١] وعندما تقدم متولي وقف خاصكي سلطان[٢] بشكوى ضد نصارى بيت لحم لرفضهم دفع الجزية، أرسل إليهم القاضي أربع مرات طالبا منهم الحضور إلى المحكمة لكنهم في كل مرة كانوا يرفضون ذلك دون إبداء الأسباب الداعية لرفضهم الحضور.[٣] ولم يتوقف الأمر عند رفض الحضور الى المحكمة، بل تعداه إلى الاعتداء على المحاكم الشرعية، كما حدث في مدينة الرملة عام ١٦٨٠م، عندما دخلت مجموعة إلى مبنى المحكمة الشرعية، ومزقت إحدى الحجج الشرعية التي صدرت من القاضي لأنها كانت في غير صالحها،[٤] وفي عام ١٦٩٢م هاجمت مجموعة من أهالي مدينة الخليل مبنى محكمة الخليل الشرعية بالحجارة بعد أن قدمت فيها شكوى بحقهم تفيد بأنهم يلحقون الضرر بأهالي المدينة.[٥]

كانت هذه الحالة من الفلتان الأمني والعجز الواضح لحكام السنجق في وضع حد للأوضاع الأمنية المتردية سببا في تشجيع الأهالي على اقتناء السلاح الناري للاعتماد عليه في توفير الحماية الشخصية، وسبق أبناء القبائل البدوية غيرهم في ذلك، إذ تمكنوا من الحصول

---

[1] – ف٣٨.س١٩٦، ص٤٤٧. (أواخر شوال ١١٠٦ هـ/ ١٢ حزيران ١٦٩٥ م).

[2] – تقع داخل أسوار مدينة القدس على مسافة ١٥٠م من الحرم الشريف في المقطع الشرقي من طريق الواد، وكانت سجلات محكمة القدس الشرعية تطلق عليها اسم العمارة العامرة، وهي من اكبر المنشات الخيرية العثمانية في فلسطين حيث كانت تقدم الطعام والشراب والسكن مجانا للعلماء والفقراء والمحتاجين وأبناء السبيل، بنيت في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي من قبل خاصكي سلطان زوجة السلطان سليمان القانوني، التي أوقفت عليها العديد من القرى والمزارع في مختلف بلاد الشام وخاصة في سنجق الرملة، وهي اليوم مدرسة للتعليم الصناعي. غسان موسى محيبش. "وقفية خاصكي سلطان في بيت المقدس دراسة وتحليل".أطروحة دكتوراة غير منشورة جامعة عين شمس في مصر. (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م). ص ٣٥١ – ٣٥٨ لمعرفة موقع خاصكي سلطان أنظر ملحق رقم ٣.

[3] – ف٣٦. س ١٨٤، ص٤١٣ (أواخر صفر ١٠٩٣هـ/ ١٠ آذار ١٦٨٢م).

[4] – ف٣٦.س١٨٣، ص٤٥١. (١٠٩١هـ هـ/١٦٨٠ م).

[5] – ف٣٨.س١٩٣، ص٣٤١. (أواسط رجب ١١٠٣هـ/ ٢ نيسان ١٦٩٢ م).

على السلاح من بعض مستودعات الأسلحة التابعة للقوات العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر.[١] كما تمكن سكان الأرياف من امتلاك السلاح، فقد منع سكان قرية بيت لحم أحمد آغا –متولي وقف خاصكي سلطان– وجماعته من دخول القرية لتحصيل حصة الوقف باستخدام السلاح الناري في عام ١٦٨٢م، بسبب الخلاف حول طريقة تحصيل هذه الحصة بين الجانبين.[٢] كما تشير السجلات الى امتلاك سكان مدينة القدس للسلاح، إذ يظهر في توزيع تركات غير العسكريين،[٣] كما يظهر في قوائم المسروقات من أبناء المدينة،[٤] وكان بإمكان الأهالي الحصول على السلاح وشراءه من القراصنة في ميناء حيفا رغم أن ذلك كان مخالفا لأوامر الدولة التي تحرم استيراد الأسلحة النارية.[٥] كما كان بإمكانهم الحصول عليه من دمشق، ففي عام١٦٩٠م كانت التهمة الموجه في محكمة دمشق ضد حنا البندقجي هي بيعه البنادق من مصنعه في دمشق إلى أرمن القدس.[٦]

بالإضافة إلى سعي الأهالي للحصول على السلاح، دفع عجز حكام السنجق عن ضبط حالة الفلتان الأمني شيوخ القرى الى عقد المعاهدات فيما بينهم للوقوف في وجه قطاع الطرق لتوفير الحماية للمسافرين على الطرقات، ومن ذلك حضور مشايخ قرية رام الله[٧] ومشايخ قرية

---

[1] –اليعقوب. ج٢، ٢١١.

[2] – ف٣٦. س ١٨٤، ص٤١٣ (أواخر صفر ١٠٩٣هـ/ ١٠ آذار ١٦٨٢م).

[3] – أنظر مثلا ف٣٧.س١٨٩، ص١٩٨. (١٠٩٩ هـ/ ١٦٨٨م).

[4] – أنظر مثلا ف٣٨.س١٩٦، ص٢٠٨. (أواسط شوال ١١٠٥ هـ/ ٨ حزيران ١٦٩٤ م).

[5]– إحسان عباس. فصول حول الحياة الثقافية والعمرانية في فلسطين.(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م) ص١٠٠.

[6] - abdul – karim Rafiq. "The Local forces in Syria in the seventeenth and eighteenth centuries". War, Technology and Society in the Middle East, edited by, V.J. parry and M.E. Yapp, London, 1975, PP. 277 – 307. p 298.

[7] – أنظر ملحق رقم ٢.

بيت لحم[١] وقرى جبل القدس إلى المحكمة عام ١٦٨٨م، للاتفاق فيما بينهم على مقاتلة أهالي قرية بيت سقايا،[٢] إذا استمروا في قطع الطرق،[٣] ويبدو أن هذا الاتفاق كان السبب المباشر في حضور شيخي القرية بالوكالة عن بقية شيوخها بعد خمسة أعوام الى المحكمة، وتعهدهما بأن أهالي القرية من اليوم فصاعدا لن يشوشوا على الطريق العام، وتم ذلك التعهد بكفالة العديد من شيوخ القرى المجاورة للقرية.[٤] كما دفع مشايخ القرى إلى القيام بالواجبات الأمنية لملء الفراغ الأمني الذي تركه ضعف حكام السنجق، فقد حضر مشايخ قرى بيت إكسا، وبيت أوبه، وقلنديا، والجيب،[٥] إلى محكمة القدس الشرعية في أوائل آذار ١٦٩٩م، بحضور مندوب من متسلم مدينة القدس، وأخبروا القاضي أنهم ضبطوا منصور بن جربان من أهالي قرية بيرنبالا[٦] متلبساً في سرقة، وطلبوا من القاضي أن يصدر حكمٍ بحقه.[٧] ويبدو أن عجز حكام السنجق عن إنهاء حالة لفوضى والفلتان الأمني كان عاملا في بروز ظاهرة الأحلاف، ففي المشاكل التي وقعت في ناحية الخليل، ظهر في الحُجة أن المشاكل وقعت بين أهالي حلف مدينة الخليل وقرى جبلها من جهة، وحلف أهالي قرية بيت نتيف وقرى ناحية العرقوب[٨] من جهة أخرى.[٩]

---

[1] – أنظر الملحق السابق.

[2] – أنظر الملحق السابق.

[3] –ف٣٧.س١٨٩، ص٩٥. (أواسط جمادى الثاني ١٠٩٩ هـ/ ١٦ نيسان ١٦٨٨م).

[4] – فيلم ٣٨. سجل رقم١٩٤(١٢ محرم ١١٠٤ه_٧ رجب ١١٠٤ه/٢٣ أيلول ١٦٩٢م_١٤اذار ١٦٩٣م)، ص ١٧٢. (٣رمضان ١١٠٤ هـ/ ٩ أيار ١٦٩٣ م).

[5] – أنظر ملحق رقم ٢.

[6] – أنظر الملحق السابق.

[7] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٥٨. (٩ رجب ١١١٠ هـ / ١١ كانون ثاني ١٦٩٩ م).

[8] – أنظر ملحق رقم ٢.

[9] – ف٣٦. س١٨٤، ص١٧٤–١٧٥. (أواخر جمادى الأول ١٠٩٢ هـ/١٧ حزيران ١٦٨١م).

ويتضح من هذا كله أن الفساد في الجهازين الإداري والقضائي، وعجز حكام السنجق عن ضبط حالة الفلتان الأمني في السنجق ، دفعت الأهالي لأخذ زمام المبادرة بأيديهم لتـــوفير الحماية لأنفسهم وممتلكاتهم، الأمر الذي ساهم في تعزيز ثقة الأهالي في الاعتماد على أنفسهم لمواجهة التحديات.

الأوضاع الاقتصادية في السنجق

شكلت الزراعة عماد الحياة الاقتصادية في السنجق، فالعاملون في ميدانها أكثر السكان عددا، وكانوا يوفرون للسنجق إمكانياته المالية الرئيسة،[١] ومعظم الأراضي الزراعية كانت تملكها الدولة وتمنحها للزعماء والتيمارية،[٢] الذين يستلمون ضرائب الأرض بدل الرواتب.[٣] وأما الأراضي الوقفية، فكان يشرف على حساباتها القاضي،[٤] ويجمع متولو الأوقاف حاصلاتها لصالح الأغراض المخصصة لها كالمساجد والمدارس، مقابل أجر على ذلك من واردات الوقف.[٥]

يظهر من خلال السجلات أن العاملين في القطاع الزراعي تعرضوا للعديد من الممارسات لا ريب أنها كانت سببا في إرهاقهم، فالأزمة المالية الخانقة التي مرت بها الدولة أواخر القرن السابع عشر، لانشغالها بالحرب مع الدول الأوروبية، دفعت الحكومة المركزية الى مطالبة حكام السنجق بجمع المزيد من العوارض السلطانية (الضرائب الطارئة) لحاجة الدولة الماسة الى ذلك.[٦] ومع أن القرى التابعة للأوقاف والعائلات ذات النسب الشريف كانت معفية من دفع هذه الضرائب كما يفهم من السجلات، إلا أن ذلك لم يمنع حكام السنجق وكبار المتنفذين من جمع هذه العوارض السلطانية منها، ويشير الى ذلك أن يحيى الدجاني متولي

---

[1] – محاسنة. ٢١٠.

[2] – هم قادة الفرسان الإقطاعية، وكانت الدولة تمنح الإداريين والعسكريين إقطاعا يغل على المقطع دخلاً معيناً ويقدم المقطع في مقابل ذلك عدداً من الفرسان للخدمة العسكرية ويبلغ دخل التماري بين ٢٠٠٠-٢٠ألف اقجة وأما دخل الزعيم فيبلغ من ٢٠ ألف-١٠٠ ألف آقجة. الزيدي. ١١٤.

[3] – جلبي. ٢٢٦.

[4] – أنظر مثلا ف٣٦.س١٨٤، ص٢٨٧. (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م).

[5] – جيب وبوين. ج ١، ق١. ٢٧٦.

[6] – أنظر مثلا ف٣٨. س١٩٨. ص٣٠٢. (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م).

وقف النبي داود، أبرز أمراً شريفاً يطلب من القاضي منع حكام العرف[١] في السنجق من أخذ العوارض السلطانية من قرى وقف النبي داود، لأنها معفية من دفعها،[٢] كما حضر إلى المحكمة مندوب لالا عثمان آغا متولي وقف خاصكي سلطان، وأبرز أمراً شريفاً بمنع حكام السنجق من أخذ العوارض السلطانية من أرض الوقف التابعة لخاصكي سلطان.[٣] وتقدم مشايخ قرية ارطاس[٤] عام ١٦٨٢م بشكوى ضد حكام العرف الذين يجمعون منهم العوارض السلطانية، مع أن أرضهم واقعة في وقف قناة السبيل الأمر الذي يعفيهم من دفعها.[٥] وأبرز جماعة من أشراف قرية بيتين[٦] أمراً شريفاً يمنع حكام العرف في السنجق من مطالبتهم بدفع العوارض السلطانية،[٧] كما أبرز جماعة من أشراف قرية دار الشيخ أمرا شريفا يطلب من القاضي أن يرفع أسماء من يتعرضون لأشراف القرية بطلب العوارض السلطانية إلى الدولة لتتخذ العقوبة المناسبة في حقهم.[٨]

لم يكن على الفلاحين أن يدفعوا هذه الضرائب الطارئة التي تفرضها الدولة فحسب، بل إن انشغال الدولة وتراجعها أمام الدول الأوروبية الذي كشف عن ضعفها، أغرى كبار المتنفذين في السنجق لممارسة تسلطهم على الأرياف، ومن ذلك إجبارهم الفلاحين على دفع

---

[1] – اعتماداً على ما تورده الحجج من وصف لهم نستطيع القول إنهم أصحاب النفوذ من كبار العسكريين والموظفين في الجهاز الإداري. أنظر محمود علي عطا الله. وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي. (نابلس: جامعة النجاح الوطنية,مركز التوثيق والمخطوطات والنشر, ١٩٩٢م).ص ٧–٨.

[2] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٨١. (١٦ شوال ١١١٠هـ / ١٧ نيسان ١٦٩٩ م).

[3] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٣١٨– ٣١٩. (٢٩ جمادى الثاني ١١١١ هـ / ٢١ كانون أول ١٦٩٩ م).

[4] – أنظر ملحق رقم ٢.

[5] – ف٣٦. س١٨٤، ص٣١٠. (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م).

[6] – أنظر ملحق رقم ٢.

[7] – ف٣٦.س١٨٣، ص٢٧٧. (٢٢ رمضان ١٠٩١هـ/ ١٥ تشرين أول ١٦٨٠ م).

[8] – ف٣٦. س١٨٣، ص١١٧. (أوائل ربيع ثاني ١٠٩١ هـ/ ٣٠ نيسان ١٦٨٠ م).

زيادة على الضرائب المفروضة. فقد علل مشايخ قرية جمزو[١] رفضهم دفع الضريبة في عام ١٦٨١م الى متسلم المدينة عبد الكريم جوربجي أنه في العام السابق أخذ منهم زيادة على الضريبة المطلوبة.[٢] وعرض أبناء الدجاني متولو وقف النبي داود براءة سلطانية[٣] أمام القاضي عام ١٦٩٤م، تمنع حكام السنجق وكبار المتنفذين من مطالبة الفلاحين في أراضي وقف النبي داود بضرائب أكثر مما هو مسجل في دفتر الضرائب.[٤] ومن ذلك أيضا إجبارهم الفلاحين على دفع الضرائب بدون وجه حق، حيث أخبر شيخ قرية اللد القاضي، بأن بكر آغا وكيل محافظ القدس سابقا أحمد باشا في جمع الضريبة عام ١٦٩٥م، أجبره على جمع مبلغ من المال من أهالي القرية بطريق الظلم، وطلب من القاضي أن يجبر بكر آغا على أعادة المبلغ ليقوم بتوزيعه على أصحابه.[٥]

لم ينفرد كبار المتنفذين في ابتزاز أموال الفلاحين بل شاركهم في ذلك متولو الأوقاف، ومن ذلك أن أهالي قرية طولكرم تقدموا بشكوى ضد وكيل خليل اللطفي متولي وقف المدرسة الصلاحية،[٦] لأنه أخذ من الغلة حصة أكثر من المعتاد.[٧] وتبين في المحاسبة التي أجراها القاضي مع متولي وقف الخليل عام ١٦٩٥م، أن متولي الوقف بكر آغا ومساعديه، أخذوا من الفلاحين زيادة عن الأموال المطلوبة من أراضي الوقف لحسابهم الخاص.[٨] وعندما اشتكى

---

[1] – أنظر ملحق رقم ٢.

[2] – ف٣٦.س١٨٥، ص٦٤. (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م).

[3] – أمر سلطاني.

[4] – ف٣٨.س١٩٦، ص١٤١. (١١٠٥ هـ/ ١٦٩٤ م). يفهم من هذه الحجة بان الدولة كانت تفرض على قرى الأوقاف بعض الضرائب.

[5] – ف٣٨.س١٩٦، ص٣٩٨. (١١٠٥ هـ/ ١٦٩٤ م).

[6] – أنظر ملحق رقم ٣.

[7] – ف٣٦.س١٨٥، ص١٧٦.. (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م).

[8] – ف٣٩. ١٩٦، ص٣٩٩. (١٨شعبان ١١٠٦ هـ/ ٢ نيسان ١٦٩٥ م).

أحمد آغا- متولي وقف خاصكي سلطان- عام ١٦٩٣م على أهالي قرية اللد لعدم دفعهم حصة الوقف، علل مشايخ القرية رفضهم بان أحمد آغا يطلب منهم ضرائب مستحدثة لم يجرِ في العادة دفعها.[١]

ولم تتوقف معاناة الفلاحين على ابتزاز أموالهم بزيادة الضريبة أو استحداث ضرائب جديدة فحسب، بل إنهم كانوا يعانون من القسوة في جبايتها،[٢] ومن ذلك أن عودة بن أحمد أحد فلاحي قرية رمون،[٣] أخبر القاضي أن سالم الأسمر تابع علي آغا، عندما حضر إلى القرية لجمع الضريبة ضربه في رأسه حتى سال الدم.[٤]

ولما كان الجهاز القضائي عاجزا عن محاسبة كبار المتنفذين وإيقافهم عن ممارسة الظلم بحق الفلاحين، لجأ متولو الأوقاف ومشايخ القرى الى العاصمة ودمشق وأحضروا الأوامر السلطانية لوقف هذه الاعتداءات، ومن ذلك الأمر الذي أبرزه متولي وقف الخليل أمام القاضي خطابا إلى متسلم غزة أحمد آغا وجاء فيه "إنكم طالبتم من قرايا[٥] وقف الخليل ذخيرة فحين وقوفكم على هذا المرسوم لا تتعرض إلى القرايا... وإن كان على القرايا معين مباشر ترسل ترفعهم ولا تتكد عليهم ونؤكد على ذلك ".[٦] ومع ما يظهر في الحجة من رغبة لدى الحكومة المركزية في رفع الظلم عن الفلاحين، لكن يبدو أنها كانت عاجزة عن فعل ذلك. حيث يتضح من السجلات أن هيبة الدولة التي كانت الملجأ الأخير للأهالي للوقوف في وجه تعسف كبار المتنفذين، لم تعد

---

[1] – ف٣٨.س١٩٤، ص٢٠٣.(ختام شوال ١١٠٤ هـ/ ٤ تموز ١٦٩٣ م).

[2] – توفيق معمر المحامي. ظاهر العمر كتاب يتناول تاريخ الجليل خاصة و البلاد السورية عامة من سنة ١٦٩٨– ١٧٧٧م. (الناصرة: مطبعة الحكيم، ١٩٩٠م). ص ١٩.

[3] – أنظر ملحق رقم ٢.

[4] – ف٣٧.س١٩٢، ص١٨٧. (١١٠١ هـ/ ١٦٩٠م).

[5] – هكذا وردت في السجل، والمقصود بها القرى.

[6] – ف٣٨. س١٩٨، ص٢٢٧. (١٠ شعبان ١١٠٦هـ/٢٥ آذار ١٦٩٥ م).

تجدي نفعاً، فحتى الأوامر الشريفة التي تمكن الأهالي من الحصول عليها من العاصمة، لم تكن لتحول دون ممارسة التعسف والظلم ضدهم وابتزاز أموالهم كما يفهم من الخطاب الموجه من العاصمة في أواخر عام ١٦٩٤م إلى والي دمشق، وإلى قاضي مدينة القدس، للعمل على وقف ممارسات حكام سنجق القدس وقد جاء فيه بأن حكام السنجق لا يقنعون بما يقدمه النصارى من هدايا، وعندما يبرز رهبان النصارى الفرمانات[١] لهم كي لا يطالبونهم بأكثر مما قدموه، يتذرع الحكام بأن هذه الفرمانات للسلاطين السابقين، ويطلبون من الرهبان تنصيب شيخ جديد على طوائفهم، كما يطلبون منهم التفتيش على كنائسهم وكل ذلك من اجل ابتزاز أموالهم، مما جعل النصارى في أسوأ حال.[٢]

أمام هذه الحملة من الابتزازات وعجز الجهاز القضائي والأوامر الصادرة عن الحكومة المركزية عن وقفها ازداد اعتماد الفلاحين على أنفسهم للدفاع عن مصالحهم، وكانوا يلجئون إلى حصد المحصول وإخفائه قبل حضور المشرفين، فقد تقدم متولي وقف الخليل بشكوى عام١٦٨٣م ضد مشايخ قرية بني عبيد[٣] لجمعهم المحصول دون علمه.[٤] كما تكثر الإشارات في الحجج الى امتناع الفلاحين عن دفع الضرائب، الأمر الذي كان يضطر الحكومة المركزية إلى إرسال الأوامر السلطانية التي تطلب من الفلاحين دفع ما يترتب عليهم من ضرائب، ومهددة باتخاذ العقوبات ضد الممتنعين، ومن ذلك الخطاب الذي طلب من أهالي قرى بيت ريما وكفر عين والمزارع وعبوين و (؟)[٥] تسليم الحصة المعينة عليهم "بالتمام

---

[1] – جمع فرمان وهو المرسوم السلطاني.

[2] – ف٣٨.س١٩٦، ص٣٠٥. (١٠ ربيع أول ١١٠٦ هـ/ ٢٩ تشرين أول ١٦٩٤ م).

[3] – أنظر ملحق رقم ٢.

[4] – ف٣٦.س١٨٥، ص٨٢.. (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م).

[5] – هناك قرية خامسة لم يتمكن الباحث لرداءة الخط في الحجة من قراءة اسمها. ولمعرفة مواقع القرى أنظر ملحق رقم ٢.

والكمال من غير إهمال والحذر الحذر من المخالفة تعلموا ذلك".[١] ولا نعدم أن نجد في السجلات ما يشير إلى قيام بعض الفلاحين بالاعتداء بالضرب على جامعي الضرائب، فقد أخبر أحدُهم القاضيَ، أن مجموعة من أهالي قرية جبع[٢] تعرضوا له بالضرب وكسروا سنه.[٣] كما حاولت بعض القرى منع حكام السنجق بالقوة من ابتزاز أموالها، فقد ذكر عبد الغني النابلسي في رحلته الثانية أن أهالي قرية عرابة أخبروه أن سبب المشاكل والفتن بينهم وبين حاكم سنجق القدس محاولة الأخير أخذ المال منهم بطريق الظلم.[٤]

ويبدو واضحا في السجلات انه كان للممارسات المجحفة بحق الفلاحين وإرهاقهم بدفع الضرائب عواقب وخيمة على الحياة لاقتصادية والاجتماعية في السنجق، ذلك أنها أفقرت الفلاحين بشكل تدريجي ودفعتهم الى مغادرة أراضيهم للتخلص من الظلم ولم تكن الهجرة الى المدينة بل الى ريف مجاور بحثا عن مكان يتوهمونه أقل ظلما.[٥] ومن ذلك أن متولي وقف خاصكي سلطان أخبر القاضي في عام ١٦٨١م أن أهالي قريتي بيت جالا ورأس الحنية فروا إلى قرية المالحة[٦] "لظلم حكام العرف".[٧] وعندما وصل عبد الغني النابلسي إلى قرية أريحا عام ١٦٩٣م، ذكر بأنها خراب لظلم الحكام.[٨] وفي عام ١٦٩٩م أخبر مندوب لالا عثمان آغا –

---

[1] – فيلم ٣٨. سجل رقم١٩٧، (٥ جمادى الثانية ١١٠٧ه _١٦ شعبان ١١٠٩ه/١١ كانون الثاني ١٦٩٦م _٢٧ شباط١٦٩٨م). ص٣٨٤. (١١٠٨ هـ/ ١٦٩٩ م).

[2] – أنظر ملحق رقم ٢.

[3] – فيلم ٣٦. سجل رقم ١٨٧ (٢٠ ربيع أول ١٠٩٦ – أواسط صفر١٠٩٨هـ /٢٤ شباط ١٦٨٥– ٣١ كانون الأول ١٠٨٦م)، ص٧٨. (٢٣ جمادى الثاني ١٠٩٦هـ/ ٢٧ أيار ١٦٨٥م).

[4] – النابلسي. الحقيقة، ٣٠٣.

[5]– أحسان. ١٢٨.

[6] – أنظر ملحق رقم ٢.

[7] –ف٣٦.س١٨٤، ص٢. (١٠٩٣هـ/ ١٦٨١م).

[8] –النابلسي. الحقيقة، ص٣٩٢.

متولي وقف خاصكي سلطان– القاضي بأن عدد خانات[١] أهل الذمة في اللد وقراها كانت مائه وخمسين خانة، وأنه لتعدي حكام العرف أصبحت مائة وخانتين، وأبرز أمراً شـريفاً بـأن لا يدفع لجامع الجزية سوى عن هذا العدد،[٢] ويشير هذا الى أن ثلث القرى الواقعة فـي وقـف خاصكي سلطان أصبحت خراباً.

لم تكن هجرة الفلاحين من قراهم بسبب الضرائب والممارسات المجحفة بحقهم سـببا يتيما، بل إن عجز إدارات السنجق المتعاقبة عن بسط سيطرتها الأمنية على أنحاء السـنجق، جعل الفلاحين يعانون من تعديات أبناء القبائل البدوية على ممتلكـاتهم الأمـر الـذي كـان يضطرهم الى ترك قراهم،[٣] ويظهر في إحدى الحجج مدى الدمار الذي ألحقته تعديات العربان في سنجق غزة على القرى الواقعة في وقف الخليل، وعندما سئل مندوب القاضي الذي ذهب للكشف عن هذه القرى عن سبب خراب قرى السوافير الكبرى ويازور وسوافير المسالعة تـم إخباره بان عربان الحجايا "نهبوا جميع أبقار الرعايا وأغنامها ودوابها وساير ما فيها" ممـا أدى الـى رحيل أهلها عنها.[٤]

كما كان لمحل المواسم في مناطق السنجق المعتمدة على مياه الأمطار، دور كبير في زيادة معاناة الفلاحين وتركهم قراهم بحثاً عن الطعام، ففي عام ١٦٩٨م دفع المحل والجفـاف معظم أهالي القرى الواقعة في وقف خاصكي سلطان إلى الرحيل عنها والنزول فـي قريـة

---

[1] – جمع خانة كلمة فارسية الأصل، وهي وحدة تعداد السكان في الدولة العثمانية، ومتوسط عدد أفرادها خمسة أشـخاص. محاسنة. ٢٠٧.

[2] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٣١٨– ٣١٩. (٢٩ جمادى الثاني١١١١ هـ /٢١ كانون أول ١٦٩٩ م).

[3] –جيب وبوين، ق١.ج١ص٣٠٠.

[4] – فيلم ٣٩. سجل رقم ٢٠٣ (١٦ محرم١١١٧– ١٠ محرم ١١١٨ هـ / ١١ أيار ١٧٠٥ –٢٥ نيسان ١٧٠٦م)، ص٩٣. (١١١٧هـ/١٧٠٥م).

بيرماعين،[١] ولم يخف مندوب القاضي الذي قام بالكشف عن القرى المهجورة خشيته من أنّ نزول الفلاحين المهاجرين في قرية بيرماعين بأعداد كبيرة، سيضطر أهالي القرية للجلاء عن قريتهم أيضا.[٢]

ونشير الى أن الفلاحين ساهموا أيضا بزيادة معاناتهم بأيديهم إذ كانت مزروعاتهم عرضة للإتلاف والحرق في المنازعات التي تحدث بينهم، فقد تم إتلاف ما يقرب من تسع عشرة ألف شجرة من أشجار قرية صوبا،[٣] عندما وقعت في نزاع مع قرى عقور وعسلين وصرعة،[٤] وتم إحراق العديد من أشجار الزيتون في قرية اللد لخلافٍ وقع بين أبنائها وأبناء القرى المجاورة.[٥]

انعكست هذه الأضرار التي لحقت بالفلاحين في أرياف السنجق بوضوح على أهالي مدينة القدس، حيث يشير تكرار الحالات التي تم فيها استيراد الحبوب من مصر لتغطية احتياجات أهالي المدينة،[٦] إلى صعوبات متزايدة في توفير المادة الرئيسة لغذاء السكان نتيجة الأضرار التي لحقت بالفلاحين. وتكرر الحديث في السجلات عن غلاء الأسعار في المدينة،[٧] وتدخل القاضي للتنبيه على التجار وأصحاب الحرف، للبيع بالأسعار التي تم الاتفاق عليها.[٨] علما بان هناك العديد من السلع التجارية التي كان يتم الاتفاق بين الحرفيين والقاضي على

---

[1] – أنظر ملحق رقم ٢.

[2] – ف٣٨. س١٩٩.ص٥. (أواسط ربيع أول ١١١٠ هـ/ ٢٠ أيلول ١٦٩٨م).

[3] – أنظر ملحق رقم ٢.

[4] – فيلم ٣٣. سجل رقم ١٦٧ (٣جمادى الأول ١٠٧٧هـ – أواخر ربيع الأول ١٠٧٨هـ / ١ تشرين ثاني١٦٦٧م– ١٩ أيلول١٦٧٧م). ص١٦٣. (١٠٧٧هـ / ١٦٦٦م).

[5] – ف٣٨.س١٩٨، ص١٢٤. (٣ رجب ١١٠٩هـ/ ١٦ كانون ثاني ١٦٩٨م).

[6] – أنظر مثلا ف٣٦.س١٨٣، ص١٩٧. (١٠٩٢هـ/١٦٨١م).؛ ف٣٨.س ١٩٧، ص ١٨٧. (١١٠٨هـ/ ١٦٩٧م).

[7] – أنظر مثلا ف٣٧.س١٨٨، ص٣٠٥؛ ٤٤١. (١٠٩٩ هـ/ ١٦٨٧ م).

[8] – أنظر مثلا ف٣٦.س١٨٤.ص ١٣٤ (١٠٩٢ ١٦٨١ م)؛ ٤٥٨. (١٨ ربيع ثاني ١٠٩٢ هـ/ ٧ أيار ١٦٨١ م).

الأسعار التي تباع بها.[١] كما أثرت الأضرار التي لحقت بالأراضي الوقفية بشكل مباشر على دخل العاملين في المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية في المدينة الذين يتقاضون أجورهم من واردات هذه الأراضي، إذ تكررت الإشارات إلى عدم حصولهم على أجورهم ومن ذلك ما أخبر به المستحقون في وقف الخليل في الحادي والعشرين من حزيران١٦٩٩م عن عدم حصولهم على مستحقاتهم لسنوات عديدة.[٢]

وللأضرار التي لحقت بالفلاحين في قرى السنجق حاولت بعض المؤسسات المعتمدة على الأراضي الوقفية التخفيف من أزمتها المالية عن طريق تخفيض أجرة المستحقين في الوقف، ومن ذلك أن يحيى الدجاني والمستحقين في وقف النبي داود، أبرزوا أمرا شريفا أمام القاضي، يطلب من متولي وقف خاصكي سلطان، أن يلتزم بالدفع للمستحقين في وقف النبي داود بالتمام والكمال وعدم إنقاص أجرتهم.[٣] كما عجزت بعض المؤسسات الاجتماعية في المدينة التي تقدم خدماتها مجانا للأهالي عن الوفاء بالتزاماتها، كما حدث في عام ١٦٩٢م عندما طالب متولي وقف خاصكي سلطان بإغلاقها لعجزها عن تقديم خدماتها للأهالي، لأن قرى الوقف لم يتحصل منها شيء بسبب الجفاف، وعند سماع الأهالي بهذا الخبر حضر جمع غفير من أهالي المدينة إلى المحكمة وأخبروا القاضي أنهم فقراء، ويلحق بهم ضرر كبير من ذلك، خاصة مع ارتفاع الأسعار هذا العام، ورجوا من القاضي أن يرسل متولي الوقف إلى العاصمة، حتى يجلب الأموال اللازمة كي تستمر خاصكي سلطان في تقديم خدماتها،[٤] ولم

---

[1] – اليعقوب. ج٢، ٢٣٨.

[2] – ف٣٨. س١٩٧.ص٤٢٧. (٢٢ محرم ١١٠٨ هـ/ ٢١ حزيران ١٦٩٩ م).

[3] – ف٣٨. س١٩٦، ص١٥٩. (أواخر جمادى الأولى ١١٠٥ هـ/ ٢٦ كانون ثاني ١٦٩٤م).

[4] – ف٣٨.س١٩٣، ص٧٤. (١١٠٣ هـ/ ١٦٩٢ م).

تكف الأموال التي أحضرها المتولي من العاصمة مما اضطره للاستدانة على ذمة الوقف.[١] وفي نفس العام طلب أبناء عائلة الدجاني من القاضي أن يسمح لهم بالاستدانة، لأن قرى وقف النبي داود لم يتحصل منها شيء للإنفاق منه على إعداد الطعام لضيوف المقام.[٢] كما طلب أبناء عائلة غضية الحسيني[٣] – متولي وقف النبي موسى– من القاضي أن يسمح لهم بالاستدانة على ذمة الوقف للقيام بالتزاماتهم في موسم النبي موسى.[٤]

ويلاحظ عجز حاصلات الأوقاف عن القيام بمشاريع إعمارية حديثة في المدينة أو إعمار ما تضرر من المشاريع المقامة، فالأراضي الموقوفة على قناة السبيل –المشروع الحيوي الذي كان يجلب المياه من برك سليمان إلى المدينة، ويدفع عن الناس مشقة العناء في جلب الماء أو شرائه من الباعة– كانت عاجزة عن إعمار القناة، مع أن مسألة إعمارها كانت مسألة ملحة كما يظهر في مطالبة الأهالي.[٥] وعندما سأل القاضي عام١٦٩٥م متولي وقف القناة بعد أربع سنوات من خرابها عن سبب عدم إعمارها مع توفر الإذن بذلك من القاضي، أجاب بأنه لا يستطيع صرف ما تحصل من أموال الوقف في إعمار القناة دون أن يدفع للمستحقين في الوقف أجورهم لغلاء الأسعار هذا العام.[٦]

---

[1] – ف٣٨.س١٩٤، ص٢١١– ٢١٢. (٥ جمادى الثاني ١١٠٤ هـ/ ١١ شباط ١٦٩٣ م).

[2] – ف٣٨.س١٩٤، ص٣٧. (أوائل جمادى الأولى ١١٠٣ هـ/ ٢٠ كانون ثاني ١٦٩٢ م).

[3] – سجلات المحكمة الشرعية تنسب عائلة غضية لعائلة الحسيني في فترة الدراسة وكان أسماء العديد منهم تنتهي بالحسيني، ويكفي أن نشير إلى أن توقيع عبد اللطيف غضية كان ينتهي بالحسيني. أنظر مثلا ف٣٨. س١٩٣، ص٧٣. (١١٠٣– ١٦٩٢) ويظهر عبد اللطيف الحسيني في شجرة العائلة الحسينية. أنظر ملحق رقم ٥.

[4] – ف٣٦.س١٨٤، ص٨٦. (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م).؛ ف–٣٨– ١٩٣، ص ٨٦ (١١٠٣ هـ/ ١٦٩٢ م).؛ ف٣٨. س ١٩٦. ص ٣١١. (١١٠٦ هـ/ ١٦٩٥ م).

[5] – ف٣٨.س١٩٧، ص٤٠٢. (١١٠٨ هـ/١٦٩٦ م).

[6] – ف٣٨.س١٩٤، ص٣٠٢. (١١٠٤ هـ/ ١٦٩٣ م).

وكما كانت الأرياف مقرا للمجتمع الزراعي، فأن المدينة كانت مقراً للمجتمع الحرفي والتجاري الذي لم يسلم من اعتداء كبار المتنفذين، ومن ذلك الشكوى التي تقدم بها العـــاملون في طاحونة حسين جلبي، بأن حكام العرف يكلفونهم تكاليف شاقة من دفع طحـــين وذخيـــرة وغير ذلك بلا ثمن، وأبرزوا أمرا شريفا يطلب منعهم من فعـــل ذلـــك،[١] وأبـــرزت طائفـــة العطارين أمرا شريفا يمنع مساعدي المحتسب من "التعرض لهم".[٢] وتبرز السجلات بوضـــوح ظاهرة محاولة العديد من الحرفيين التهرب من دفع الضرائب التي أرهقوا بها، وذلك بالشراء خارج المدينة، فقد نبه القاضي على جماعة من الحرفيين بعدم الخروج من المدينـــة لملاقـــاة الجلابة.[٣] أو بالشراء خارج السوق، ومن ذلك أن القاضي نبه على طائفـــة المعاصـــرية[٤] ألا يشتروا السمسم من الجلابة أمام معاصرهم.[٥] علما بان الحرفين كانوا ملزمين بالشـــراء فـــي أماكن معينة وبمعرفة شيخ الطائفة لأمور تتعلق بجمع الضريبة.

لم تكن معاناة الحرفين في المدينة من عملية ابتزاز أموالهم من قبل كبار المتنفـــذين فحسب بل أنهم عانوا كثيرا من عساكر الإنكشارية[٦] المتواجدين في حامية المدينة الذين شرعوا يعملون في التجارة والحرف،[٧] ودفعهم إدراكهم لأهمية السيطرة على الطوائف الحرفيـــة فـــي الثراء الشخصي، للسعي للحصول على منصب شيخ الطائفة للحرف الهامة في المدينة، وسهل

---

[1] – ف٣٤. س١٧٧. ص١٧. (أواسط ذو القعدة١٠٨٥ هـــ/١٠ شباط ١٦٧٥ م).

[2] – فيلم ٣٥. سجل رقم ١٧٩(شوال ١٠٨٧– أواخر ذي القعدة ١٠٨٨هـــ/ ١ كانون الثـــاني ١٦٧٧– ٢٤ كـــانون الثـــاني ١٦٧٨م)، ص١٥. (أواسط ربيع الأول١٠٨٨ هـــ/ ١٧ أيار ١٦٧٧م).

[3] – ف٣٦.س١٨٤، ص٨٣. (١٠٩٢ هـــ/ ١٦٨١ م)

[4] –هي الطائفة التي تقوم بعصر السمسم لصنع السيرج والطحينية. اليعقوب. ج١ ، ص١١٩.

[5] – ف٣٦.س١٨٧، ص٦٩. (أواسط جمادى الأولى ١٠٩٦ هـــ/ ١٩ نيسان ١٦٨٥ م).

[6] – كلمة تركية تعني القوات الجديدة تميزا لها عن القوات القديمة من الفرسان (السباهية)، وكانت هذه القوت تقيم في قلعـــة المدينة. محاسنة. ٢٠٦.

[7] – أوغلي. ج٢، ٢٤٨.

لهم ذلك إمكانية حصولهم على براءات سلطانية بالتعيين في هذه المناصب. ومن ذلك أن طائفة الصاغة في المدينة هددت بترك الصنعة في عام١٦٨٠م إذا لم يعين القاضي محمد بن عبد الله المهتدي شيخا عليهم، عوضا عن داود بلوكباشي[١] "لكونه رجلا عسكريا ولا قدرة لواحد فيهم على مراجعته" فعينه القاضي استجابة لطلبهم،[٢] لكن داود بلوكباشي تمكن من العودة إلى مشيخة الطائفة بموجب براءة سلطانية، متهما محمد بن عبد الله بعدم إتقان الصنعة واختلاس أموال الطائفة.[٣] وعندما حصل الحاج شاهين بلوكباشي على أمر شريف بتعيينه شيخا على طائفة السلاخين والقصابين، لم يلقَ ذلك قبولا واستحسانا عند أبناء الطائفة، ويفهم ذلك من إحضارهم إلى المحكمة وتعهدهم أمام القاضي بطاعة شيخهم شاهين، وعدم إسماعه الكلام السيء والتعاون معه في توفير اللحم في السوق.[٤]

وكما كانت الطوائف الحرفية عرضة للابتزاز فقد كان تجار المدينة عرضة لذلك أيضا، ومن ذلك أن مجموعة من تجار مدينة القدس بعد عودتهم من ميناء يافا أخبروا القاضي بأن عساف باشا –أمير الحج سابقا– أخذ منهم أموالا ومتاعا ظلما، وأنه لولا ترجمان الميناء الذي تعهد لهم بدفع هذه الأموال، لما مكثوا في الميناء.[٥] وأخبر ترجمان ميناء يافا –خضر النصراني– بأن أحد السباهية في مدينة الرملة أخذ من مخزنه الكثير من البضائع بطريق الغصب.[٦]

---

[1] – رتبة عسكرية وتعني رئيس الطابور. الأنسي. ٦٨.

[2] – ف٣٦.س١٨٣، ص٤٣٣. (١٠٩١هـ/١٦٨٠ م).

[3] – ف٣٧.س١٨٨، ص٣٧٣–٣٧٤. (أواخر محرم ١٠٩٩ هـ/ ٦ كانون أول ١٦٨٧ م).

[4] – ف ٣٦. س١٨٥، ص٦٠. (٢٤ ربيع ثاني ١٠٩٣ هـ/ ٢ أيار ١٦٨٢ م).

[5] – ف٣٨. س١٩٦، ص٢٥٠. (أواخر شوال ١١٠٠ هـ/ ٦ آب ١٦٩٨ م).

[6] – ف٣٨. س ١٩٦، ص٣٧١. (٢٢ رجب ١١٠٦ هـ/ ٨ آذار ١٦٩٥ م).

وكان لحالة الفلتان الأمني التي تشهدها أنحاء السنجق أكبر الأثر في الإضرار بالحركة التجارية، ولما كان التجار يغتنمون مناسبة الحج للخروج بصحبة القافلة للاستفادة من الحماية المتوفرة لها،[١] فان هذه القوافل لم تعد تسلم أواخر القرن السابع عشر، من اعتداءات العربان وقطاع الطرق كما تشير إلى ذلك سجلات المحكمة،[٢] وذكر الشيخ محمد أمين الدين الخليلي –شيخ الطريقة القادرية– أنه عندما شارك في الذهاب الى الحج في عام ١٦٩٩م تعرضت القافلة للنهب من قبل أبناء القبائل البدوية.[٣] وبالإضافة إلى حالة الفلتان الأمني ساهمت بعض الجماعات باحتكارها لعمليات نقل البضائع في ارتفاع الأسعار وإعاقة النشاط التجاري، ومن ذلك الطلب الذي تقدم به التجار وأهالي المدينة للقاضي ليقوم بمنع بعض الحمالين من احتكار التحميل بين يافا والقدس، الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار في المدينة.[٤]

وكان للنزاع بين القرى الغفرية[٥] على الطريق المؤدي بين يافا والقدس دور في إعاقة قدوم الزوار من اليهود والنصارى إلى المدينة، لزيارة أماكنهم المقدسة. ففي عام ١٦٨٠م حجز النزاع بين أهالي قريتي بيت لقيا وبيت إكسا على حصة كل واحدة منهما من مال الغفرية الزوار لعدة أسابيع في مدينة القدس، حتى تم التفاهم بين الجانبين وسمحا للزوار

---

[1]– يوسف حسن غوانمة. دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي. (عمان: دار الفكر، ١٩٨٣م).ص ٢٣٥–٢٣٦؛ صبري فالح الحمد. "قوافل الحج و دورها في وحدة الوطن العربي خلال القرن الثامن عشر". مجلة شؤون عربية .عدد٩٤, السنة العاشرة ربيع ٢٠٠٢. ص(٢٠٢– ٢٠٨) ص ٢٠٥.

[2] –أنظر مثلا ف٣٦.س١٨٤، ص٣٩٨. (أوائل صفر ١٠٩٣ هـ/ ٩ شباط ١٦٨٢ م).

[3] – حسن بن عبد اللطيف الحسيني. تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر. تحقيق سلامة النعيمات. (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٥م). ص١٤٨.

[4] – ف٣٧. س١٩٢، ص١٤٩. (٢١ جمادى الأول ١١٠١ هـ/ ٣ آذار ١٦٩٠ م).

[5] – القرى المكلفة بحراسة الطريق. مناع. تاريخ فلسطين، ١٦.

بالعودة.[1] وإذا كان جلبي قد قدر عدد الزوار من النصارى عام ١٦٧٢م بأربعة آلاف إلى خمسة آلاف زائر، فإن مندريال يذكر أن عدد الزوار في عام ١٦٩٧م كان ألفي زائر فقط،[2] وهذا يعني أن أضرارا كبيرة لحقت بقطاع السياحة الذي كان يعتبر أحد المصادر الرئيسة في دخل المدينة.

ويتبين من هذا كله أن القوى المنتجة في السنجق تعرضت لعملية ابتزاز متواصلة من قبل كبار المتنفذين الذين استغلوا فرصة ضعف الدولة للقيام بذلك ولم تكن الأوامر السلطانية تحول بينهم وبين هذه الممارسات، ولم يكن أمام الأهالي سوى الاعتماد على أنفسهم للتخلص من مظالم كبار المتنفذين في السنجق.

---

[1] – ف٣٦.س١٨٣، ص١٥٣. (١٦ ربيع الثاني ١٠٩١ هـ/ ١٥ أيار ١٦٨٠ م).

[2] – رافق. ٧٦٦.

الحياة الاجتماعية في السنجق

يبدو واضحا من خلال السجلات أن العائلات المحلية ذات الأصول الرومية التي استطاعت التحكم في المناصب الإدارية والعسكرية الهامة في السنجق، تبوأت قمة الهرم الاجتماعي في مدينة القدس، فهي بالإضافة إلى حيازتها لمساحات واسعة من الأراضي عن طريق التيمار والزعامة، تتولى الإشراف على الأوقاف الهامة في السنجق، كما يظهر في وقف خاصكي سلطان ومن بينهم عثمان آغا وأحمد جلبي،[١] ووقف المسجد الأقصى وقبة الصخرة والحرم الإبراهيمي، ومن بينهم علي آغا،[٢] وأحمد آغا.[٣] وتمكنت هذه العائلات من خلال سيطرتها على الأرض – منبع الثروة – من امتلاك ثروات هائلة، كانت تظهر في توزيع التركات كما في توزيع تركة عبد الكريم جوربجي،[٤] وبامتلاكها لهذه الثروات استطاعت السيطرة على المرافق الاقتصادية الهامة في السنجق، ويشير إلى ذلك أن منصب شاهبندر[٥] التجار أصبح حكرا عليها، وممن تولوا هذا المنصب من أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية رجب بن عوض.[٦]

الى جانب هذه العائلات برز العلماء من أبناء العائلات المقدسية الذين تمتعوا بمكانة متميزة بين الأهالي كما يبدو واضحا من خلال السجلات التي تضفي عليهم عبارات التبجيل والاحترام، ويلاحظ من حديث عبد الغني النابلسي أثناء زيارته للمدينة، أن الشخصيات الأكثر

---

[1] – محيبش. ٤٤٧–٤٤٨.

[2] –ف٣٨.س١٩٣، ص٨٥ (أواسط شوال ١١٠٢ هـ/ ١١ تموز ١٦٩١ م).

[3] –ف٣٨.س١٩٣، ص٢٩٠. (١١٠٢ هـ/ ١٦٩١ م).

[4] –ف ٣٧. س١٩١, ص١٤. (١١٠٠هـ /١٦٨٩م).

[5] – كبير التجار ورئيسهم. الأنسي. ٣١٥.

[6] – فيلم ٣٩. سجل رقم(٢٠٠)١٣ذي الحجة ١١١١هـ – أواخر ذي القعدة ١١١٢هـ ١ حزيران ١٧٠٠– ٨ أيار ١٠٧١م، ص١٢. (أواسط محرم ١١١٢هـ/ ٢ تموز ١٧٠٠ م).

استحقاقاً للذكر كانت خليطا من العلماء من أبناء العائلات ذات النسب الشريف، والعائلات المحلية ذات الأصول الرومية،[١] وتحدث النابلسي عن الكثير من مظاهر الترف والنعيم التي عاشها أبناء الجانبين،[٢] في الوقت الذي كانت فيه سجلات المحكمة الشرعية تتحدث عن حالة الفقر والحاجة التي عاشها بقية أبناء الفئات الاجتماعية الأخرى في المدينة، وهو ما يشير إلى الهوة الواسعة بين هذه الفئة العليا والفئات الدنيا التي كان يقع على عاتقها عبء الإنتاج لإرضاء رغبات أبناء الفئة العليا، وضمت الفئات الاجتماعية الدنيا الحرفيين وصغار التجار في المدينة، والفلاحين وأبناء القبائل البدوية في السنجق، وعلى الرغم من دورها الهام إلا أنه لم يكن لها صوت بنفس الوزن في شؤون المدينة.

سمحت المكانة الاجتماعية المتميزة والنفوذ الواسع للعلماء بتمثيل الأهالي وتقديم مطالبهم أمام الجهاز القضائي، ومن ذلك أن مفتي الحنفية عبد الرحيم اللطفي ونقيب الأشراف مصطفى الحسيني وشيوخ الحرم، طلبوا من القاضي عزل مراد بن محمد– الكاتب عند حكام العرف– عن وظيفته، لأنه يلحق الضرر بالأهالي.[٣] ومع أن العلماء من أبناء العائلات المقدسية ذات النسب الشريف لم يتمكنوا من إشغال الوظائف الهامة في الجهاز الإداري، التي كانت حكرا على أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية، إلا أنهم كانوا مدينين بنفوذهم إلى ادعائهم النسب لبيت النبوة، ولسماح الحكومة المركزية لهم بالمشاركة في رعاية المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية في المدينة، عن طريق الإشراف على أوقافها، وبإشغالهم العديد من الوظائف في الجهاز القضائي والوظائف العلمية الهامة في المدينة

---

[1]– النابلسي. الإنسية، ١٥٣.

[2] – المرجع السابق. ص١٧٣، ص٣٠٤.

[3] – ف٣٦.س١٨٣، ص١٥٣(٧ جمادى الأول ١٠٩١ هـ/ ٤ حزيران ١٦٨٠ م).

المرتبطة بمؤسسة شيخ الإسلام في العاصمة، مما كان يوفر لهم الحماية من تدخل المؤسسة الإدارية والعسكرية في توظيفهم.[١] ولا ريب أن استقرار هذه الوظائف لعقود طويلة لعائلات معينة كان له دور كبير في ازدياد نفوذ هذه العائلات، إذ يظهر من خلال السجلات أن عائلة اللطفي الحسيني توارثت منصب الإفتاء على المذهب الحنفي، في العقود الثلاث الأخيرة من القرن السابع عشر ولم تفقده سوى عام ١٦٩٢م لبعض سنوات لصالح نجم الدين الرملي،[٢] وذلك بعد اتهام عبد الرحيم اللطفي– مفتي الحنفية– بتحويل وظائف الفقراء لنفسه، وحبسه في القلعة[٣] ورحيله بعد ذلك إلى العاصمة حيث توفي في ادرنة عام ١٦٩٢م،[٤] كما يظهر من خلالها أن مصطفى الوفائي الحسيني أشغل منصب نقابة الأشراف في العقود الثلاث الأخيرة من القرن السابع عشر وتمكن من العودة الى إشغال هذه الوظيفة بعد أن تولى هذا المنصب عبد اللطيف غضية الحسيني عام ١٦٨٢م،[٥] واستمر أبناء عائلة غضية الحسيني يتوارثون منصب شيخ الحرم القدسي.[٦]

إضافة الى ما سبق كان العلماء مدينون بنفوذهم الى سماح الحكومة المركزية لهم بتلقي مبالغ مالية وهدايا من طوائف أهل الذمة في المدينة،[٧] كما كانوا يتلقون مساعدات مالية من الحكومة المركزية. فهناك الصرتان الرومية والمصرية التي تصل المدينة سنوياً، ويوزع

---

[1] – البرت حوراني. "الإصلاح العثماني وسياسة الأعيان". مجلة الاجتهاد. ع٤٥، ٢٠٠٠م، ص١١٥

[2] – ف٣٨.س١٩٦، ص٣٨١. (١٠ شعبان ١١٠٦هـ/٢٥ آذار ١٦٩٥م).

[3] – ف٣٨.س١٩٣، ص٧٣. (١١٠٣ هـ/ ١٦٩٢ م).

[4] – محمد خليل المرادي. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٨٨م). ج٣، ص٥.

[5] – ف٣٦. س ١٨٤، ص٣٩٨. (٣ صفر ١٠٩٣ هـ/ ٩ شباط ١٦٨٢ م).

[6] –ف٣٦.س١٨٤، ص٤٢٦. (١٠٩٣ هـ/ ١٦٨٢ م)

[7] – أنظر مثلاف٣٧.س١٩٢، ص٢٤٠. (١١٠١ هـ/ ١٦٩٠ م).

قسم منها على العلماء،[١] وقدّم تحويل الملكيات الخاصة إلى وقف ذري، دعماً للعلماء الذين تولوا الإشراف على إدارة بعض هذه الأوقاف. ومن ذلك أن قاسم بيك الترجمان عين السيد صالح في التولية على وقفه الذري.[٢] كما شجّع إعفاء العلماء من دفع الضريبة وحصانة أموالهم من المصادرة،[٣] على تغلغلهم في الكثير من الأنشطة الاقتصادية في المدينة وخارجها. وكانت آثار قوتهم الاقتصادية تظهر في مشاركتهم العائلات المحلية ذات الأصول الرومية للكثير من الأنشطة التجارية،[٤] وفي علاقات المصاهرة بين الجانبين.[٥]

مع تراجع هيبة الدولة العثمانية إثر الهزائم التي منيت بها أمام الدول الأوروبية أواخر القرن السابع عشر، عملت هذه النخبة المحلية التي ضمت العلماء وأبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية على تعزيز مكانتها، ذلك أنها شكلت اكبر العوامل التي تساعد على الاستقرار السياسي في السنجق وذلك لقدرتها الاقتصادية وعلاقتها الاجتماعية المتشعبة داخل المدينة وخارجها، وأصبح حكام السنجق الذين يحضرون من العاصمة حاملين معهم براءات تعينهم في هذا المنصب بحاجة ماسة إلى تعاون هذه النخبة المحلية للنجاح في أداء مهامهم في إدارة شؤون السنجق.[٦]

تنافست هذه النخبة المحلية في مسعاها لتعزيز مكانتها على الإمساك بأكبر قدر من النفوذ عن طريق إشغال لمناصب الوظيفية الهامة، وساعد تدهور الأوضاع الأمنية

---

[1] -أنظر مثلا ف٣٦.س١٨٤، ص٢٧٢. (١٠٩٣ هـ/ ١٦٨٢ م).

[2] – فيلم ٣٩. سجل رقم ٢٠١ (أوائل محرم ١١١٣هـ – أواخر محرم ١١١٥هـ /أواسط حزيران ١٧٠١- أواسط حزيران١٧٠٣م)، ص١٣٠-١٣١. (أواخر شعبان١١١٣ هـ/٢٩ كانون ثاني ١٧٠٢ م).

[3] – جيب وبوين. ج ١، ق٢، ١٢٣.

[4] – ف٣٧.س١٨٨، ٣٦٧. (١٠٩٩ هـ/ ١٦٨٧م).؛ ف٣٧. س١٩١، ص٢٣٠- ٢٣١. (١٠شوال ١١٠٠ هـ/ ٢٧ تموز ١٦٨٩م).

[5] – ف٣٧. س١٩٢، ٤٢. (٧ جمادى الثاني ١١٠١ هـ/ ١٨ آذار ١٦٩٠ م).

[6] – مناع. تاريخ فلسطين، ص ١٩.

والاقتصادية في السنجق والأضرار التي لحقت بالفئات الاجتماعية الدنيا، وما نتج عن ذلك من أضرار بالغة لحقت بالمؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية في المدينة، التي كانت النخبة المحلية تتولى الأشراف عليها على اشتداد المنافسة بينهم، ومن هذه الخلافات أن مصلح جلبي تمكن من الحصول على وظيفة التولية على وقف البيمارستان الصلاحي، بعد اتهام أبناء العلمي بالتقصير في خدمة الوقف.[١] واختلف محمد اللطفي –مفتي الحنفية– وزين العرب الجماعي على وظائف في المسجد الأقصى.[٢] كما اختلف صنع الله الخالدي مع نور الدين الشهير بابن الشافعي حول وظيفة باش كاتب محكمة القدس الشرعية.[٣] وتمكنت عائلة اللطفي الحسيني التي تصدرت قائمة العائلات المقدسية في الحصول على الوظائف الخاصة بالأوقاف في الفترة الممتدة بين عامي ١٧٠٠م– ١٧٠٣م،[٤] من الحصول على أمر شريف في أوائل عام ١٦٩٩م بتعيين جار الله بن محمد اللطفي –مفتي الشافعية– في منصب الترجمان بالمحكمة بدلا من قاسم بيك بن رجب،[٥] وهي إحدى الوظائف الهامة التي كانت تحتفظ بها العائلات المحلية ذات الأصول الرومية، إذ يمثل ترجمان المحكمة حلقة الوصل بين الأهالي والقاضي.

ويبدو انه مع اشتداد حدة المنافسة بين أبناء النخبة المحلية على المناصب الوظيفية والمصالح الخاصة برزت تحالفات جديدة في المدينة وقد ضم كل فريق منها عدد من أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية وعدد من العلماء ذوي النسب الشريف، وهو ما يبرز بوضوح خلال أحداث الصراع، ولما كانت الثروة والمصالح الخاصة لكل فريق عاجزة عن

---

[1] – ف٣٨. س١٩٦، ص١٧٧. (أوائل جمادى الاولى١١٠٥ هـ/٢٨ كانون أول ١٦٩٣ م).

[2] – ف٣٧. س١٨٩، ص٣٦٦. (١٠٩٩ هـ/ ١٦٨٨م).

[3] – ف٣٧. س١٨٥، ص١٢١ (أواسط جمادى الثاني ١٠٩٣ هـ/ ٢١ حزيران ١٦٨٢ م).

[4] – محمود سعيد (أعداد). شؤون الأوقاف في القدس في مطلع لقرن الثامن عشر الميلادي من سجلات المحكمة الشرعية بيانات وتحليل. (القدس : مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، ٢٠٠٠م). ص ١٦٠.

[5] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٥٠١– ٥٠٢. (٢٦ شعبان ١١١٠هـ / ٢٧ شباط ١٦٩٩م). (تركي).

حماية نفسها من المصادرة، وكافة أنواع التضييق في معزل عن السلطة، سعى كل فريق من هذه التحالفات في المدينة، إلى زيادة قوته ما أمكن، وسعى أيضا للإمساك بأكبر قدر من النفوذ للمحافظة على مكتسباته التي جناها خلال السنوات السابقة.

ومجمل القول انه بعد انتقال زمام المبادرة السياسية من القوى المحلية إلى ممثلي الحكومة المركزية في سناجق فلسطين، انشغلت الدولة العثمانية في أواخر القرن السابع عشر بحروبها مع الدول الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى إرسال التعزيزات العسكرية والموارد المالية إلى الجبهة الخارجية على حساب متطلبات الجبهة الداخلية، وانعكست هذه الأوضاع على دور ممثلي الحكومة المركزية العثمانية في الولايات العثمانية بشكل عام، وفي سنجق القدس عجزت الدولة لانشغالها عن وقف ابتزاز كبار المتنفذين في السنجق للقوى المنتجة في الريف والمدينة على حد سواء مما أدى الى إلحاق أضرار بالغة بالنشاط الاقتصادي، وكانت معاناة حكام السنجق من ضعف الإمكانيات المالية العسكرية سببا في عجزهم عن ضبط الأوضاع الأمنية في السنجق الأمر الذي أدى الى ازدياد اعتماد الأهالي على أنفسهم للدفاع عن مصالحهم والوقوف في وجه مظالم كبار المتنفذين، وأصبح حكام السنجق بحاجة ماسة الى تعاون النخبة المحلية التي ضمت علماء المدينة وأبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية لعلاقتها المتشعبة في الأرياف وقدرتها الاقتصادية للنجاح في أداء مهامهم الإدارية وفي ظل هذه الأوضاع عملت هذه النخبة المحلية على تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية وسعت للمحافظة على مصالحها الخاصة، وكانت مهيأة للعمل على مواجهة أي خطر يهدد هذه المصالح.

الفصل الثاني

مقدمات ومجريات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية

(١٧٠٠-١٧٠٥م)

المبحث الأول: مقدمات الصراع (١٧٠٠- ١٧٠٢م)

المبحث الثاني: مجريات الصراع (١٧٠٢ - ١٧٠٥م)

- **مسار الصراع**
- **نهاية الصراع**

مقدمات ومجريات الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية (١٧٠٠-١٧٠٥م)

يرمي هذا الفصل الى الكشف عن الأحداث ذات الطبيعة الأزموية التي جاءت لتفتح الباب أمام اندلاع أحداث الصراع، بين ممثلي الحكومة المركزية العثمانية وبين نقيب الأشراف والقوى المحلية في القدس، كما يهدف الى بيان ملابسات الصراع ومداخلات الأحداث فيه، وطبيعة التحالفات الداخلية بين أبناء العائلات المقدسية وأبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية التي شاركت في أحداث الصراع، وطبيعة المنازعات التي وقعت بين الجماعات المتنافسة على النفوذ وتعزيز المكانة في الوقت الذي منعت فيه القوى المحلية حاكم السنجق من دخول المدينة، ويسلط الضوء على محاولات الحكومة المركزية العثمانية الى تمكين حاكم السنجق من دخول المدينة، وكيف نجحت في ذلك بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام.

مقدمات الصراع (١٧٠٠- ١٧٠٢)

كان توقيع الدولة العثمانية لمعاهدة كارلوفيتش[١] مع الدول الأوروبية عام ١٦٩٩م سببا في وقف الحرب بين الجانبين،[٢] الأمر الذي سمح للدولة العثمانية بمحاولة العمل على ترتيب البيت الداخلي الذي تصدع مع انشغالها بالحرب أواخر القرن السابع عشر. فأرسلت الى سنجق القدس عوض باشا محافظا في أواخر عام ١٦٩٩م[٣] مصحوبا بعدد كبير من الجنود كما يفهم من الدعوى التي تقدم بها جمع غفير من العلماء والخطباء والأئمة والمشايخ، وخاصة الناس وعامتهم، وذكروا فيها للقاضي شريف أفندي أنّ العساكر الذين يعملون بخدمة محافظ سنجق القدس عوض باشا استحدثوا عددا من الأبنية في ساحات المسجد الأقصى بالجهة الشمالية للإقامة فيها.[٤]

لم يتمكن عوض باشا على الرغم من ذلك من فرض الأمن والهدوء في السنجق كما يظهر في السجلات، فقد استمر قطاع الطرق وأبناء القبائل البدوية في تعدياتهم على الأهالي، فعندما توجه منصور بن عابد بصحبة جماعة من قرية اللد إلى مدينة الخليل، في أواسط تشرين ثاني من عام ١٧٠٠م، قام عليهم قطاع الطرق، فسلبوهم أموالهم وأثخنوهم بالجراح، واستمر منصور طريح الفراش حتى توفي،[٥] وهاجم أبناء القبائل البدوية مزروعات الفلاحين

---

[1]– معاهدة عقدت بين الدولة العثمانية من جهة وكل من النمسا والبندقية وروسيا من جهة أخرى بجهود فرنسا، وتنازلت فيها الدولة العثمانية عن بودوليا واكرانيا لبولندا، وعن مدينة ازوف لروسيا، وعن المجر وترنسلفانيا للنمسا، وعن المورة للبندقية، وعقدت هدنة مع النمسا لمدة ٢٥سنة. أحمد ياغي.الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي. (الرياض: مكتبة العبيكان, ١٩٩٨م). ص١١٦

[2] – المرجع السابق.

[3] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٣٠٨.(٢٥جمادى الأولى١١١١/١٧ تشرين أول١٦٩٩م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٣٣– ١٣٤. (أواسط جمادى الأولى ١١١٢ هـ / أواخر تشرين أول ١٧٠٠م).

[5] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٥٨. (٩ رجب ١١١٠ هـ /١٠ كانون ثاني ١٦٩٩ م).

القريبة من مدينة القدس، كما يظهر في مطالبة أهالي قرية الجيب[١] للقاضي بوقف اعتداء العربان على محاصيلهم الزراعية.[٢] وكان حجاج مدينة القدس من المتضررين بالهجوم الذي شنّه العربان على قافلة الحج عام ١٧٠٠م، وحضر إلى المحكمة عدد من أهالي المدينة وأخبروا القاضي أنهم كانوا في الحج هذا العام، وأن العربان سطوا عليهم ونهبوا أمتعتهم ونقودهم.[٣] ويبدو عجز عوض باشا عن فرض هيبة الإدارة الحاكمة على أنحاء السنجق واضحاً في فشله في حل النزاع بين أهالي قرية اللد والعراقبية، الأمر الذي دفع القاضي أن يطلب من الشيخ مخلص بن واكد – شيخ عرب الوحيدات– أن يبذل مساعيه الحميدة لحل هذا النزاع.[٤]

في الوقت الذي عجز فيه عوض باشا عن ضبط الأمور الأمنية في السنجق مارس الكثير من أعمال التعسف والابتزاز ضد الأهالي، فقد حضر الى المحكمة أحد الأطباء اليهود في أواسط نيسان عام ١٧٠٠م، وأبرز أمراً شريفاً مؤرخاً بسنة ١٦٨٣م، يمنع حاكم السنجق وحكام العرف "من التعرض له"، وطلب من القاضي أن يعمل بمقتضى الأمر الشريف.[٥] كما حضر الى المحكمة جماعة من قرية الشيخ أحمد الفالوجي، وأبرزوا أمام القاضي أمرين شريفين أحدهما مؤرخ عام ١٦٤٦م والثاني مؤرخ عام ١٦٩٠م، يظهر فيهما إعفاء الدولة لأبناء الشيخ أحمد الفالوجي من دفع التكاليف الشاقة، وأخبروا القاضي أن "ميرميران[٦] السنجق

---

[1] – أنظر ملحق رقم ٢.

[2] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٦٥. (١٣ ربيع أول ١١١٢ هـ /٢٨ آب ١٧٠٠ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٧٥. (أواسط جمادى الثاني ١١١٢ هـ / ٢٦ تشرين الثاني ١٧٠٠ م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٤٢. (أواسط جمادى الأول ١١١٢ هـ / أواخر تشرين أول ١٧٠٠م).

[5] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٤٣٢. (غرة ذو القعدة ١١١١ هـ / ٢١ نيسان ١٧٠٠ م).

[6]– أمير السنجق. الحافظ وأباضة. ٥١٤.

والصوباشي وسائر أهل العرف يكلفونهم التكاليف الشاقة بخلاف الشرع" وطلبوا من القاضي التنبيه على حكام العرف للالتزام بما ورد في الأمرين الشريفين.[١]

وعندما أنهى عوض باشا مهام منصبه محافظا لسنجق القدس أواخر تشرين أول عام ١٧٠٠م، تقدم العديد من الأهالي بشكاوى تظهر ما قام به من عمليات ابتزاز لأهالي المدينة. إذ اشتكى محمد حلبي بن محمد النمري للقاضي، أن عوض باشا ضربه ووضعه في القيد حتى دفع له مبلغ مائتين وخمسين قرشاً أسدياً،[٢] وذكر محمد الحريري ومصطفى اللمواتي ومحمد بن أبي ريان –وكلاء متولي وقف المغاربة– أن عوض باشا أخذ منهم خمسين قرشاً أسدياً من أموال الوقف، بعد أن هددهم بالقتل والحبس.[٣] وأخبر الراهب نوفيتس –وكيل بطريرك رهبان الروم– القاضي أن عوض باشا قبل عزله عن منصبه أخذ أحد فقراء طائفة الروم ووضعه في القيد، وأنه عندما ذهب إلى تخليصه، طلب منه مبلغ ثلاثمائة قرش أسدي، فدفعها له ظلماً وتسلطاً.[٤] كما اشتكى الراهب ميناس – وكيل بطريرك رهبان الأرمن – للقاضي أن عوض باشا قبل عزله، أجبره أن يدفع له مبلغ سبعمائة وخمسين قرشاً أسدياً عن طريق الظلم والتعدّي.[٥] وأخبر عبدالكريم جلبي – معمار باشي[٦] القدس– أنه عندما أتم تعمير قناة السبيل في أواخر تشرين أول ١٧٠٠م، طلب من عوض باشا أن يدفع له ألف قرش

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٦١. (٢ ذو القعدة ١١١٢ هـ /٢٩ نيسان ١٧٠١ م).

[2] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٢٥. (١١ جمادى الأولى ١١١٢ هـ /٢٤ تشرين أول ١٧٠٠ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٢٢. (١١ جمادى الأولى ١١١٢ هـ / ٢٤ تشرين أول ١٧٠٠ م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١١٧. (١١ جمادى الأولى ١١١٢ هـ / ٢٤ تشرين أول ١٧٠٠ م).

[5] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١١٥. (١١ جمادى الأولى ١١١٤ هـ /٣ تشرين أول ١٧٠٢ م).

[6] –رئيس المعمارية في المدينة. كامل جميل العسلي. وثائق مقدسية تاريخية. (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م). المجلد ٣ ص ١١٦.

أسدي، نصف تكلفة العمارة الذي تبرع به عند قدومه إلى السنجق، فلم يدفع منها سوى ستين قرشاً ورفض دفع الباقي من المبلغ.[١]

يشير تجنب عوض باشا ممارسة الابتزاز ضد العائلات ذات النسب الشريف في الدعاوى السابقة الى المكانة البارزة والنفوذ الواسع الذي تمتعت به هذه العائلات، ويحمل توجه الأهالي في المدينة إلى ادعاء النسب الشريف في طياته دلالة واضحة على هذه المكانة وهذا النفوذ، إذ يلاحظ أن نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الوفائي بدأ مهام منصبه أواخر تشرين أول ١٧٠٠م بالاعتراض على النسب الشريف لعائلة الدجاني، التي أبرزت ما لديها من حجج ووثائق، وأحضرت الشهود من كبار السن، وأهل المعرفة للشهادة بنسبهم الشريف، الأمر الذي دعا نقيب الأشراف إلى الإقرار بذلك النسب والسماح لهم بلبس العمامة الخضراء علامة الأشراف.[٢] وأحضر قاسم بيك –الترجمان بالمحكمة– حجة من محكمة حلب، تشهد بنسبه الشريف،[٣] الأمر الذي دعا نقيب الأشراف محمد بن مصطفى للإقرار بذلك النسب بعد اعتراضه عليه.[٤]

تجلى النفوذ الواسع للعلماء بين الأهالي في حادثة القنصل[٥] الفرنسي ففي الثاني عشر من حزيران عام ١٧٠٠م حضر إلى محكمة القدس الشرعية يوسف بن جولي مندوبا من طرف القنصل الفرنسي دبرمون وابرز أمام القاضي شريف أفندي بحضور عوض باشا محافظ السنجق براءة سلطانية تسمح للقنصل الفرنسي بالإقامة في مدينة القدس، وحال سماع

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٢٢. (١١ جمادى الأولى ١١١٢ هـ / ٢٤ تشرين أول ١٧٠٠ م)

[2] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٤٤. (أواسط جمادى الأول ١١١٢ هـ / أواخر تشرين أول ١٧٠٠م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٢١. (٣ جمادى الثاني ١١١٢ هـ / ١٤ تشرين الثاني ١٧٠٠ م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ١٢٤. (٢٠ جمادى الأول ١١١٢ هـ / ٢ تشرين الثاني ١٧٠٠ م).

[5] – كان القنصل في تلك الفترة ممثلا تجاريا.

الأهالي بالخبر اجتمعوا بصحن الصخرة الشريفة بقبة السلسلة المعروفة بمحكمة سيدنا داود، وعلى رأسهم مفتي الحنفية محمد اللطفي، وقائم مقام نقيب الأشراف محب الدين بن عبدالصمد الشهير بابن غضية،[1] وشيوخ الحرم، والعلماء، والأعيان، والأشراف، والمشايخ، والخطباء، والأئمة، وكبار العساكر وجمع غفير من خاصة الناس وعامتهم، وطلبوا من القاضي أن تكون إقامة القنصل في صيدا كما جرت العادة،[2] وأرسلوا إلى العاصمة عريضة مذيلة بتوقيع علماء المدينة وأعيانها، يطلبون فيها من السلطان إلغاء هذا القرار،[3] ويسمح لنا عدم وجود أشارات في السجلات الى أقامة قنصل فرنسي في مدينة القدس بالافتراض الى أن الدولة تراجعت عن هذا القرار ويؤكد ذلك ما ورد في ذيل وثيقة الاعتراض على إقامة القنصل الفرنسي الموجودة في أوراق إسحاق الحسيني، والتي جاء فيها بأن محمد علي– نقيب الأشراف–قام بتمزيق العلم الفرنسي الذي رفع على القنصلية، في مدينة القدس، وعندما استدعي إلى السلطان للاستفسار عن سبب قيامه بهذا الفعل، كانت إجابته "أنه لا يريد أن يرى علما مرفوعا غير علم الدولة العلية، فاستحسن السلطان قوله، وعفا عنه، و عزل القنصل".[4] ويؤكد صحة ما ذهبنا الى افتراضه من أن

---

[1] – في بداية عام ١٧٠٠م أصبحت الحجج تشير الى مصطفى الوفائي بنقيب الأشرف السابق، وهي تشير الى محب الدين غضية بقائم مقام نقيب الأشراف، الى أن حضر الى المحكمة محمد بن مصطفى الوفائي وابرز أمرا شريفا بتعينه في هذا المنصب في أواخر عام ١٧٠٠م، وربما سافر محمد بن مصطفى لدمشق أو العاصمة للحصول على هذه الوظيفة، ولا يظهر عبد الصمد غضية وابنه محب الدين في شجرة العائلة الحسينية ربما لان فرع عبد اللطيف غضية هم الذين توارثوا منصب نقيب الأشراف فكانوا هم البارزين في هذه الشجرة. أنظر ملحق رقم ٥.

[2] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٢٠٩– ٢١٠. (٢٤ ذو الحجة ١١١١ هـ / ١٢ حزيران ١٧٠٠ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٢١١. (٢٤ ذو الحجة ١١١١ هـ / ١٢ حزيران ١٧٠٠ م).

[4] – كامل العسلي. وثائق تاريخية مقدسية. (عمان: مطبعة التوثيق، ١٩٨٣م)، مجلد١، ص ٢٩١. ويرى العسلي بان المقصود فيما ورد في ذيل الوثيقة لكونها غير مؤرخة هو نقيب الأشراف محمد علي عام ١٨٤٢م، وذلك لأنه أعتبر وثيقة الاعتراض على أقامة القنصل نفسها كانت عام ١٦٢١م لكونها غير مؤرخة هي الأخرى كما وجدها في أوراق إسحاق الحسيني، لكن الوثيقة التي نقلها كامل العسلي من أوراق إسحاق الحسيني موجودة في سجلات المحكمة الشرعية وهي مؤرخة في ١٢ حزيران ١٧٠٠مما يعني بان المقصود في ذيل الوثيقة نقيب الأشراف محمد بن مصطفى ولا توجد مشكلة في كون الاسم ورد في ذيل الوثيقة محمد علي لكون الأسماء المركبة كان مشهورة في ذلك الزمان والغريب في الأمر أن العسلي يدعو

المقصود بنقيب الأشراف محمد علي الوارد في ذيل الوثيقة هو نقيب الأشـراف محمـد بـن مصطفى الوفائي سفره إلى العاصمة في الفترة ما بين أواخر شباط ١٧٠١م إلى أواسط نيسان ١٧٠٢م،[١] يظهر نجاح العلماء في قيادة الأهالي لمنع القنصل الفرنسي من الإقامة في المدينـة رغم الأمر الشريف الصادر عن الحكومة المركزية، عجز محافظ السنجق عن القيام بأي عمل لا يكون موافقا لرغباتهم.

عدم نجاح عوض باشا في تحقيق ما كانت ترمي إليه الدولة من إحكـام سـيطرتها وفرض هيبتها المفقودة في السنجق دفعها الى إرسال محمد باشا، الذي اشتهر بالظلم والقسوة،[٢] في كانون ثاني ١٧٠١م محافظاً لسنجق القدس ونابلس وغزة، وقـد وُجِّهـت إليـه الأوامـر الصريحة من الدولة بضرورة العمل من أجل " تطمين المسالك الجبلية" في السنجق، وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني والعمل على ترسيخ سلطة الدولة.[٣]

خرج محمد باشا من المدينة بعد قدومه الى السنجق بوقت قصير في حملة عسـكرية لتأديب القبائل البدوية المتمردة في سنجق غزة وكللت حملته العسـكرية بالنجـاح.[٤] ويؤكـد خروجه من المدينة في السجلات أن المتسلم الذي ينوب عنه في حال غيابه كان يدير شـؤون المدينة في تلك الفترة.[٥] وفي كانون ثاني ١٧٠٢ توجه محمد باشا في حملة ثانية الى سـنجق

الأحداث بثورة محمد علي الحسيني. انظر كامل العسلي، . وثائق تاريخية مقدسية. (عمان: مؤسسة عبـد الحميـد شـومان المؤسسة العربية للدراسات و النشر).م٢، ص ١٩٧.

[1] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٣٢٧. (أواخر جمادى الأول ١١١٤ هـ / ٢٢ تشرين أول ١٧٠٢ م).

[2] – محمد كرد علي. خطط الشام. (دمشق: مكتبة النوري)، ج١. ص٢٧٢.

[3] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٢٢٦. (١٣ شعبان ١١١٢ هـ / ٢٣ كانون ثاني ١٧٠١م).

[4]– عادل مناع. "ثورة نقيب الأشراف في القدس ١٧٠٣–١٧٠٥م". مجلة كتدرا، العدد ٥٣, ١٩٨٩م: (٤٩–٧٤)، ص٥٦.

[5] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٢٨٣. (١ رجب ١١١٢ هـ / ١٢ كانون أول ١٧٠٠ م).

غزة وعاد هذه المرة ومعه رؤوس احد عشر رجلا أمر بتعليقها على أسوار المدينة.[١] ثم توجه بعد ذلك الى منطقة الخليل لامتناع الفلاحين فيها عن دفع الضريبة، واعتصامهم في قلعة بيت جبرين، مما دفع محمد باشا إلى محاصرتهم، ومع أن الحصار استمر مدة ثمانية أشهر كما ورد في بعض المصادر[٢] ألا أنه انتهى بالفشل وذلك لأن أحد ضباط الجيش الذي يقوده محمد باشا أخبر الجنود الذين يحاصرون القلعة بأن محمد باشا قد قتل ففروا من المكان، بعد هذا الفشل العسكري توجه محمد باشا بجنوده إلى منطقة الساحل، حيث قام بجمع الضريبة وعاقب الفلاحين الممتنعين عن دفعها، وأحضر معه إلى مدينة القدس رؤوس عدد منهم، وعلقها على أسوار المدينة كدرس للآخرين،[٣] ولا ريب أن مصالح الكثيرين من أبناء الفئة العليا في المدينة قد تضررت اقتصاديا بسبب ممارسات محمد باشا القمعية ضد قرى الساحل التي يشكل الكثير منها جزءا من الأوقاف التي يتولون الإشراف عليها.[٤]

ويبدو أن هذه السياسة القمعية لمحمد باشا ضد الفلاحين، كانت السبب في ظهور مجموعة من الأحداث التي تشير الى استقصاد الفلاحين لجنود محمد باشا عند خروجهم من أسوار مدينة القدس، فبالقرب من قرية صوبا، أطلق أحد الفلاحين النار في أوائل حزيران ١٧٠٢م على أحد الجنود فأصابه بجراح في ساقه الأيمن،[٥] كما أطلق أحد الفلاحين النار على

---

[1] – مناع، ثورة، ٥٦.

[2] – نستبعد أن يكون الحصار قد استمر لمدة ثمانية أشهر فعلى افتراض أن الحملة العسكرية الى منطقة الخليل كانت في الشهر الثاني من العام ١٧٠٢م، فان محمد باشا عاد الى مدينة القدس وغادرها في الشهر السادس من العام نفسه، الأمر الذي ربما يشير الى المبالغة في طول مدة الحصار.

[3]- Minna Rosen. "the naqib al-ashraf rebellion in Jerusalem and its repercussion on the city's dhimmis".Asian and African Studies, 19, 1984, pp249-270.p 252

[4] – أنظر مثلا ف٣٩. س٢٠٣، ص ٣٢٨. (أواسط ربيع أول ١١١٩ هـ / ١٦ حزيران ١٧٠٧ م).

[5] – ف٣٩. س٢٠١. (، ص ٦. (أوائل محرم ١١١٣ هـ / أوائل حزيران ١٧٠٢م).

حسين بلوكباشي في أواسط حزيران من العام نفسه بعد خروجه من المدينة مما أدى إلى وفاته.[١]

بعد عودة محمد باشا مع جنوده للإقامة في مدينة القدس اتخذ قرارا بمنع الفلاحين من أهالي منطقة الخليل من دخول المدينة.[٢] ومارس العديد من أعمال التعسف والظلم ضد الطوائف الحرفية الأمر الذي دفعها للذهاب الى دمشق وإحضار الأوامر الشريفة التي تطلب من القاضي وقف ابتزاز حاكم السنجق وكبار المتنفذين لأبناء طوائفهم، إذ حضر الى محكمة القدس الشرعية الشيخ كساب – شيخ طائفة الفواخيرية – في أوائل تشرين أول ١٧٠٢م. وأبرز أمراً شريفاً يطلب من القاضي منع حكام العرف من أخذ الفخار من أبناء الطائفة بطريق الجبر والتعدي،[٣] وأبرزت طائفة الحياكة أمرا شريفاً للقاضي يمنع حكام العرف من مواصلة ابتزازهم.[٤] كما ألحقت العساكر التي كانت برفقة محمد باشا أضراراً كبيرة بأهالي المدينة، مما اضطرهم إلى رفع الشكوى إلى العاصمة، بأن عساكر المحافظ " ينزلون بدور الزعماء وأرباب التيمار، ويتعرضون للناس بالأذى، مما يحدث ضرراً بالأهالي، ورجوا من الدولة أمراً يمنع ذلك"، وينبه على العساكر بوقف هذه الممارسات،[٥] ويبدو أن تنبيه الدولة على العساكر جاء متأخرا عن وقته ذلك أن محمد باشا خرج من المدينة الى سنجق نابلس في أوائل تموز ١٧٠٢م لجمع الضريبة وعين علي آغا متسلماً لينوب عنه في إدارة شؤون المدينة.[٦]

---

[1] – ف٣٩. س٢٠١، ص ١. (٧ محرم ١١١٣ هـ / ١٣ حزيران ١٧٠٢ م).

[2] - Rosen.254.

[3] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٣١٣. (أواسط جمادى الأولى ١١١٤ هـ / ٧ تشرين أول ١٧٠٢م).

[4] – فيلم ٣٩. سجل رقم (٢٠٩)(٢٧/ ربيع ١/ ١١٢٥ – ١١/ محرم/ ١١٢٦ / ٢٣ نسيان ١٧١٣ – ٢٨ كانون ثاني ١٧١٤)، ص ٤٧٠. (١١٢٧ هـ /١٧١٥م).

[5] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٣٥٥. (١١١٩ هـ /١٧٠٧ م).

[6] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٣٥٦. (أواسط رجب ١١١٤ هـ / ٥ كانون أول ١٧٠٢ م).

لم يدفع محمد باشا عندما خرج من المدينة الديون التي ترتبت عليه وعلى جهازه الإداري والعسكري للطوائف الحرفية والتجار في مدينة القدس، كما يتضح من الحجة التي وكل فيها العديد من شيوخ الطوائف الحرفية مجموعة من شيوخ الطوائف للذهاب الى دمشق والعاصمة للمطالبة بهذه الديون،[1] علما بأنه كان من عادة حكام السنجق والمتسلمين أبراء ذمتهم أمام القضاة عما كان يستهلكه الجهاز الإداري والعسكري بين فترة وأخرى.[2] كما أنه لم يدفع ما ترتب عليه من ديون شخصية لبعض الأهالي في المدينة، ومنهم نقيب الأشراف محمد بن مصطفى وصلاح الدين سموم زادة أحد كبار التجار،[3] ولا ريب أن هذه الممارسات أثارت حالة من الاستياء العام عند الأهالي في المدينة وفي الأرياف وكانت الأجواء في السنجق مهيأة لاندلاع أحداث الصراع.

---

[1] – فيلم ٣٩. سجل رقم (٢٠٢)أواخر ربيع ثاني ١١١٥ هـ – ٥ محرم ١١١٧هـ /أوائل أيلول ١٧٠٣– ٣٠نيسان ١٧٠٥م. ص ١٥٢. (١٣ شعبان ١١١٥ هـ / ٢٢ كانون أول ١٧٠٤ م).

[2] – اليعقوب ج٢، ٢٠٩. أنظر مثلا ف٣٩.س٢٠١، ص ١٥٦. (أواخر شوال ١١١٣هـ / أواخر شباط ١٧٠٢م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٢. ص ١٥٧. (١٢ شعبان ١١١٥ هـ / ٢١ كانون أول ١٧٠٤ م).

مجريات الصراع (١٧٠٢م _ ١٧٠٥م)

مسار الصراع

يروي القنصل الفرنسي، أن من القرى التي هاجمها محمد باشا في حملته العسكرية على سنجق نابلس قرية تابعة إلى مفتي القدس[١] (محمد اللطفي الحسيني)، الذي بعث برسول إلى محمد باشا مطالبا بحقوقه، إلا أن محمد باشا قام باعتقال الرسول ثم أطلق سراحه، وأخبر الرسول بعد عودته الى مدينة القدس المفتي بما حدث معه. من جانبه تقدم المفتي الحنفي محمد اللطفي بشكوى ضد المحافظ محمد باشا الى القاضي محمود أفندي وكان ذلك في يوم الجمعة، فاستغل القاضي الذي كان على عداء شخصي مع محمد باشا خطبة الجمعة للحديث عن الظلم، وتحريض السكان ضد الحاكم ونعته بالمتمرد الطاغية، وبعد الانتهاء من الصلاة، قاد القاضي الأهالي وكتب شكواهم وأرسلها بواسطة رسول إلى العاصمة،[٢] وكان القاضي عندما فعل ذلك يقوم بواجبه لأن إحدى واجباته كانت مراقبة الحاكم في تطبيق الشريعة والقوانين.

بعد إرسال الشكوى الى العاصمة اتخذ القاضي قراراً بالسماح للبدو والفلاحين، الذين ثاروا على محمد باشا في منطقة الخليل بالدخول إلى مدينة القدس دون معارضة أحد، لكن هذا القرار الذي أصدره القاضي لم يلقَ قبولاً عند متسلم المدينة علي آغا الذي قام باعتقال خمسة عشر رجلاً من قيادات الفلاحين الذين دخلوا المدينة من منطقة الخليل، وزجّ بهم في السجن، من جانبه اعتبر القاضي تصرف المتسلم تحد لقراره، لهذا قرر دعوة الأهالي للخروج على طاعة المتسلم، وأيده في ذلك علماء المدينة كما تلقى الدعم في ذلك من الإنكشارية الموجودة في الحامية الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح السكان، وأصبحوا جزءا من النسيج الاجتماعي

---

[1] – الظاهر أن القنصل قصد بذلك أن هذه القرية كانت تتبع أحد الأوقاف التي كان يشرف عليها المفتي.

[2] – Rosen, 253-254.

والاقتصادي في المدينة بعد التحاقهم بالطوائف الحرفية وعلاقات المصاهرة التي كانت تربطهم بالأهالي.[١] واستجابة لدعوة القاضي اقتحمت القوات المساندة له من أهالي المدينة والفلاحين والبدو والإنكشارية السجن، وأطلقت سراح المعتقلين، ولم يكن المتسلم بالقوة الكافية لمواجهة ما حدث في المدينة.[٢]

لم ترد هذه الرواية لبداية الصراع في سجلات المحكمة الشرعية لكنها تذكر أن المتسلم علي آغا وميرالاي السنجق عمر آغا وكبار المتنفذين قاموا بالاعتداء على القرى القريبة من مدينة القدس، إذ تقدّم أهالي قريتي القسطل[٣] وسلوان بشكوى ضد المتسلم، وميرالاي السنجق وحكام العرف، مطالبين بمنعهم من التعرّض لهم، وتكليفهم التكاليف الشاقة، وأبرزوا أمراً شريفاً مؤرخاً في السابع من تشرين أول ١٧٠٢م يمنع ذلك، لأنهم يتبعون وقف المدرسة العثمانية،[٤] التي يتولى الإشراف عليها مفتي الحنفية محمد اللطفي،[٥] وكان ذلك بعد خروج محمد باشا من مدينة القدس إلى سنجق نابلس بأربعة أشهر وهي الفترة التي أشار القنصل الفرنسي الى وقوع الأحداث فيها، وربما يشير هذا الى أن الحادثتين تزامنتا معا فكانتا سببا في اندلاع الصراع.

---

[1] – أنظر مثلا ف٣٦. س١٨٧، ص ٣٩٤. (أواخر جمادى الثانية ١٠٩٧ هـ / ٢٣ أيار ١٦٨٦ م).

[2] – Rosen,254.

[3] – أنظر ملحق رقم ٢.

[4] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٣١١. (أواسط جمادى الأولى ١١١٤ هـ / ٧ تشرين أول ١٧٠٢ م). لمعرفة موقع المدرسة أنظر ملحق رقم ٣.

[5] – ف٣٩. س١٩٩، ص ١٧٢. (أواسط ذو الحجة ١١١٠ هـ /١٣ حزيران ١٦٩٩ م).

على عكس ما تحدثت عنه بعض المصادر من هروب المتسلم علي آغا من المدينة برفقة جماعة من أنصاره،[١] فان سجلات المحكمة تشير بوضوح إلى بقائه فيها،[٢] لكنها في الوقت نفسه تتحدث عن هروب ميرالاي السنجق عمر آغا الذي كان خروجه من السنجق دون إذن من الدولة سببا للنقمة عليه،[٣] ويبدو أنه كان السبب في مقتله بعد وصوله إلى الأستانة إذ ورد في أحدى الحجج المؤرخة في الثامن من كانون ثاني ١٧٠٤م توزيع تركة عمر آغا ميرالاي السنجق السابق المسموع خبر مقتله في الآستانة.[٤] كما أن السجلات تشير إلى هروب قاسم بيك ترجمان حكام السنجق إلى مصر، الذي ألحق الضرر بالأهالي بترجمته، وباستغلال منصبه لمصالحه الخاصة.[٥]

لم يعد محمد باشا محافظ السنجق الى مدينة القدس بعد وقوع هذه الأحداث، والذي يظهر أن سياسته القمعية كانت موافقة لتوجهات الدولة في تلك الفترة لتعزيز نفوذها في الولايات، خاصة بعد فترة الهدوء في الحرب بينها وبين الدول الأوروبية، لهذا أصدرت أمراً بترقيته والياً على ولاية دمشق،[٦] فتوجه إليها من مدينة نابلس، التي كان يواجه فيها بعض المصاعب في بسط هيمنة الحكومة المركزية، كما تشير إلى ذلك الحجة التي تتحدث عن هروب بعض عساكر محمد باشا من مدينة نابلس إلى مدينة القدس.[٧] ويظهر من السجلات أن محمد باشا بقي محتفظاً بمنصبه محافظا لسنجق القدس، وقام بإعفاء متسلم المدينة علي آغا من

---

[1] – Rosen,254

[2] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٣٥٦. (أواسط رجب ١١١٤ هـ / ٥ كانون أول ١٧٠٢ م).

3 – ف٣٩. س٢٠١، ص ٢٩١. (٢٣ ذو القعدة ١١١٤ هـ /١٠ نيسان ١٧٠٣ م).(تركي).

[4] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٢٠٥– ٢٠٦. (أواخر شعبان ١١١٥ هـ / ٨ كانون ثاني ١٧٠٤ م).

[5] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٤٥٥. (٧ شوال ١١١٤ هـ / ٢٣ شباط ١٧٠٣ م).(تركي).

[6] – الحافظ وأباظة. ٢٠٩.

[7] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٣٥٦. (أواسط رجب ١١١٤ هـ / ٥ كانون أول ١٧٠٢ م).

منصبه، وعين إبراهيم آغا متسلما جديدا،[١] ربما من أجل التخفيف من نقمة الأهالي، لكن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة الأوضاع في المدينة.

صدر أمر من الدولة بتعيين مصطفى آغا في منصب ميرالاي سنجق القدس بدلاً من عمر آغا،[٢] ويبدو أن قرار تعينه في هذا المنصب لقي معارضة من بعض أصحاب النفوذ في المدينة، إذ طلب الأمر الشريف من القاضي منع من يتعرض له في وظيفته الجديدة.[٣] وعينت الدولة عبد القادر المغربي في وظيفة الترجمة بدلا من قاسم، إلا أن الترجمان الجديد سار على طريقة قاسم بيك الترجمان السابق في الإضرار بالأهالي، لهذا عرض القاضي محمود أفنـــدي على الحكومة تعيين أحمد بن رجب في هذه الوظيفة فتم تعينه بها.[٤]

جمع القاضي محمود أفندي بين يديه السلطتين القضائية والتنفيذية عن طريق اختزال سلطة المتسلم الى مجرد اسم، وأصبح هو الحاكم الوحيد للسنجق،[٥] ويبدو أن كونه أحد أقرباء فيض الله أفندي، شيخ الإسلام في العاصمة،[٦] وصهر خزندار[٧] السلطان،[٨] هو الذي مكنه مـــن القيام بهذا الدور، من بين القرارات التي اتخذها القاضي وتشير إلى جمعه السلطتين التنفيذيـــة والقضائية بين يديه، أنه أصدر أمراً للخيالة بقتل جميع الكلاب في المدينة، بعد مطالبة الأهالي بذلك، لأن الكلاب تلحق الضرر بهم، وتدخل إلى ساحات المسجد الأقصى،[٩] هذه الحجة تنفـــي

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٢. ١١٦. (١٥ جمادى الثاني ١١١٥ هـــ / ٢٦ تشرين أول ١٧٠٣ م).

[2] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٢٩١. (٢٣ ذو القعدة ١١١٤ هـــ / ١٠ نيسان ١٧٠٣ م).(تركي).

[3] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٩٢. (أواخر صفر ١١١٩ هـــ / ١ حزيران ١٧٠٧ م).(تركي).

[4] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٤٥٥. (٧ شوال ١١١٤ هـــ /٢٣ شباط ١٧٠٣ م).(تركي).

[5] – Rosen,252.

[6] – Ibid

[7] – أمين بيت المال. العسلي. رحلات، ٢٢٦.

[8] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٢٩١. (٤ محرم ١١١٥ هـــ /٢٠ أيار ١٧٠٣ م).

[9] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٤٢٦. (أواخر شوال ١١١٤ هـــ / ١٨ آذار ١٧٠٣ م).

صحة الرواية التي تفيد بأن القاضي طلب من أهل الذمة فعل ذلك، وأن تدفن الكلاب في مقبرة اليهود.[١]

كان القاضي محمود بحاجة ماسة إلى شخصية بارزة من أهالي المدينة، تساعده للقيام بإدارة شؤون السنجق. وأشار القنصل الفرنسي أن نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الحسيني قام بدور نشط في مساعدة القاضي في تصريف أمور المدينة،[٢] وهو ما يظهر بوضوح في سجلات المحكمة الشرعية. فالمكانة البارزة لعائلة الوفائي الحسيني، التي توارثت منصب نقيب الأشراف لأجيال عديدة، والثروة الهائلة والمناصب الكثيرة التي ورثها عن والده ومنها التولية على وقف الزاوية البسطامية والتولية والنظر على وقف دير عمار،[٣] وعلاقاته الجيدة بالقبائل البدوية التي كانت تربطه بهم علاقات تجارية وثيقة ومن ذلك علاقته التجارية مع زعيم قبيلة الوحيدات في جنوب فلسطين،[٤] وعلاقاته مع العائلات ذات المكانة والنفوذ خارج السنجق، إذ كان مفتي الرملة نجم الدين بن خير الدين الرملي صهراً له[٥]، وعلاقاته الجيدة بأهالي الذمة التي تظهر في عمليات البيع والشراء، وفي توكيل نقيب الأشراف من قبل أهل الذمة للدفاع عن حقوقهم،[٦] وعمره الذي كان في العقد الثالث،[١] يبدو أن هذه الأمور مجتمعة فسحت المجال أمام نقيب الأشراف للقيام بهذا الدور دون غيره.

---

[1] – Rosen,260.

[2] – Ibid , 253.

[3] – نوفان رجا الحمود. "القدس تحت حكم العثمانيين (١١١٢ – ١١٢٣ / ١٧٠٠ – ١٧١٠)". مؤتة للبحوث والدراسات. ١٩٩٩م المجلد الرابع عشر. العدد الثاني.ص ١٢٢-١٢٤.

[4] – ف٣٩. س١٩٩، ص ٥٦٩. (١١١١ هـ /١٦٩٩ م).

[5] – ف٣٧. (س١٩٢، ص٣٢١. (١٠ ربيع ثاني١١٠٢ هـ / ١٠ كانون ثاني ١٦٩١ م).

[6] – أنظر مثلا ف٣٩. (٢٠٢، ص ٢٥٤. (٢٨ محرم ١١١٦ هـ / ١ حزيران ١٧٠٤ م).

حكم القاضي للسنجق بمساعدة علماء المدينة لا يعني أحكام السيطرة على مجريات الأحداث فيه، ففي أواخر نيسان ١٧٠٣م هاجم الفلاحون زوار النصارى أثناء زيارتهم لإحدى الأماكن القريبة من قرية سلوان. ومع أن الحجة لا توضح الأضرار التي لحقت بالزوار النصارى، إلا أنها تتحدث عن وفاة يوسف الجبالي، أحد سكان مدينة القدس الذي كان برفقتهم متأثراً بجراحه التي أصيب بها في تلك الحادثة، وبعد التحقيق في ظروف الحادث، تبين أن أهالي قرية سلوان والوادية كانوا هم السبب في مقتله.[٢]

في شهر أيار عام ١٧٠٣م تحدث القنصل الفرنسي عن مؤامرة حاكها رجب بن عوض – شاهبندر التجار وترجمان محكمة القدس – ضد خصومه لكن القنصل لم يوضح طبيعة هذه المؤامرة.[٣] ولم تتحدث سجلات المحكمة هي الأخرى عن طبيعة هذه المؤامرة، لكن يفهم من الحجة التي تحدثت عن قدوم جمع غفير الى المحكمة وعلى رأسهم مصطفى آغا –ميرالاي السنجق– وفضل الدين آغا –دزدار القلعة– وشيوخ الحرم، وتعهدهم جميعا بحماية القاضي وحاشيته وممتلكاته أن بعض الجماعات التي تضررت مصالحها من اتساع صلاحيات القاضي وعلى رأسهم الترجمان رجب بن عوض لم تكن راضية عن ذلك القاضي فحاولت الاعتداء على القاضي وعلى ممتلكاته.[٤] وطلب الجمع الغفير من القاضي أن يصدر قرارا بإهدار دم رجب بن عوض[٥] –صهر عمر آغا ميرالاي السنجق السابق الذي فرَّ

---

[1] – ف٣٨. (س١٩٦، ص ١١. (١٣ محرم ١١٠٥ هـ /١٤ أيلول ١٦٩٣ م). في هذه الحجة حضر إلى المحكمة نقيب الأشراف مصطفى الحسيني ومعه ولديه القاصرين عن سن البلوغ السيد محمد والسيد موسى، وهذا يعني أن عمر السيد محمد في ذلك العام كان دون الثامنة عشر.

[2] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٤٥٢. (١٠ ذو الحجة ١١١٤ هـ / ٢٧ نيسان ١٧٠٣ م).

[3] – Rosen 262.

[4] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٢٩١. (٤ محرم ١١١٥ هـ /٢٠ أيار ١٧٠٣ م).

[5] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٤٥٦. (٢ محرم ١١١٥ هـ / ١٩ أيار ١٧٠٣).

من المدينة-،[١] كما طالبوه بعزل أحمد بن رجب بن عوض من منصبه محضرباشي وترجمان لحكام العرف،[٢] وطالبوه أيضا بعزل مصطفى بن إبراهيم السراج – صوباشي المدينة – من منصبه،[٣] ما يظهر في هذه الحجج بان مصطفى آغا -ميرالاي السنجق- وفضل الدين آغا العسلي -دزدار القلعة- كانا يتصدران قائمة الأهالي التي تقدمت بهذه المطالب إلى القاضي، يسمح لنا بالافتراض بأن هذه المجموعة هي التي كانت تعترض على تعيين مصطفى آغا في منصب ميرالاي السنجق.

كما تقدم الأهالي بطلب الى القاضي بإصدار أمر بنفي عبد الرحمن العفيفي (الجماعي)، وخليل بن قاضي السلط (الإمام) وعدم السماح لهما بالسكن في المدينة.[٤] وكان الأهالي قد حصلوا على أمر شريف من العاصمة مؤرخ في أواسط أيار ١٧٠٢م للتنبيه على ثلاثة من أئمة المسجد الأقصى وخطبائه، أن يكونوا في حالهم بعد أن رفع أهالي المدينة شكوى بحقهم، أنهم يساعدون حكام العرف، وهم عبد الرحمن العفيفي، وخليل بن السلط، وعبدالله العجمي،[٥] ويبدو أن مشاركة حسن العجمي في أحداث الصراع الى جانب نقيب الأشراف كما يظهر في الحجج،[٦] هو ما يفسر عدم مطالبة الأهالي بترحيل عبد الله العجمي من المدينة.

---

[1] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٢٤٦. (١١١٤هـ/ ١٧٠٢م)

[2] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٤٥٧. (٣ محرم ١١١٥ هـ / ٢٠أيار ١٧٠٣م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٤٥٧. (٣ محرم ١١١٥ هـ / ٢٠أيار ١٧٠٣م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٤٥١. (٣ محرم ١١١٥ هـ / ٢٠أيار ١٧٠٣م).

[5] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٢٨٨. (١٨ محرم ١١١٥ هـ / ٤ حزيران ١٧٠٣م).

[6] – أنظر مثلا ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٧. (١٧ رمضان ١١١٧ هـ / ٣ كانون الثاني ١٧٠٦ م).

وافق القاضي على طلب الأهالي بإهدار دم الترجمان رجب بن عوض، فتم قتله والطواف بجثته في شوارع المدينة،[١] وعين القاضي علي آغا بن حسين ترجماناً بالمحكمة بدلا منه،[٢] واجتمع تجار المدينة، واتفقوا على تنصيب صلاح الدين بن سموم زاده شاهبندر على التجار عوضاً عنه،[٣] كما عين القاضي إبراهيم بن موسى القضماني محضر باشي القدس عوضاً عن أحمد بن رجب،[٤] وأصدر أمرا بنفي كل من عبد الرحمن العفيفي وخليل الإمام من المدينة.[٥] الأمر الذي يشير إلى دور نقيب الأشراف البارز في هذه التعينات هو أن الأشخاص الذين تم تعيينهم تربطهم بنقيب الأشراف محمد الوفائي علاقات قوية، فصلاح الدين شاهبندر التجار الجديد شريك نقيب الأشراف في العديد من الصفقات التجارية،[٦] وعلي آغا الترجمان ونقيب الأشراف كلاهما صهر لعائلة نسيبة.[٧]

تبرز هذه المعطيات بوضوح وجود جماعتان ذات مصالح متضاربة بين أبناء الفئة العليا في المدينة، سعت كل واحدة منها لتعزيز مكانتها والحفاظ على مناصبها الوظيفية للحفاظ على مكتسباتها. تزعم نقيب الأشراف ومحمد اللطفي مفتي الحنفية ومصطفى آغا ميرالاي اللواء وفضل الدين آغا أحدى هاتين الجماعتين، بينما كان عمر آغا وصهره رجب بن عوض وقاسم بيك الترجمان وبعض أبناء العائلات المقدسية ومن بينهم عائلة الدجاني والإمام والجماعي على رأس الجماعة الثانية.

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٤٥٦. (٣ محرم ١١١٥ هـ / ٢٠أيار ١٧٠٣م).

[2] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٨. (٢٠شعبان ١١١٧ هـ / ٧ كانون أول ١٧٠٥ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٤٥٤. (٣ محرم ١١١٥ هـ / ٢٠أيار ١٧٠٣م).

[4] – ف٣٩. س ٢٠٣، ص ١١٩. (أواخر شعبان١١١٧ هـ / ١٧ كانون أول ١٧٠٥ م).

[5] – ف٣٩. س٢٠٠، ص ٤٥١. (٣ محرم ١١١٥ هـ / ٢٠أيار ١٧٠٣م).

[6] – أنظر مثلا ف٣٩. س٢٠٢، ص ١٥٦. (٢١ شعبان ١١١٥ هـ / ٣٠ كانون أول ١٧٠٣ م).

[7] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٩. (أواخر شعبان ١١١٩ هـ / ٢٥ تشرين ثاني ١٧٠٧ م).

نبهت هذه الأحداث التي عرفت بمؤامرة الترجمان رجب جميع أهالي المدينة من المسلمين وأهل الذمة وسكان مقام داود وعساكر القلعة، بضرورة عقد الاتفاقات بينهم، لوضع الخطوط العريضة في تسيير شؤون المدينة في ظل غياب حاكم السنجق. وتم الاتفاق بين الجميع على "أن يكونوا جميعا على كلمة واحدة في دفع الضرر عن أهالي القدس وفي دفع الظلم وحكومته من حكام العرف بحسب الشرع"، وإذا ظلم حكام العرف أحد الأهالي فإن الجميع يتعاونون على إنقاذه منهم وتخليص حقوقه،[1] كما تم الاتفاق على الوقوف في وجه قطاع الطرق، واشتراك الجميع في دفع دية قاطع الطريق إذا قتله أحدهم، ومطالبة الجميع بدم من يقتله قطاع الطرق.[2]

تبرز أهمية هذه الاتفاقات كونها تعكس بوضوح الأمور التي كانت تشغل الأهالي، ويتضح منها أن توفير الأمن الذي عجزت إدارات السنجق المتعاقبة عن توفيره، والوقوف في وجه كبار المتنفذين، الذين عجز الجهاز القضائي عن محاسبتهم، ولم تنفع الأوامر الصادرة عن الحكومة المركزية في رفع تسلطهم على الأهالي، هما ما دفعا الأهالي إلى أخذ زمام الأمور بأيديهم، والاعتماد على أنفسهم في توفير الأمن ورفع الظلم.

يوحي تكرار هذه المعاهدات في السجلات والتأكيد على ما جاء فيها بان القوى المحلية كانت تحاول إبراز عدم خروجها عن طاعة السلطان وإنما سعيها الى تحقيق بعض المطالب، وربما يفسر هذا سبب عدم انقطاع العلاقة بين العاصمة ودمشق من جهة وبين مدينة القدس من جهة أخرى، فقد استمر وصول المراسلات الرسمية والموافقة على التعيينات في الوظائف

---

[1] – ف٣٩. س٢٠١. ص ٤٥٧. (٣ محرم ١١١٥ هـ /٢٠أيار ١٧٠٣م).

[2] – ف٣٩. س٢٠١. ص ٤٥٧. (٣ محرم ١١١٥ هـ / ٢٠أيار ١٧٠٣م).

–ولو بشكل محدود– من العاصمة ودمشق.[١] ولم ينقطع وصول المعونات الى الأهالي إذ استمر وصول الصرة الرومية وتوزيعها على المستحقين.[٢]

يلاحظ في هذه الاتفاقات أنها ذكرت حضور أهل الذمة للاجتماع مع أن غيرها من الحجج كانت تذكر حضور المسلمين والنصارى، وربما تكون هذه الإشارة الوحيدة في السجلات التي تذكر مشاركة اليهود للأهالي في الأحداث الجارية في المدينة، ويبدو محاولة اليهود الحفاظ على علاقات جيدة بالسلطة المركزية، لان مدينة القدس استقبلت موجتان من الهجرة اليهودية كانت أولهما عام ١٧٠١م،[٣] وثانيهما عام ١٧٠٢م،[٤] هي التي دفعت بهم الى عدم مشاركة الأهالي في أحداث الصراع.

بعد شهرين من كتابة هذه الاتفاقات بين الأهالي، أنهى القاضي محمود أفندي مهام منصبه وكان عليه العودة الى العاصمة، ويبدو أن الخوف من تعرضه للاعتداء من بعض الجماعات التي تضررت مصالحا أثناء فترة وجوده في المدينة هو ما دفع مشايخ قرى الزيود، وبني حارث، وبيتونيا، والجيب، ودير بزيع، وقلنديا[٥] للقدوم الى المحكمة والتعهد أمام صنع الله الخالدي – باش كاتب المحكمة –الذي ناب عن القاضي في المحكمة إلى حين قدوم القاضي الجديد بحضور نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الوفائي بأن يأخذوا القاضي محمود من مدينة القدس الى مدينة نابلس ويوفروا الحماية له من مخاطر الطريق.[٦]

---

[1] – أنظر مثلا ف٣٩. س٢٠٢، ص٢٣. (١١١٥هـ/١٧٠٤م).

[2] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ١٧٤. (٢٢ رمضان ١١١٥ هـ / ٢٩ كانون ثاني ١٧٠٤ م).

[3] – يتسحاق بن تسفي. أرض إسرائيل أيام الحكم العثماني. (القدس: مركز بيالك، ص ١٩٥٥م). ص ٢٢٧.

[4] – المرجع السابق. ٢٨٦.

[5] – أنظر ملحق رقم ٢.

[6] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٩٢. (١٦ جمادى الأول ١١١٥ هـ /٢٨ أيلول ١٧٠٣م).

بعد شهر فقط من خروج القاضي محمود أفندي من السنجق، وقبل وصول القاضي الجديد عبدالله الكشفي، حدث خلاف بين الأهالي، حيث حاولت بعض الأطراف المتنازعة أن تملي على نائب القاضي صنع الله الخالدي القرار في القضايا المرفوعة أمامه، مما دفع الأهالي للحضور إلى المحكمة، والتعهد بأنه إذا حدث نزاع بين شخصين لا يحضر الى المحكمة سواهما، وأنه لا يتعصب أحد لأحد الخصمين، وطلبوا إشهار النداء على ذلك في المدينة، وكل من يخالف ذلك " يخرج الأهالي من حقه بحسب الشرع ".[١] لقد سبق لابن خلدون في مقدمته في حديثه عن عوائد العرب أن قال : قلّما تجتمع أهواؤهم، "فتصبح الأحوال كأنها فوضى دون حكم".[٢]

ويبدو أن انشغال الدولة العثمانية بأحداث أزمة ادرنة ١٧٠٣م، التي تم فيها عزل السلطان مصطفى الثاني عن السلطة ، وقتل شيخ الإسلام فيض الله أفندي الذي كان يحاول تعزيز نفوذه في الدولة، وتولي السلطان احمد الثالث للحكم في العاصمة.[٣] والتعاقب المتسارع للولاة الذي شهدته ولاية دمشق، إذ تم استبدال أربعة ولاة في العام ١٧٠٣م،[٤] كانا يحولان بين ولاة دمشق وبين العمل على إنهاء ما يجري في مدينة القدس.

ما أن استقرت الأمور في العاصمة ودمشق، حتى عينت الدولة إسلام باشا محافظاً لسنجق القدس في أواخر عام ١٧٠٣م، وتوجه نحو المدينة على رأس حملة عسكرية مكونة من ألف وأربعمائة جندي، وعندما وصل إليها رفض الأهالي الذين عانوا من جنود محمد باشا

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ١١٥. (أواسط جمادى الثاني ١١١٦ هـ / ١٤ تشرين أول ١٧٠٤ م).

[2] – عبد الرحمن بن خلدون مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار القاسم، ١٩٨٤م). ص ١٥٠.

[3] – دونالد كواترت. الدولة العثمانية ١٧٠٠_١٩٢٢. (الرياض: مطبعة العبيكان,٢٠٠٤م).ص ٩٨؛ أوغلي، ج١، ٦٠. كانت التصدعات الخطيرة التي بدأت تظهر في الدولة من عام ١٦٨٣م العامل الأساسي وراء وقوع هذه الأحداث التي قام بها العساكر بذريعة التأخر في دفع رواتبهم.

[4] – الحافظ وأباظة. انظر الصفحات ١١٥/١٢٣/١٣٠/٢٠٩

سابقا، دخول هذا العدد من الجنود الى المدينة، ووافقوا على دخول خمسمائة جنـــدي برفقتـــه فقط، لكن إسلام باشا رفض عرض الأهالي الأمر الذي دفهم الى إغلاق أبواب المدينة، واستعد نقيب الأشراف وأنصاره من أهل المدينة وانضم إليهم الكثير من الفلاحين والبـــدو للمعركـــة، وكانت أسوار المدينة خير حليف لهم، من جانبه لم يهاجم إسلام باشا المدينة بسبب قدســيتها، وربما يعود سبب تردده الى ضعفه العسكري،[١] وانتهى الحصار بانسحاب إسلام باشا وجنوده بعد الاكتفاء بتعيين مصطفى آغا ميرالاي السنجق متسلماً جديداً في المدينة، وفي كتاب التعيين طلب إسلام باشا منه تطييب خواطر الناس، وأن يخبرهم بأن الدولة ستعمل على توفير الأمن والأمان لهم، وشدد عليه بضرورة تحصيل أموال الضريبة.[٢] والذي يفهم من تعيين مصـــطفى آغا ميرالاي السنجق متسلماً للمدينة الذي تربطه علاقات وثيقة بنقيب الأشـــراف،[٣] أن هـــذا التعيين جاء بناءً على رغبة نقيب الأشراف، وقد أشار إلى ذلك القنصـــل الفرنســـي،[٤] أو أن الباشا كان يقصد من ذلك سحب ميرالاي السنجق مصطفى آغا مـــن صـــفوف المعارضـــين لدخول حكام السنجق إلى المدينة.

بعد شهر من رحيل إسلام باشا بجنوده عن المدينة في أواخر كـــانون ثـــاني ١٧٠٤م تتحدث السجلات عن فتنة باب حطة، لكنها لا توضح سبب اندلاع هذه الفتنة فـــي المدينـــة، ويروي القنصل الفرنسي أن السبب في هذه الفتنة هو اختطاف أحد اللصوص أسورة ذهبية من يد إحدى السيدات التي اشتكت الأمر للقاضي عبدالله الكشفي فأمر بإلقاء القبض على اللـــص، الذي هرب إلى محلة باب حطة حيث وجد ملجأ هناك، وكانت مساندة أبناء المحلات الأخرى

---

[1] – Rosen,255.

[2] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ١٤٨. (٢٩ رجب ١١١٥ هـــ / ٨ كانون أول ١٧٠٣م).

[3] – أنظر مثلا ف٣٩. س٢٠٢، ص ٤٦٩. (أوائل ذي القعدة ١١١٦هـــ/ أوائل اذار١٧٠٥).

[4] – Rosen 257

لقرار القاضي بالقبض على اللص، سببا في وقوع اشتباك بين الجانبين، انتهى بخسارة أبنـــاء محلة باب حطة للنزاع،[١] بعدما فقدت عشرات الجرحى وثلاثة من القتلى، وهم شيخ محلة باب حطة فخر الله بن محب الله بن جار الله، والحاج رجب، والحاج أحمد الشنشاوي.[٢] بالإضـــافة الى ذلك طلب الأهالي من القاضي إهدار دم اثني عشر رجلاً من أبناء محلة باب حطة، وهم محب الله بن فخر الدين، ومحمد بن علي جار الله، وخليل سمهوري، وإسماعيل بن غضـــية، ومعيوف، ومنور، ومنصور بن فلاح، ومصطفى بن السمن، وخليل البواب، وحمـــود القـــط، وولده سعد الدين، ومصطفى السراج.[٣] وقد أصدر القاضي بناء على رغبة الأهـــالي قـــراراً بإهدار دمهم جميعا، وقام بعزلهم من وظائفهم، وعين نقيب الأشراف محمـــد بـــن مصـــطفى الوفائي وأخيه السيد موسى وأبناء أبي الوفا العلمي فيما كانوا يشغلونه من وظائف.[٤]

والذي يتضح من قائمة الأسماء الذين طالب الأهالي بإهدار دمهم أن بعض من وقـــع معهم نقيب الأشراف وأنصاره في خلاف أثناء مؤامرة الترجمان رجب، مثل مصـــطفى بـــن إبراهيم السراج، هم الذين قادوا الصراع ضد باقي المحلات في فتنة باب حطة، وهو ما يعني أن الأمر لم يكن مرتبطاً بحادثة سرقة فقط، إذ يبدو إن المجموعة الثانية في المدينة التي قادها الترجمان السابق رجب بن عوض والتي تضررت مصالحها، أخذت في إثارة الفتنة في المدينة لمواجهة نفوذ نقيب الأشراف وأنصاره المتزايد فيها.

ويظهر من الرسالة التي بعث بها إسلام باشا – محافظ السنجق– الى متسلم المدينـــة مصطفى آغا مطالبا إياه بضرورة تحصيل أموال الضريبة للمساهمة فـــي تـــوفير الأمـــوال

---

[1] – Ibid, 264

[2] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠٢. (١١ رجب ١١١٧ هـــ / ٢٩ تشرين أول ١٧٠٥ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ١٧٣. (١٥ رمضان ١١١٥ هـــ / ٢٢ كانون ثاني ١٧٠٤ م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ١٧٢. (أواسط رمضان ١١١٥ هـــ / أواخر كانون ثاني ١٧٠٤م).

الخاصة بالحج من غير إهمال،[١] أن المتسلم الجديد لم يرسل المبالغ المطلوبة من الضريبة الى دمشق الأمر الذي أدى إلى عودة إسلام باشا إلى السنجق في أواخر نيسان ١٧٠٤م ومحاصرة مدينة القدس من جديد، حيث عسكر بجنوده في المناطق القريبة من قرية العيساوية[٢] شمال شرق القدس،[٣] وعندما حاول أحد الأهالي الخروج من المدينة، أطلق عليه الجنود النار فأردوه قتيلاً، ورد الأهالي على ذلك بالقيام بهجوم مفاجئ على العساكر قتلوا خلاله خمسة من جنود إسلام باشا، ورد الجنود على هذا الهجوم بقتل ثلاثة أشخاص صادف مرورهم في المكان،[٤] كما أصدر إسلام باشا أمراً للعساكر بإحراق الكروم والأشجار، وتخريب محاصيل الفلاحين في قرية العسياوية والمناطق القريبة منها.[٥]

لم يكن بإمكان مدينة القدس الصمود طويلاً أمام الحصار، إذ أنها لا تملك مقومات الكفاية الذاتية للصمود، لكن يبدو أن إسلام باشا كان عليه أن يذهب لملاقاة قافلة الحج الشامي، التي كانت في طريق عودتها، مما دعاه إلى قبول وساطة محمد أمين الدين بن محمد الخليلي نائب قاضي محكمة القدس عبد الله الكشفي، ولالا عثمان آغا متولي وقف خاصكي سلطان، ومشايخ العربان، ومنهم محمد الفاعور الوحيدي، وتم الاتفاق بين الجانبين على أن يصدر إسلام باشا قرارا بالعفو عن جميع الأهالي، مقابل اعتذارهم عما بدر منهم، والسماح لمندوبي

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ١٧٩. (١ شعبان ١١١٥ هـ /١٠ كانون أول ١٧٠٣ م).

[2] – أنظر ملحق رقم ٢.

[3] – ف٣٩–. س٢٠٢، ص ٢٣٨. (١٥ ذو الحجة ١١١٥ هـ / ٢٠ نيسان ١٧٠٤ م).

[4]– مناع. ثورة، ٦٥.

[5] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٢٣٨. (١٦ ذو الحجة ١١١٥ هـ / ٢١ نيسان ١٧٠٤ م).

إسلام باشا محمد بن عبد الكريم، وديوان بشه، للدخول إلى المدينة لجمع الضريبة، وقد وضع محمد أمين الدين الخليلي ولدي أخيه رهائن عند إسلام باشا حتى يتحقق ذلك.[١]

قبل انسحاب محافظ السنجق إسلام باشا وجنوده من المكان أرسل خطاباً إلى مصطفى آغا ميرالاي السنجق لتجديد تعيينه ستة أشهر، وطلب منه أن يطمئن قلوب الرعايا، و نبه عليه بضرورة تحصيل أموال الضريبة.[٢] كما تم تعيين الحاج شاهين دزدار لقلعة القدس،[٣] عوضاً عن فضل الدين آغا، الذي ساعد القاضي محمود ونقيب الأشراف في بداية الصراع، لكن تعيين الحاج شاهين في هذا المنصب لم يدم طويلاً، إذ بدأ بعد فترة اسم عبد الله آغا بالظهور كدزدار للقلعة.[٤] وبعد انسحابهم وانتهاء الحصار، تم الخروج للكشف عن الأشجار المحروقة والمزروعات المدمرة في المناطق القريبة من المدينة وأتضح من الكشف مدى ضخامة الخراب والدمار الذي سببه العساكر للأهالي.[٥] ويبرز الدور القيادي الذي قام به نقيب الأشراف في منع المحافظ من دخول المدينة من خلال قدومه مع مجموعة من انصاره الى المحكمة وإخبارهم بانتهاء مهمة مندوبي إسلام باشا في جمع الضريبة.[٦]

أعفي إسلام باشا بعد عودته الى دمشق من مهام منصبه محافظاً لسنجق القدس، ربما لعدم نجاحه في دخولها، وتم تعيين أرسلان باشا محافظاً جديداً للسنجق.[٧] ومع أنه ليس في السجلات ما يصرح بقدوم أرسلان باشا إلى المدينة، لكن ربما يشير ما ورد في إحدى الحجج

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٢١٩. (١٥ ذو الحجة ١١١٥ هـ / ٢٠ نيسان ١٧٠٤ م).

[2] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٢١٩. (١٥ ذو الحجة ١١١٥ هـ / ٢٠ نيسان ١٧٠٤ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٢٢٤. (أوائل ذو الحجة ١١١٥ هـ / ٥ نيسان ١٧٠٤ م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ١٤١. (١٤ رمضان ١١١٦ هـ / ١٠ كانون ثاني ١٧٠٥ م).

5 – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٢٣٨. (١٦ ذو الحجة ١١١٥ هـ / ٢١ نيسان ١٧٠٤ م).

[6] – ف٣٩.س٢٠٢، ص٤٢١.(١٦ شعبان١١١٦هـ/ ١٤كانون أول١٧٠٤م).

[7] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٤٧٩. (١١ذو الحجة ١١١٦ هـ / ٥ نيسان ١٧٠٥ م).

الى قدومه لكنه منع من دخولها، حيث ذكر فيها أن حسين بيك وكيل أرسلان باشا – محـــافظ القدس ونابلس – حضر الى المحكمة وأخبر القاضي أنه دفع إلى الحمالين من نصارى الأرمن المبلغ المقرر لهم عن أجرة الحمل من الآستانة إلى القدس.[١]

ليس في السجلات في الفترة التي منع فيها حكام السنجق من الدخول الى المدينة وكان القاضي ونقيب الأشراف وعلماء المدينة وأعيانها يقومون بدور نشط في إدارة شؤون المدينة شكوى حول ظلم حكام العرف، إذ يبدو أن الوقوف في وجهم ومنعهم من ظلم الأهـــالي كـــان محل إجماع عندهم جميعا كما ظهر في الحادثة التي وقعت في العاشر من شهر كانون ثـــاني ١٧٠٥م، عندما قام دزدار قلعة القدس عبدالله آغا بضرب أحد أتباع القاضي، الذي طالبه بثمن حصان أخذه له، وبعد انتشار الخبر في المدينة، اجتمع الأهالي بقيادة نقيب الأشراف ومحمـــد اللطفي –مفتي الحنفية – وطلبوا من القاضي إعفاء الدزدار من مهام منصبه.[٢] والـــذي يبـــدو واضحا في السجلات ازدياد نفوذ وتسلط العاملين بالمحكمة الشرعية في تلك الفترة، فقد تقـــدم إبراهيم القلنداوي – من قرية قلنديا–بشكوى ضد إبراهيم الترجمان بالمحكمة الذي أخذ "أربعين ذهباً" من زوجته المرضع، وضربها حتى أسقطت جنينها.[٣] كما وجهت لعلي آغا – ترجمـــان المحكمة– تهمة التسبب في مقتل احد أبناء شيخ قرية المالحة.[٤]

يبدو بوضوح في السجلات عجز الجهاز القضائي والقوى المحلية التي قامت بادوار واسعة في تصريف شؤون السنجق عن ضبط حالة الفلتان الأمني إذ استمرت مظاهر التعدي على الآخرين وممتلكاتهم، ومن ذلك قيام مجموعة من اللصوص باقتحام إحدى الكنائس فـــي

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٤٧٩. (١١ ذو الحجة ١١١٦ هـــ /٥ نيسان ١٧٠٥ م).

[2] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٤٤١. (١٤ رمضان ١١١٦ هـــ / ١٠ كانون ثاني ١٧٠٥ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠١، ص ٣٥٢. (١٢ رجب ١١١٤ هـــ / ٢ كانون أول ١٧٠٢ م).

[4] –ف٣٩. س٢٠٣، ص ٢٢٧. (٢ محرم ١١١٦هـــ /٦ أيار ١٧٠٤ م).

بيت لحم وسرقة ما فيها بعد أن قتلوا راهبين كانا في الكنيسة تلك الليلة.[١] وحدث نـــزاع بـــين العائلات في مدينة الخليل، وأُصيب عدد منهم بجراح، ولم تفلح محاولة القاضي في الإصلاح بين الجانبين، حيث بقيت قراراته حبراً على ورق.[٢]

[1] – ف٣٩. س٢٠٢، ص ٢١١. (ختام شعبان ١١١٥ هـــ / ٨ كانون ثاني ١٧٠٤ م).

[2] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٣. (أواسط محرم ١١١٧ هـــ / ٩ أيار ١٧٠٥ م).

نهاية الصراع

بعد استقرار الأوضاع في العاصمة أثر الفوضى التي شهدتها أثناء أزمة أدرنة، بدأت مرحلة جديدة في عهد السلطان أحمد الثالث، خاصة مع انشغال الدول الأوروبية في خلافها على عرش أسبانيا،[١] الأمر الذي سمح للدولة على أن تبدأ العمل لإنهاء ما شهدته مدينة القدس من أحداث لما لها من أهمية دينية. ففي أواخر تشرين أول عام ١٧٠٥م تم نقل مصطفى باشا من الموصل في العراق، وعين محافظاً لسناجق القدس ونابلس وغزة،[٢] كما تم إعادة الدزدار السابق للقلعة فضل الدين آغا العسلي إلى وظيفته، بعد أن رفع كتاباً إلى الدولة ذكر فيه انه لم يكن هناك سبب لعزله من منصبه، وأن بعض الأهالي قدموا شكوى ضده بدون حق.[٣] ويبدو أن الموافقة على أعادة فضل الدين آغا الى قيادة الحامية الموجودة في القلعة جاءت ضمن اتفاق بينه وبين ولاة دمشق للترتيب لدخول حاكم السنجق الى المدينة.

بعد تولي مصطفى باشا مهام منصبه محافظا لسنجق القدس بعث بكتاب أقال فيه مصطفى آغا من منصبه متسلما للمدينة وعين عمر آغا متسلما جديدا، وشدد عليه بضرورة تحصيل أموال الضرائب،[٤] ويظهر أن ما شعر به الأهالي من توجهات جديدة للدولة كانت سبباً للخلاف بين نقيب الأشراف وأنصاره من جهة وبين المتسلم عمر آغا من جهة أخرى الذي تلقى الدعم من القاضي محمد أمين بن عبد القادر–الذي تم تعيينه بعد إنهاء القاضي عبد

---

[1] – إبراهيم بك حليم. تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية. مؤسسة الكتب الثقافية، ٢٢٥.

[2] – ف٣٩.س٢٠٣، ص٤٩–٥٠. (أواخر ربيع أول ١١١٧هـ/ أواخر تشرين أول ١٧٠٥م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٣، ص٤١. (١٥/ربيع ثاني ١١١٧هـ/ ٧ تموز ١٧٠٥م). (تركي).

[4] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٧. (ختام جمادى الأول ١١١٧ هـ / ١٩ أيلول ١٧٠٥ م).

الله الكشفي مهام منصبه-[١] وميرالاي السنجق مصطفى آغا ودزدار القلعة فضل آغا، الـذين انتقلوا معه للإقامة في القلعة، وانضم إليهم العديد من الأهالي، ومنهم محمد أمين بـن محمـد الخليلي شيخ الطريقة القادرية أحد كبار التجار في المدينة،[٢] وربما يعبر بموقفـه هـذا عـن توجهات التجار الذين تضررت مصالحهم، وتخوفت من استمرار حالة الفوضى التي ألحقـت أضراراً بالغة بالحركة التجارية، ولا شك أن من وقعوا في خلاف مع نقيب الأشراف انضموا إليهم أيضاً.

في أواسط تشرين أول عام ١٧٠٥م توجهت حملة عسكرية جديدة من دمشـق الـى مدينة القدس قدرتها بعض المصادر بإلفين وأربعمائة جندي بقيادة محمد باشا الذي عاد ليصبح والياً على دمشق ومصطفى باشا محافظ سنجق القدس،[٣] وشقت الحملة العسكرية طريقها عبر الطريق المار باربد وغور الأردن وجنين ثم نابلس، كما يظهر ذلك من خلال المراسلات التي بعث بها كل من محمد باشا ومصطفى باشا لمن انتقلوا للإقامة في القلعة،[٤] ولما كان الاستيلاء على القلعة ضروريا لمنع الجيش القادم من دمشق من دخول المدينة لذا قام نقيب الأشـراف وأنصاره بمهاجمة القلعة بالنشاب والحجارة والبارود، ودارت اشتباكات بين الجانبين استمرت قريبا من أسبوعين،[٥] ويلاحظ خلال هذه الاشتباكات أن محمد باشا ومصطفى باشا اهتما كثيراً بتوجيه الرسائل إلى القاضي والمتسلم والميرالاي ودزدار القلعة وأنصارهم، محاولين تثبيـت

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٣. ص٤٤. (١٣ رجب ١١١٧ هـ / ٣١ تشرين أول ١٧٠٥ م).

[2] – الحسيني. ١٤٨.

[3] – كرد. ٢٧٣.

[4] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٢- ٤٤. (أوائل رجب ١١١٧هـ/ أواسط تشرين أول١٧٠٥)

[5] – يفهم من الرسائل أن الاشتباكات بدأت في أواخر ربيع ثاني وانتهت بفرار نقيب الأشراف في ١١رجب، وهذا يعني أنها استمر قريبا من أسبوعين.

عزائمهم في القلعة،[١] وتوجيه الرسائل إلى مشايخ القرى والعربان حول مدينة القدس، لاستدراجهم إلى صفوفهم وإقناعهم بمحاولة إلقاء القبض على نقيب الأشراف.[٢] وعندما اشتد حصار نقيب الأشراف وأنصاره للقلعة، وصلت العديد من الرسائل مطالبة المتسلم والميرالاي والدزدار بذل جهودهم للعمل على المحافظة على القلعة، ووعدتهم بالوصول في أقرب وقت ممكن الى المدينة.[٣]

عجز نقيب الأشراف وأنصاره في الاستيلاء على القلعة جعلهم يدركون أن الوقت ليس في صالحهم، وخاصة مع اقتراب جنود الدولة لهذا قرروا الفرار من المدينة، وفي تاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٧٠٥م قام نقيب الأشراف وأنصاره عند الظهر بكسر أقفال بابي العامود والمغاربة وفروا هاربين منها.[٤] وربما يشير هذا الى أن العسس باشي[٥] المسئول عن أبواب المدينة ساند المتسلم والقاضي موقفهما المعادي لنقيب الأشراف وأنصاره.

بعد فرار نقيب الأشراف وأنصاره من المدينة، عقد القاضي محمد أمين مجلسا شرعيا في القلعة –وهي من الحالات النادرة التي تم فيها عقد المجلس الشرعي خارج مبنى المحكمة كما يظهر في مطلع الحجج– وحضر هذا الاجتماع جمع غفير من خاصة الناس وعامتهم، وتم فيه تقديم شكوى تضمنت لائحة الاتهام الموجهة لنقيب الأشراف وأنصاره،[٦] والتي كان من

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٤. (١٣ رجب ١١١٧ هـ / ٣١ تشرين أول ١٧٠٥ م).

[2] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٢. (١٣ رجب ١١١٧ هـ /٣١ تشرين أول ١٧٠٥ م).

[3] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٤١. (١٣ رجب ١١١٧ هـ / ٣١ تشرين أول ١٧٠٥ م).

[4] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠١– ١٠٢. (١١ رجب ١١١٧ هـ / ٢٩ تشرين أول ١٧٠٥ م).

[5] – العسس باشي: أحد الإنكشارية الموجدين في المدينة، وتتبعه مجموعة من الجنود الذين يتولون حراسة أسوار المدينة وأبوابها على أن يتأكدوا من إغلاق هذه الأبواب ليلا باستمرار. اليعقوب. ج٢، ٢١٦.

[6] – أنظر ملحق رقم ٤.

أبرزها تهمة منع الباشوات من دخول المدينة، والتسبب في قتل العديد من الأشخاص ومحاصرة القلعة وضربها بالحجارة والبارود والنشاب، وإجبار الناس على ترك وظائفهم.[١]

بعد الاجتماع عاد القاضي والمتسلم وأنصارهما الى المدينة وكتب القاضي الى محمد باشا يخبره بفرار نقيب الأشراف وأنصاره، فأرسل الأخير كتابا الى القاضي يطلب فيه عدم اتخاذ إجراءات بحق المعتقلين والفاريين من أنصار نقيب الأشراف إلى حين وصوله، لكن محمد باشا لم ينتظر إلى حين وصوله للمدينة، ليشرع في فرض العقوبات على نقيب الأشراف وأنصاره، بل بعث برسالة أخرى يطلب فيها من القاضي القيام بختم بيوت نقيب الأشراف والفارين معه، وبعد أيام أرسل مندوبا ليقوم –بمعرفة مندوب القاضي– بفتح هذه البيوت ومصادرة ما فيها،[٢] كما بعث محمد باشا برسالة إلى كبار جبل الخليل وأهالي المدينة حذرهم فيها من مساعدة نقيب الأشراف، وطلب منهم إلقاء القبض عليه، وهدد بعقاب كل من يقدم له الدعم والحماية،[٣] ولعل كون ناحية الخليل منطقة تمرد وعصيان هو ما دفع محمد باشا الى الاعتقاد بأن نقيب الأشراف فر إليها.

تشير المراسلات التي بعث بها مصطفى باشا الى أهالي المدينة ومنحهم فيها الأمن والأمان الى أن اقتراب جيش كبير من المدينة أثار القلق والخوف لدى الأهالي.[٤] وفي أوائل أيار عام ١٧٠٥م بعد نحو شهر من فرار نقيب الأشراف، دخلت القوات العثمانية المدينة بقيادة مصطفى باشا –محافظ القدس– ولا يوجد في السجلات ما يشير إلى دخول محمد باشا والي دمشق، الذي شارك في قيادة الحملة العسكرية الى المدينة، وربما عاد أدراجه لاقتراب موعد

---

[1] – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠١– ١٠٢. (١١ رجب ١١١٧ هـ / ٢٩ تشرين أول ١٧٠٥ م).

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٣. (٢١ رجب ١١١٧ هـ / ٨ تشرين ثاني ١٧٠٥م).

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٣. (٢١ رجب١١١٧ هـ / ٨ تشرين ثاني ١٧٠٥م).

4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٣. (٢ شعبان ١١١٧ هـ /٢٠ تشرين ثاني ١٧٠٥م).

الحج. ويبدو أن السبب في تأخر وصول القوات العثمانية إلى المدينة مع قربها من مدينة جنين عند فرار نقيب الأشراف،[1] أنه لم تكن هناك حاجة في الإسراع للوصول إليها، لذا فقد قام محمد باشا ومصطفى باشا بجمع الضريبة المترتبة على الأهالي في سنجق نابلس، وربما واجها حالات من التهرب والعصيان والامتناع عن دفع الضريبة كانت سببا في هذا التأخير.

يتضح مما سبق أن القوى المحلية وجدت نفسها بين خيارات صعبة بعد محاولة الحكومة المركزية تعزيز نفوذها في السنجق دون اخذ زيادة نفوذ القوى المحلية في العقود السابقة بعين الاعتبار، فاختارت سبيل المواجهة مع حكام السنجق ومنعتهم من دخول المدينة للمحافظة على مكتسباتها، واستغلت حالة الاستياء العام عند الأهالي برفعها شعار توفير الأمن، وإنصاف المظلومين، الذي كان يخفي خلفه مصالح خاصة، وتذرعت بهذا الشعار أمام الحكومة المركزية لذا لم تنقطع العلاقة بين الجانبين، ومكن الخلاف بين القوى المحلية على المناصب والمصالح حكام السنجق من دخول المدينة، بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام من منعهم من ذلك إذ لم يكن بإمكان نقيب الأشراف مواصلة المواجهة مع حكام السنجق بعد أن تخلى عنه العديد ممن شاركوه قيادة الصراع في بداية الأحداث، فقرر الفرار من المدينة مع أنصاره بعد اقتراب جنود الدولة منها لينتهي بذلك الصراع.

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٣. (١٧ رجب ١١١٧ هـ / ٤ تشرين ثاني ١٧٠٥م).

الفصل الثالث

في أعقاب الصراع :

تعزيز نفوذ الحكومة المركزية وإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي في سنجق القدس

المبحث الأول: تعزيز نفوذ الحكومة المركزية

المبحث الثاني: تشكيلة المجتمع المقدسي بعد الصراع

في أعقاب الصراع : تعزيز نفوذ الحكومة المركزية
وإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي في سنجق القدس

يتناول هذا الفصل بالدراسة جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العثمانية المركزية بعد أن تمكنت من أعادة حاكم السنجق الى المدينة لترسيخ نفوذها، كما يحاول الكشف عن مدى نجاح مسعى الحكومة في ذلك. ويوضح الإجراءات العقابية بحق المشاركين في أحداث الصراع. كما يعنى ببيان الترتيبات الجديدة التي اتخذتها الحكومة العثمانية لضمان ولاء العائلات المحلية في السنجق، و ما نتج عن ذلك من إعادة صياغة موازين القوى بين العائلات المقدسية في المدينة، وفي هذا إمكانية تلمس ما آلت إليه تلك الترتيبات داخل العائلات ذات النسب الشريف، وما قد يعنيه ذلك من بروز قوة محلية وهبوط أخرى.

تعزيز نفوذ الحكومة المركزية

لم تفلح جهود إسماعيل آغا المكلف من قبل الحكومة المركزية لإلقاء القبض على نقيب الأشراف محمد الوفائي الحسيني في العثور عليه في أنحاء السنجق، ونجح في اعتقال سمعان بن ياسيف الماروني، بتهمة إخفاء بعض أموال النقيب.[١] ويبدو أن نقيب الأشراف بعد فراره من المدينة، حاول الوصول إلى العاصمة ليوضح الأسباب التي دعته لمنع حكام السنجق من دخول المدينة، ويفهم ذلك من إلقاء القبض عليه في طرطوس بولاية طرابلس، حيث تم نقله من هناك الى العاصمة التي اعدم فيها عام ١٧٠٧م.[٢] لم يترك نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الحسيني في مدنية القدس أبناءً ذكورا، إذ تزوج عام ١٦٩٦م من عائشة ابنة أحمد نسيبة،[٣] التي أنجبت طفلة واحدة سماها كريمة، وقد توفيت وهي صغيرة بعد إعدام والدها.[٤]

أما شقيق نقيب الأشراف السيد موسى، فتمكن من الفرار إلى سنجق غزة، وأقام هناك حتى نجح في الحصول على عفو الدولة، بعد ما يقرب من ثلاث أعوام ١٧٠٨هـ من فراره،[٥] لكنه لم يعد إلى مدينة القدس إلا بعد أربع سنوات تقريباً من صدور قرار العفو،[٦] وتمكن حسن بن ماجد العجمي أحد أنصار نقيب الأشراف من العودة إلى مدينة القدس بعدما يقرب من عام ونصف من فراره بعد حصوله على عفو الدولة، إذ شهد له جمع غفير من علماء المدينة

---

1 – فيلم ٤٠، سجل رقم (٢٠٦) (أواسط جمادى الأولى ١١٢١– أواسط صفر / ٢٢ تموز ١٧٠٩–٤ نيسان١٧١١م ١١٢٣)، ص ١٩٣. (أواسط ربيع أول ١١٢٢ هـ / ١٤ أيار ١٧١٠ م).

2 – كرد.٢٧٣.

3 – ف٣٨. س١٩٧، ص ٤٥٢. (أواخر جمادى الثاني ١١٠٧ هـ / ٤ شباط ١٦٩٦ م).

4 – ف٤٣. س٢٢٣، ص ٨. (١١٤١ هـ / ١٧٢٩ م).

5 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ٢٨٣. (أواسط محرم ١١٢٣ هـ /٥ آذار ١٧١١ م).

6 – فيلم ٤٠. سجل رقم (٢٠٧) (أواسط / ربيع١/ ١١٢٣ –أواسط/ شعبان /١١٢٤/ ٢ أيار ١٧١١– ١٧ أيلول ١٧١٢)، ص ٣٠٧– ٣٠٨. (٢٤ رمضان ١١٢٤ هـ /٢٥ تشرين أول ١٧١٢ م).

وخاصة الناس وعامتهم، بأنه لم يكن له ضرر على أحد، وأن ما قيل في حقه سابقا كان بطريق الغرض.[١] وليس في الحجج ما يشير إلى ما جرى مع أنصار نقيب الأشراف الآخرين، لكن ما جرى مع نقيب الأشراف يعطي مثالا واضحا على توجه الحكومة فيمن يتم إلقاء القبض عليه، قبل تمكنه من الحصول على قرار بالعفو عنه.

تشير الحجج إلى أن جمع الضريبة كان على رأس سلم أولويات عمل المحافظ مصطفى باشا بعد دخوله الى مدينة القدس، وذلك للمساهمة في جمع الأموال اللازمة لتغطية مصاريف الحج الشامي، ودفع الأموال المخصصة للعربان، لضمان عدم تعديهم على قافلة الحج،[٢] ولم تواجه إجراءات المحافظ في جمع الضريبة معارضة من أحد، ذلك أنه كان يملك عذرا جاهزا للحكومة لمصادرة أموالهم في حال معارضتهم بدعوى أن هؤلاء من المتمردين.[٣]

تتويجا للجهد العسكري العثماني في وضع حد للأحداث في السنجق، عملت الإدارة العثمانية على ترتيب الأوراق الداخلية، بما يسمح بفرض الأمن والهدوء، وضمان عدم تكرار وقوع مثل هذه الأحداث، وترتيب مراكز القوى والنفوذ داخل المدينة، إذ تم استبدال حامية الإنكشارية المرابطة في القلعة التي اتهمت بخيانة السلطان،[٤] ويبدو أن هذا الإجراء لقي معارضة من قبل بعض أفراد الحامية، ويفهم ذلك من المرسوم الوارد من دمشق، يطلب من القاضي عرض حال لحمود بن محمد كتخدا القلعة " لان شقاوته زايده".[٥] وأصدر المحافظ مصطفى باشا أمراً بجمع جميع قطع السلاح الناري والأبيض من أيدي الأهالي من المسلمين

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٢٣٧. (٢٠ ذو الحجة ١١١٨ هـ / ٢٥ آذار ١٧٠٧ م).

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٨. (٧ ربيع أول ١١١٧ هـ /٢٩ حزيران ١٧٠٥ م).

3 - . Rosen. 265

4- Ibed.

5 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٥٠. (٢٣ شعبان ١١١٧ هـ / ١٠ كانون أول ١٧٠٥م).

والنصارى، ليتم الاحتفاظ بها داخل القلعة، ولكسب تأييد الأهالي لهذه الخطوة عقد اجتماعا حضره القاضي محمد أمين بن عبد القادر ونقيب الأشراف الجديد محب الدين غضية، وشيوخ الحرم وعلماء المدينة وجمع غفير من خاصة الناس وعامتهم، الذين ذكروا في المجلس "أن هذه البدعة الشنيعة لم تحدث إلا منذ أربع سنوات، وأن الشقي السيد محمد النقيب كان يكره الرعايا من المسلمين والنصارى على شراء ذلك، وأن يتخذوه سلاحا، وأنه سابقا لم يعهد ذلك إلا للإسباهية والينكرجية (الإنكشارية)، وجماعة الحكام يتخذون ذلك لا الرعايا ".[١] كما أصدر أمراً بهدم بيت نقيب الأشراف السابق محمد بن مصطفى الحسيني، الواقع في عقبة الست (التكية)،[٢] بحجة أنه أصبح معقلا للخارجين عن طاعة الدولة،[٣] وليس في السجلات ما يشير إلى هدم غيره من بيوت الفارين مع نقيب الأشراف.

يلاحظ بوضوح اهتمام مصطفى باشا بالقيام بالعديد من أعمال الخير، وذلك لكسب رضا الأهالي في المدينة، وإبعادهم عن العودة للعصيان والتمرد، كما حدث من قبل، فقد تبرع في أواسط كانون أول بتعمير قناة السبيل من ماله الخاص، وذلك بعد إخباره بالضرر الكبير، الذي لحق الأهالي بسبب تعطل القناة منذ سنوات.[٤] كما أنه أوقف بساطا ليفرش في مسجد قبة الصخرة،[٥] وعندما وجد في المسجد الأقصى وقبة الصخرة سبعة وعشرين مصحفا من أيام المماليك، كان قد أصابها الإهمال، أمر بتجديدها وتجليدها، وأن يصنع لكل واحد منها كرسياً

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٧. (٢٠ شعبان ١١١٧ هـ / ٧ كانون أول ١٧٠٥م).

2 – أنظر ملحق رقم ٣. تعرف هذه المحلة بعقبة الست أي الست طنشق المظفرية، كما تدعى بعقبة التكية وذلك لوجود بناء تكية خاصكي سلطان في تلك المحلة. العسلي . وثائق، م٣، ص ٨٥.

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٨. (غرة ذو القعدة ١١١٧ هـ / ١٥ شباط ١٧٠٦ م).

4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٤. (أواخر شعبان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٥م).

5 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٥٥. (أوائل ذو الحجة ١١١٧ هـ /١٦ آذار ١٧٠٦ م).

خاصاً يوضع عليه المصحف وقت القراءة.[١] كما طلب الى معمار باشي القدس أن يكشف عن مكان قبر الولي المنسي[٢] في مقبرة النصارى ليبني عليه قبة باستخدام حجارة قصر نقيب الأشراف الذي تم هدمه،[٣] بناء على رغبة الأهالي الذين طلبوا منه أقامة هذا البناء.[٤]

عملت الدولة في أعقاب الصراع على تكثيف الوجود العسكري في المدينة، لمنع أي محاولة أخرى من الأهالي للخروج على الحكام، ويفهم ذلك من الحجج التي تشير إلى استئجار بعض البيوت القريبة من القلعة، ليتم توطين الجنود فيها.[٥] ولا ريب أن الأهالي رضخوا لهذا الأمر، لأن توجيه تهمة معاونة نقيب الأشراف كانت مبررا كافيا للاستيلاء على بيوتهم في حال المعارضة. كما يفهم تعزيز الوجود العسكري العثماني من الطلب الذي تقدم به فضل الدين آغا دزدار القلعة، للحصول على إذن بتعميرها لحاجتها إلى ذلك.[٦]

ويتضح من خلال السجلات أن تعزيز الدولة وجودها العسكري في المدينة أعاق مسعاها الى إعادة الأمن والهدوء الى السنجق، ذلك أن العساكر الجديدة التي أقامت في المدينة، اتصفت بعدم الطاعة، ويستدل على ذلك من المرسوم، الذي وجهته الدولة إلى نائب القاضي صنع الله الخالدي –الذي أشغل منصب القضاء بعد خروج القاضي محمد أمين من المدينة، إلى حين قدوم القاضي مصطفى الشهير بحسين زاده– وإلى ضباط الإنكشارية في

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٢. (أوائل ذو الحجة ١١١٧ هـ / ١٦ آذار ١٧٠٦ م).

2 –هو من المجاهدين يقع قبره في حي النبي داود، والقبة التي بنيت عليه مندثرة. كامل جيل العسلي. أجدادنا في ثرى بيت المقدس. (عمان: مؤسسة آل البيت المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٨١م). ص٢٣.

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٨. (غرة ذو القعدة ١١١٧ هـ / ١٥ شباط ١٧٠٦ م).

4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٨. (غرة ذو القعدة ١١١٧ هـ / ١٥ شباط ١٧٠٦م).

5 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٢٣٣. (غرة شوال ١١١٧ هـ / ١٦ كانون ثاني ١٧٠٦ م).

6 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٥٩. (أواخر محرم ١١١٨ هـ / ١٣ أيار ١٧٠٦ م).

أواخر أيار ١٧٠٧م يطلب منهم التشديد على أنفار القلعة في الذهاب لجمع أموال الميري[١] التي لم يتم تحصيلها نتيجة تخلف أنفار القلعة عن فعل ذلك، ونبه المرسوم على أنفار القلعة بعدم مخالفة ما جاء فيه، لان "مال الميري من أهم المهمات السعي في تحصيله".[٢]

لم يكن الخروج على أوامر الدولة الشيء الوحيد الذي اتصفت به هذه العساكر، بل أنهم أيضا ألحقوا الضرر والأذى بأهالي مدينة القدس، الذين استاءوا من هذه التصرفات، واجتمع " سائر أهالي القدس من العلماء والصلحاء والسادات والمشايخ... " وأرسلوا كتابا إلى الدولة يطالبون فيه كف أذى الجنود عنهم.[٣] ورغم المرسوم الذي أرسلته الدولة وحذرت فيه الجنود من التعدي على الأهالي، استمر استخفاف الجنود بأرواح الناس والاعتداء على ممتلكاتهم وأموالهم ومن ذلك أن أحد الجنود أطلق النار في باب حطة مما أدى إلى إصابة شخصين بجراح،[٤] وهذا ما دفع القاضي مصطفى إلى عرض حالهم على الدولة، طالبا نفي أهل الفساد من طائفة الإنكشارية عن المدينة، وبعد صدور فرمان بذلك، قيد الفرمان بسجل المحكمة الشرعية ورفع إلى ضباط الإنكشارية، لكن الجنود لم يمتثلوا لما ورد فيه، حيث وقع منهم "طغيان وخروج لا يمكن ردهم عنه، وقتلوا جماعة من المسلمين قبل وقعة[٥] كبرى ".[٦]

---

[١] – المال الذي يجبى من أراضي الدولة. ياغي. ٨٦.

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٣١٣. (٧ صفر ١١١٩ هـ /٩ أيار ١٧٠٧ م).

3 – ف٣٧. س٢٠٣، ص ٣٣٥. (١٢ جمادى الأولى ١١١٩ هـ / ١٠ آب ١٧٠٧ م).

4 – فيلم ٤٠. سجل رقم (٢٠٥) (١٥ ربيع أول ١١٢٠ – أواسط جمادى الأولى ١١٢١/٥ حزيران ١٧٠٨– ٢٢تموز ١٧٠٩م)، ص ١١٨. (٧ ربيع أول ١١٢٠ هـ / ٢٨ أيار ١٧٠٨ م).

[5] – هكذا في السجل والمقصود بها الواقعة الكبرى، وسيأتي الحديث عنها لاحقا.

6 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٢٠٠. (٢ شعبان ١١٢٠ هـ /١٦ تشرين أول ١٧٠٨ م).

بعد فشل إبراهيم باشا محافظ سنجق القدس –الذي عين بعد إنهاء مصطفى باشا مهام هذا المنصب– في إنهاء عصيان الجنود،[١] أرسلت الدولة إسلام باشا محافظا للسنجق في عام ١٧٠٨م، ويبدو أنها شدد عليه بضرورة العمل على إنهاء عصيان لجنود لأوامر الدولة، ويدلنا على ذلك الإشتباكات التي دارت في أحياء المدينة بين قوات السكمانية،[٢] التي كانت برفقة إسلام باشا، و قوات الإنكشارية التي نجحت في إصابة عيسى بن حسين السكماني برصاصة في رقبته، توفي على أثرها.[٣] وقامت بنهب الدكاكين في سوق المدينة، واستولت على الخان[٤] الجاري في وقف الصخرة وأقامت فيه.[٥] وتذكر الحجج أن الصلح تكرر بين الطرفين، لإنهاء هذه الأجواء المشحونة بالتوتر، لكن قوات الإنكشارية كانت في كل مرة تقوم بنقض الصلح،[٦] وفي المرة الرابعة والتي تسميها الحجج بالواقعة الكبرى، يوم الاثنين السادس عشر من تشرين أول ١٧٠٨ م، صوّب الإنكشارية مدافعهم نحو صخرة بيت المقدس، وعجز المحافظ وعلماء المدينة وأعيانها والأهالي عن عمل شيء، ولم يتمكن من ضبطهم أحد، لهذا عرض الأهالي حالهم على الدولة لتجد حلا لهذه المشكلة المستعصية،[٧] التي يبدو أنها استمرت طويلا ولم تستطع الدولة إيجاد حل جذري لها إلا بعد فترة طويلة، إذ تشير الحجج إلى تكرار الإساءات من قبل جنود الإنكشارية واستخفافهم بأموال الناس وأرواحهم، ومن ذلك أطلاق أحد الجنود

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٣١٨. (١٠ ربيع أول ١١١٩ هـ /١١ حزيران ١٧٠٧ م).

2 – العسكر غير المنتظم. الأنسي. ٢٩٧.

3 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ١٩٥. (٢ شعبان ١١٢٠ هـ /١٦ تشرين أول ١٧٠٨ م).

4 – كلمة فارسية الأصل أطلقت على مكان مبيت المسافرين وحل محلها اسم الفندق. عبد الرحيم غالب. موسوعة العمارة الإسلامية. (بيروت : جروس برس، ١٩٨٨م).ص ١٥٦–١٥٧.

5 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٢٠٠. (٢شعبان ١١٢٠ هـ / ١٦ تشرين أول ١٧٠٨ م).

6 – المرجع السابق.

7 – المرجع السابق.

النار في سوق الخضار، مما تسبب في مقتل أحد المارة، وسجلت القضية في المحكمة لحفظ واقعة الحال.[١]

كان انشغال حكام السنجق في ضبط الأمور داخل المدينة وإنهاء حالة العصيان يحول بينهم وبين العمل على فرض هيبة الدولة في أنحاء السنجق، لهذا استمرت حالات امتناع الفلاحين عن دفع الضرائب، ويشير إلى ذلك الخطاب الموجه إلى قرى نواحي القدس، مطالبا إياها بدفع ما يترتب عليها من ضرائب، ومتوعدا عقاب كل من يتخلف عن دفعها،[٢] وتعددت الأوامر الشريفة لأهالي قرية بيت لحم من أهل الذمة، تطالبهم بدفع ما عليهم من جزية ولهم الأمان.[٣] والذي يظهر من الحجج أن الأمر لم يتوقف على الامتناع عن دفع الضرائب، بل تعداه إلى عصيان أوامر الدولة في الأرياف، ويفهم ذلك من المرسومين اللذين وجهتهما الدولة في منتصف آب ١٧١٠م، أحدهما إلى مشايخ نواحي وأطراف القدس،[٤] والآخر إلى مشايخ نواحي وقصبات اللد والرملة،[٥] وجاء فيهما " بلغنا ظهور قلة الإطاعة البادية منكم، والسلوك إلى غير طريق الاستقامة والإصلاح، وشروعكم إلى الفتنة والفساد، فهذا كله يدل على دماركم وخراب دياركم، فلزم وتصمم تحريك ركابنا، وتوجهنا إلى ذلك الجانب إن شاء الله تعالى إن وصلنا، فننظر أرباب الفساد، وتوجب جزاؤهم، والخروج من حقهم، بأشد أنواع العقاب، فتكونوا على بصيرة، وتفكروا في عواقب الأمور، لأنكم فيما بعد لا تقدروا على رد الجواب.. فاحذروا " إذ تشير عبارة الشروع إلى الفتنة إلى أبعد من الامتناع عن دفع الضريبة.

---

[1]- ف٤٠. س٢٠٥، ص ٣٥٦. (١١٢٦ هـ /١٧١٤ م).

2 – ف٤٠. س٢٠٧، ص ٢٥٧. (١٣ جمادى الأول ١١٢٣ هـ /٣٠ حزيران ١٧١١ م).

3 – ف٤٠. س٢٠٧، ص ٣١٣. (١١٢٠ هـ / ١٧٠٨ م).

4 – فيلم ٤٠. سجل رقم (٢٠٤)(رجب ١١١٩– ٩ ربيع أول ١١٢٠هـ / ٢تشرين اول١٧٠٧– ٣٠ أيار ١٧٠٨م)، ص ٨١. (١٤جمادى الثاني ١١٢٢ هـ /١٧١٠ م).

5 – ف٤٠. س٢٠٤، ص ٨١– ٨٢. (١٤ جمادى الثاني ١١٢٢ هـ / ١٤ آب ١٧١٠م).

كما كان سببا في عدم قدرة حكام السنجق على إحكام سيطرتهم الأمنية على أنحاء السنجق المختلفة، فمظاهر الفلتان الأمني والفوضى واضحة في الحجج، واعتداء قطاع الطرق على أموال الناس وأرواحهم مستمرة، كما في حادث السرقة الذي وقع في قرية دير غسانة عام ١٧٠٨م.[١] وفي قرية البيرة[٢] عام ١٧٠٩م.[٣] وتكررت حوادث القتل في أنحاء السنجق، ومن ذلك ما إخبار القاضي عن وجود قتيل مجهول الهوية في أراضي قرية لفتا[٤] شمال غرب القدس، وسجلت القضية في المحكمة حفظا لواقعة الحال.[٥] وإخبار أهالي قرية بيت ساحور القاضي في أواخر تشرين ثاني ١٧٠٨ م، عن عثورهم على جثة أحد أبناء القرية في الأرض القريبة منها.[٦] وتفاجأ رهبان دير مار يعقوب بعد وصولهم الى دير حبس المسيح، الواقع بالقرب من مقام النبي داود عندما وجدوا أبواب الدير مفتوحة، وبعد دخلوهم إليه، وجدوا أن الرهبان الأربعة المتواجدين في الدير تم قتلهم جميعا، وتم سرقة كل ما يحتوي عليه الدير من أمتعه، وسجلت القضية لحفظ واقعة الحال.[٧] وشهدت مدينة القدس وقوع العديد من حوادث السرقة، فقد ضبط الأهالي أحد اليهود وهو يسرق مصاغا من أحد المحلات،[٨] وذكر البكري الصديقي في رحلته إلى مدينة القدس عام ١٧١٠م، أن الدخول إلى المدينة كان بحاجة إلى إذن

---

1 – ف٤٠. س٢٠٧، ص ٣١٣. (١١٢٠ هـ /١٧٠٨ م).

2 – أنظر ملحق رقم ٢.

3 – ف٤٠. س ٢٠٦، ص ١١٠. (١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م).

4 – أنظر ملحق رقم ٢.

5 – ف٤٠. س٢٠٣، ص ٣٤٣. (١٣ جمادى الأول ١١١٧ هـ / ٢ أيلول ١٧٠٥ م).

6 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٢١٤. (أواسط رمضان ١١٢٠ هـ / أواخر تشرين ثاني ١٧٠٨ م).

7 – فيلم ٤٠. سجل رقم (٢٠٨)(١٧/ ربيع٢ /١١٢٥ – أواخر/ قعدة /٢٢/١١٢٥ ايار١٧١٣ / ١٣ كانون أول١٧١٣م)، ص ٦١. (١٠ شعبان ١١٢٥ هـ /١ أيلول ١٧١٣ م).

8 – ف٤٠. س٢٠٧، ص ١٧. (١١٢٣ هـ / ١٧١١ م).

حتى من الزوار المسلمين،[١] مع أن ذلك كان خاصا بغير المسلمين، كما في رحلة منـــدريال،[٢] وهو ما يشير إلى القلق الأمني الذي كانت تشعر به الإدارة العثمانية في المدينة.

كان لضعف السلطة التنفيذية أكبر الأثر على تدني هيبة القضـــاء، إذ تكـــرر رفـــض الأهالي المثول أمام المحكمة لسماع الدعوى المقدمة ضدهم، فعندما اشتكى عطوان الخليلـــي على جماعة من أهالي مدينة الخليل، تكرر رفض الحضور منهم عدة مـــرات.[٣] ولـــم تقـــف الأمور عند رفض الحضور الى المحكمة بل أنها تعدت ذلك إلى قتل من كانوا برفقـــة نائـــب القاضي، فعندما أرسل القاضي مصطفى نائبه القاضي محمد والحاج يوسف لإحضار ذخيـــرة من ميناء يافا للقلعة في عام ١٧٠٧م، وطلب منهم التوجه بعد ذلك إلى الرملة، للقـــدوم مـــع الحاج أحمد الذي بعثه لإحضار سالم اليازجي النصراني، لسماع قضية مرفوعة ضـــده فـــي المحكمة، فامتثلوا لما طلبه القاضي منهم وفي طريق عودتهم دون إحضار سالم اليازجي، الذي اختفى من مدينة الرملة، اعترض طريقهم جماعة قتلوا الحاج يوسف والحاج أحمد، وعاد نائب القاضي محمد مع الحمالين إلى القدس، وأخبر القاضي بما حدث، وبعد الكشف عـــن موقـــع الحادثة أخبر غفرية الطريق أنهم قبضوا على القتلة، وتبين بعـــد التحقيـــق معهـــم أن ســـالم النصراني دفع لهم أموالا للقيام بهذا العمل.[٤] كما وصل الأمر إلى تهديد حياة القاضي، ويفهـــم

---

1 – مصطفى الصديقي. الخمرة المحسية في الرحلة القدسية. صورة عن المخطوط في مؤسسة إحيـــاء التـــراث والبحـــوث الإسلامية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القدس. ورقة ٩ أ

2– رافق. ٧٦١.

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٥٧. (غرة محرم ١١١٨ هـــ / ١٤ نيسان ١٧٠٦ م).

4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٣١٨. (١٠ ربيع أول ١١١٩ هـــ / ١١ حزيران ١٧٠٧ م).

ذلك من الكتاب الذي رفعه القاضي إلى الدولة عام ١٧٠٩م، يطلب فيه منع نعمة الله النصراني الزحلاوي "من التعرض له".[١]

وبدأت تظهر في السجلات من جديد الدعاوى المقامة من الأهالي ضد ممارسات حكام العرف، فقد تعرض الجبالية (نسبة الى قرية جباليا من قرى سنجق غزة) المقيمين في المدينة منذ سنوات طويلة، إلى التهديد بالطرد وإعادتهم إلى بلادهم من قبل حكام العرف، وأخبروا القاضي بان ذلك كان من أجل ابتزاز أموالهم.[٢] كما طالب وكيل رهبان طائفة نصارى الإفرنج القاضي بمنع حكام العرف من مطالبتهم بالمزيد من المال،[٣] وتعددت شكاوى أهل الذمة على جامع الجزية، الذي كان يحاول في كل مرة أن يأخذ أكثر مما هو مقرر، وذلك كما حصل مع أهالي قرية بيت لحم.[٤] واستمر تعدي كبار المتنفذين في السنجق ضد القوى المنتجة، مما أدى إلى تفاقم تردي الأوضاع الاقتصادية، فقد اشتكى مشايخ القرى الواقعة في وقف البرك، بأن حكام العرف يكلفونهم تكاليف شاقة، مع أن أرضهم واقعة في الوقف.[٥] واشتكى أهالي قرية لفتا زعيمهم الذي يطلب منهم دفع عشرين مع أن عليهم عشرا واحدا، لأن أرضهم واقعة في وقف الصخرة،[٦] واشتكى علم الدين العلمي بأن شاهبندر التجار يطلب من التجار ضرائب لم يجر في العادة دفعها، وطلب من القاضي منعه من ذلك.[٧] ويشير إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في السنجق أيضا، الرسائل التي بعث بها قاضي مدينة القدس إلى نائبه

---

1 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ١. (١١٢١ هـ /١٧٠٩ م).

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٤٠٦. (أواخر ربيع أول ١١١٩ هـ /١ تموز ١٧٠٧ م).

3 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٢٠٢. (١١٢٠ هـ / ١٧٠٨ م).الصفحة مكررة في السجل.

4 – ف٤٠.س٢٠٧، ص ٣١٣. (غرة ذو القعدة١١٢٤ هـ /٣٠ تشرين ثاني ١٧١٢ م).

5 – ف٣٩. س٢٠٣، ص٣٨٦. (١١١٩ هـ /١٧٠٧ م).

6 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ١٥٢. (١١٢٠هـ/١٧٠٨ م).

7 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٢٤١. (أواسط شعبان ١١١٨ هـ /٢١ تشرين ثاني ١٧٠٦ م).

في يافا وإلى متصرف اللجون، لمنع تصدير الحبوب إلى بلاد الفرنجة، واعتقال كل من يقوم بذلك لارتفاع الأسعار في المدينة.[1]

ويتضح من هذا كله، أن الدولة لم تحقق ما كانت تتطلع إليه من ضبط الأمور الأمنية وترسيخ نفوذها في السنجق بسبب عصيان الجنود الذين أقاموا في المدينة لأوامرهـــا، وبقـــي السنجق يشهد حالة من تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

1 – ف٤٠. س٢٠٩، ص ٣٣٥– ٣٣٦. (١١٢٦ هـــ /١٧١٤ م).

تشكيلة المجتمع المقدسي بعد الصراع

يظهر من القائمة الواردة بأسماء مقدمي الشكوى ضد نقيب الأشراف وأنصاره بعد فرارهم من المدينة،[١] أن العائلات المقدسية الشريفة التي شاركت نقيب الأشراف الصراع في بداية الأحداث قد تخلت عنه، إذ يلاحظ بروز أسماء العديد من أبناء عائلة العلمي، ومنهم فيض الله العلمي– صهر نقيب الأشراف– والعديد من أبناء عائلة اللطفي، وعائلة غضية والخالدي، ويتصدر القائمة محمد أمين الخليلي، الذي تصفه الوثيقة " بمفخر المحققين وزبدة الفقهاء والمحدثين "، وهناك العديد من أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية، الذين شاركوا نقيب الأشراف الصراع ضد حكام السنجق في بداية الأحداث، ومنهم فضل الدين آغا العسلي – دزدار القلعة –ومصطفى آغا – ميرالاي السنجق – كما ضمت القائمة من وقع معهم نقيب الأشراف في خلاف قبل وقوع الصراع حول نسبهم الشريف، وهم أبناء عائلة الدجاني وقاسم بيك الترجمان، وضمت كذلك عددا ممن وقع معهم نقيب الأشراف وأنصاره في خلاف أثناء الصراع، وهم عبد الرحمن العفيفي، وخليل الإمام، وعدد من المشاركين في فتنة باب حطة، وهم حمود القط وخليل سمهوري، وعدد كبير من أبناء طائفة المغاربة. ولم تقتصر القائمة على هؤلاء فقط، بل هناك عدد من خطباء المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وخطيب القلعة وبلوكباشيتها وأنفارها، وأصحاب الزعامات والتيمار وممثلون عن محلات باب العمود والشرف وباب القطانين وباب حطة والجوالدة، وجمع غفير من خاصة الناس وعامتهم.[٢]

---

[1] – أنظر ملحق رقم ٤.

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠١– ١٠٢. (١١ رجب ١١١٧ هـ / ٢٩ تشرين أول ١٧٠٥ م).

ويتضح من نفس القائمة التي تورد أسماء الهاربين مع نقيب الأشراف[١] مدى تنوع الفئات الاجتماعية التي ساندت نقيب الأشراف في صراعه مع حكام السنجق، فهي تضم مجموعة من السادة: وهم السيد عبد القادر الزلعي، والسيد عبد الباقي وابنه إسحاق، والسيد شرف الدين بن عسيلية، والسيد خليل الأعرج، والسيد عباس بن محمد، والسيد طالب الجماهير، والسيد ابن قازان، والسيد صالح بن محمد شاه، وتضم العديد من أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية، ومنهم: علي بن سليمان الدرزي، وجابر بن كامل الرصاص، والعديد من أبناء الطوائف الحرفية، ومنهم: مصطفى بن أحمد اللحام، وصالح القهوجي، ولا تخلو من ذكر السباهية، ومنهم: داود السباهي.[٢]

أولى الإجراءات العقابية التي اتخذها القاضي محمد أمين بن عبد القادر ضد نقيب الأشراف وأنصاره، تمثلت في تجريدهم من وظائفهم وتعيين المشاركين في تسهيل عودة حاكم السنجق الى المدينة في هذه المناصب. وقد بدأ القاضي بهذا الإجراء بعد ثلاثة أيام من فرار نقيب الأشراف وأنصاره من المدينة. وتشابهت جميع الحجج التي تم فيها عزل نقيب الأشراف[٣] وأنصاره عن وظائفهم في مطلعها، على الرغم من أنها قيدت في تواريخ مختلفة، ولعل ذلك كان بهدف إكسابها القوة اللازمة لنزع الوظيفة من يد صاحبها، وعدم تمكين أقرباء الشخص الذي نزعت منه الوظيفة من استعادتها، لأن العادة كانت توجيه الوظائف للأبناء والأقرباء،[٤] وكان مطلعها جميعا على النحو التالي: " لما حضر بين يدي مولانا الحاكم الشرعي

---

[1]– تذكر القائمة أسماء ٤٣ شخصا ممن شاركوا نقيب الأشراف في الفرار من المدينة لكنها تذكر أن هذا ليس هو العدد النهائي إذ تقول وغيرهم ممن فر معه.

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠١– ١٠٢. (١١ رجب ١١١٧ هـ / ٢٩ تشرين أول ١٧٠٥ م).

[3] – يفوق عدد الوظائف التي تم عزل النقيب وشقيقه موسى عنها أربعين وظيفة أنظر الحمود. القدس، ١٢٢–١٢٤.

4 – أنظر مثلا ف٣٩. س ١٨٩، ص ٢٩٣. (أواسط ذي القعدة ١٠٩٩ هـ /١٠ أيلول ١٦٨٨ م).

بالقلعة المنصورة، الجمع الكثير والجم الغفير من العلماء الأعلام والمشايخ الكرام، والسادات الفخام والخطباء والأئمة العظام، والزعماء وأرباب التيمار، والينكرجية (الإنكشارية) ذوي الاحترام، وجميع أهالي هذه الديار القدسية من الخاص والعام، وأخبروا مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي المشار إليه، أن السيد محمد النقيب وأعوانه من أهل الشر والشقاوة والعناد، وممن يسعون في الأرض بالفساد من أهل الطغيان والعناد، ومرتكبو أنواع الفسق والفجور وتبديل الحق بالباطل ".[1] ويتبع ذلك نص العزل عن الوظيفة وتعيين شخص جديد فيها.

أولى هذه التعيينات كانت تنصيب محب الدين بن عبد الصمد الحسيني الشهير بابن غضية، نقيبا لأشراف القدس وما حولها،[2] الأمر الذي أحدث تغيرا واضحا في القيادة الاجتماعية للمجتمع المقدسي، فبعد أن استقرت الوظائف الثلاث الهامة لسنوات طويلة، بحيث أشغلت عائلة اللطفي الحسيني وظيفة الإفتاء على المذهب الحنفي، وعائلة الوفائي الحسيني وظيفة نقابة الأشراف في القدس وما حولها، وعائلة غضية الحسيني وظيفة شيخ الحرم، فقدت عائلة الوفائي وظيفة نقابة الأشراف، لتصبح من نصيب آل غضية، التي باتت تشغل وظيفتين من أهم الوظائف في المدينة، التي يشغلها أبناء العائلات المقدسية. وعين القاضي محب الدين غضية إضافة الى تعينه نقيبا للأشراف في العديد من الوظائف الأخرى، التي كان يشغلها نقيب الأشراف السابق محمد بن مصطفى الوفائي.[3] ولعل إجادة محب الدين غضية اللغة التركية،[4] كانت أحد الأسباب في قربه من القاضي الذي منحه هذه الوظائف.

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٠– ١٤٥.

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٠. (١٧ رجب ١١١٧ هـ /٤ تشرين ثاني ١٧٠٥م).

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٠– ١١١. (١٧ رجب ١١١٧ هـ / ٤ تشرين ثاني ١٧٠٥م).

4 – الحسيني. ٣٣٢.

لم يكن نقيب الأشراف الجديد محب الدين وحده المستفيد من أبناء عائلة غضية من هذه التعيينات، بل تم تعين العديد من أبناء عائلة غضية في الوظائف التي تم تجريد نقيب الأشراف وشقيقه موسى منها، ومن بينهم الشيخ يونس –شيخ الحرم القدسي–[١] وعيسى بن الشيخ محمود،[٢] ونور الدين بن فضل الدين،[٣] ومحب الله بن فضل الله،[٤] كما تم تعيين فتح الله غضية رئيس المؤذنين في إحدى الوظائف، عوضا عن السيد عبد القادر الزلعي أحد أنصار نقيب الأشراف السابق.[٥]

وعين القاضي كل من زين العرب وعلي بن عبد الله،[٦] وإسحاق بن صالح،[٧] ومحمد بن عبد الغفور،[٨] وهم جميعا من أبناء عائلة اللطفي في العديد من الوظائف، عوضا عن نقيب الأشراف وأخيه السيد موسى، وعين عبد الرزاق بن زين العرب اللطفي في وظيفة كان يشغلها السيد عبد القادر الزلعي.[٩] ويبدو أن دور مفتي الحنفية محمد بن عبد الرحيم اللطفي، وعمه مفتي الشافعية محمد اللطفي في أحداث الصراع، وغيابهما عن الحضور في الحجة المقدمة ضد نقيب الأشراف السابق محمد بن مصطفى الوفائي كان السبب في عدم حصولهما على نصيب فيما تم توزيعه من وظائف، ومع هذا تمكن مفتي الحنفية بعد ما يقرب من شهرين

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١١. (٥ شعبان ١١١٧ هـ /٢٣ تشرين أول ١٧٠٥م).
2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٣. (٧ شعبان ١١١٧ هـ /٢٤ تشرين ثاني ١٧٠٥ م).
3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٤. (٦ شعبان ١١١٧ هـ / ٢٣ تشرين ثاني ١٧٠٥م).
4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٣٢. (٢٠ رمضان ١١١٧ هـ /٥ كانون ثاني ١٧٠٦م).
5 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٦. (١٧ رمضان ١١١٧ هـ / ٢ كانون ثاني ١٧٠٦م).
6 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٦. (٢٠ شعبان ١١١٧ هـ /٧كانون أول ١٧٠٥م).
7 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٠. (أواخر شعبان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٥م).
8 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٣. (٧ رمضان ١١١٧ هـ /٢٤ كانون أول ١٧٠٥ م).
9 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٦. (٢٤ شعبان ١١١٧ هـ / ١١ كانون أول ١٧٠٥ م).

من الحصول على وظيفة النظر والمشيخة على المدرسة الجوهرية، الواقعة بالرباط المنصوري،[١] عوضا عن نقيب الأشراف وأخيه موسى.[٢]

كما عين القاضي عثمان بن صلاح الدين،[٣] وأبا الفضل بن مصطفى وكلاهما من أبناء عائلة العلمي في وظائف، كانت في السابق من نصيب نقيب الأشراف وأخيه موسى،[٤] كما تم تعيين مصطفى العلمي،[٥] وأبا الوفا العلمي في وظائف، عوضا عن حسن بن ماجد العجمي أحد أنصار نقيب الأشراف.[٦]

وعين القاضي عبد الحي وسليمان ولدي يحيى الدجاني في وظائف كان يشغلها نقيب الأشراف السابق وأخوه موسى،[٧] وحسن بن ماجد العجمي،[٨] وبعد الاتهام الموجه من الأهالي لعبد الله العجمي، بأنه كان من أنصار نقيب الأشراف،[٩] انفرد يحيى الدجاني بإشغال جميع الوظائف التي كان يشغلها بسبب وفاته،[١٠] التي كانت بعد اقل من أسبوع من تقديم التهمه بحقه،[١١] وعين القاضي أحمد وعلي ولدي عبد الرحمن العفيفي في وظيفة كان يشغلها نقيب الأشراف السابق.[١٢]

---

[1] – أنظر ملحق رقم ٣.

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٤٠. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ / أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٣٢. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ / أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٣٤. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ /أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

5 – ف٣٩. س٢٠٣.ص ١٣٤. (١٨ رمضان ١١١٧ هـ /٣ كانون ثاني ١٧٠٦ م).

6 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٤٤. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ / أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

7 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٣٢. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ / أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

8 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢١. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ / أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

9 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٩. (٢٤ شعبان ١١١٧ هـ /١١ كانون أول ١٧٠٥ م).

10 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٧. (أواخر شعبان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٥م).

11 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٩. (أواخر شعبان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٥م).

12 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢١. (٢٠ شعبان ١١١٧ هـ / ٧ كانون أول ١٧٠٥م).

وتم تعيين صنع الله الخالدي –باش كاتب محكمة القدس – في جزء كبير من وظائف حسن بن ماجد العجمي.[١] وفي بعض هذه الوظائف تم تعيين دزدار القلعة فضل الدين آغا العسلي شريكا له في الوظيفة،[٢] وعين القاضي أبا الفتح بن محمد الديري في وظيفة التولية والمشيخة على المدرسة القادرية،[٣] عوضا عن شرف الدين بن عسلية أحد أنصار نقيب الأشراف السابق،[٤] ويلاحظ أن محمد الخليلي الذي تصدر الأهالي في تقديم الشكوى ضد نقيب الأشراف السابق، لم يحصل على أي من وظائف نقيب الأشراف أو أحد أعوانه، وربما كان ذلك بسبب سفره للتجارة كونه احد كبار التجار.

من أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية الذين كان لهم نصيب من وظائف نقيب الأشراف وأخيه موسى وأنصارهما ميرالاي السنجق مصطفى آغا،[٥] ودزدار القلعة فضل الدين آغا العسلي،[٦] اللذان تحولا عن مناصرة نقيب الأشراف في نهاية أحداث الصراع. ومع أن قاسم بيك الترجمان الذي اعترض نقيب الأشراف على نسبه الشريف قبل الصراع، وفر من المدينة في بدايته، وأحمد بن رجب الذي عزل من وظائفه أثناء الصراع، تمكنا من الحصول على بعض الوظائف، التي تخص نقيب الأشراف وأنصاره،[٧] إلا أنهما استفادا كثيرا

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٧. (غرة رمضان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٦م)؛ ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٧,١٦ رمضان ١١١٧ هـ / ١ كانون ثاني ١٧٠٦م)؛ ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٣٧. (٢٠ رمضان ١١١٧ هـ / ٥ كانون ثاني ١٧٠٦م).

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٨. (غرة رمضان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٦م)؛ صفحة ١٤٠. غرة رمضان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٦م).

3 – أنظر ملحق رقم ٣.

4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٢. (أواخر شعبان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٥م).

5 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٣٢. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ / أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

6 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٤٠. (غرة رمضان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٦م).

7 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٢٥. (غرة رمضان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٦م).عوضاً عن نقيب الأشراف وعبد القادر الزلعي.

من القرار الذي أصدره القاضي، بإبطال جميع الحجج التي كانت بـإكراه نقيـب الأشـراف وإغرائه،[١] إذ تمكن أحمد بن رجب من إعادة ابنه محمد إلى وظيفة محضر باشـي القـدس، عوضا عن إبراهيم بن موسى القضماني، الذي فر من المدينة مع نقيب الأشـراف،[٢] وتمكـن قاسم من إشغال وظيفة الترجمة في المحكمة، ذلك أنه بعد عودة القاضي محمـد أمـين إلـى المدينة، حضر جمع غفير إلى المحكمة، وأخبروه أن تعيين علي بن حسن ترجمانا للمحكمـة، جاء بعد أن هدد نقيب الأشراف السابق القاضي محمود بالقتل، واتهموا علي بن حسن بإدمان الخمر، وارتكاب كل أنواع الفسق والفجور، فأعفاه القاضي من مهام الترجمة، وأمر بنفيه مع عائلته من المدينة،[٣] وقرر تعيين عبد القادر المغربي في وظيفة الترجمة،[٤] لكن عبد القادر لـم يستمر في هذه الوظيفة طويلا، فبعد قدوم القاضي مصطفى أفندي إلى القدس، اجتمع العلمـاء وخاصة الناس وعامتهم، وأخبروه بأن عبد القادر المغربي الذي عينه القاضي السابق ترجمانا، ليس أهلا لوظيفة الترجمة، لكونه غير مقيم في مدينة القدس، ولا يزاول عمله في الترجمـة، وأخبروه بأن قاسم بيك أهل لهذه الوظيفة، فنصبه القاضي بناء على رغبتهم.[٥] وبعد اجتمـاع تجار المدينة مع القاضي محمد أمين، طالبوه بعزل صـلاح الـدين سـموم زادة –شـاهبندر التجار– عن منصبه لعلاقته الوثيقة بنقيب الأشراف السابق، واستجابة لطلبهم عين القاضـي محمد بن علي الجودي شاهبندر على جميع التجار في القدس.[٦]

---

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠٣. (١٣ رجب ١١١٧ هـ / ٣١ تشرين أول ١٧٠٥ م).

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٩. (أواخر شعبان ١١١٧ هـ / أواسط كانون أول ١٧٠٥م).

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٨. (٢٠ شعبان ١١١٧ هـ /٧ كانون أول ١٧٠٥م).

4 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٨٨. (٧ ذو الحجة ١١١٧ هـ /٢٢ آذار ١٧٠٦ م).

5 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٨٨. (٧ ذو الحجة ١١١٧ هـ / ٢٢ آذار ١٧٠٦ م).

6 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٧. (أواسط رمضان ١١١٧ هـ / أواخر كانون أول ١٧٠٥م).

ولما كانت إحدى التهم الموجهة للنقيب السابق هي إجبار الناس على التنازل عن وظائفهم، فإن الوظائف أعيدت كما كانت قبل الصراع، ومن ذلك ما أخبر به عبد الرحمن العفيفي أن نقيب الأشراف أجبره على التنازل عن ثلثي وظيفة المشيخة في المدرسة الزمنية،[١] لأخويه عبد الله وعبد اللطيف، فرفع القاضي أخويه عن ثلثي الوظيفة وأعادها كاملة له.[٢]

ووجهت لأحمد بن نسيبة –والد زوجة نقيب الأشراف السابق– في أواخر شباط ١٧٠٦م تهمة الاجتماع في بيته مع أنصار نقيب الأشراف السابق، وبأنه كان يتشاور معهم ويخرج الى الطريق حاملاً السلاح الأبيض،[٣] ويبدو أن تنازله عن تيماره في قرية بيت صفافا[٤] بعد أربع سنوات من هذا الاتهام،[٥] جاء بعد أن تعرض لضغوط لترك هذا التيمار، مع أن الحجة لا تصرح بذلك.

ويبدو أن هبة الله جلبي النمري–معمار باشي القدس وصهر المفتي الحنفي–[٦] كان يتعرض لضغوط منافسيه لإجباره على ترك وظيفة المعمار باشي، التي تولتها عائلته لسنوات طويلة، ويفهم ذلك من إحضاره للمحكمة الجمعَ الغفير من خاصة الناس وعامتهم في عام ١٧١٢م، ليشهدوا بأنه من أهل الصلاح وبأنه يقوم بوظيفته خير قيام.[٧]

لم يكن قرار تجريد نقيب الأشراف وأنصاره من الوظائف، وإعطاء القسم الأكبر منها لعائلة غضية، التي أصبحت تتولى منصبي مشيخة الحرم ونقابة الأشراف، بالإضافة إلى

---

[1] – أنظر ملحق رقم ٣.

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠٣. (أواسط رجب ١١١٧ هـ / ٢ تشرين ثاني ١٧٠٥ م).

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٧٥. (٩ ذو القعدة ١١١٧ هـ /٢٣ شباط ١٧٠٦ م).

[4] – أنظر ملحق رقم ٢.

5 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ٢٤٧. (١١٢٢ هـ / ١٧١٠م).

6 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٢٥٨. (أواخر محرم ١١٢١ هـ /١١ نيسان ١٧٠٩ م).

7 – ف٤٠. س٢٠٧، ص ٣٤٧. (١١٢٤ هـ / ١٧١٢ م).

العديد من الوظائف الأخرى مثل قيادة موسم النبي موسى سبباً وحيداً في بروز دور هذه العائلة في المدينة، إذ يظهر بوضوح أن حاجة أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية، التي حافظت على مناصبها الوظيفية في التولية على الأوقاف الهامة في المدينة، إلى مساعدة العلماء من ذوي النسب الشريف، لتتمكن من جمع حاصلات الأوقاف بعد عجز الإدارة العثمانية عن فرض سيطرتها على أنحاء السنجق، قد دفعها للتوجه إلى توكيل أبناء عائلة غضية في جمع هذه الحاصلات، ومن ذلك أن متولي وقف خاصكي سلطان وكلوا لسنوات عديدة بموجب أوامر شريفة نقيب الأشراف محب الدين غضية، في جمع حاصلات الوقف من قرى الساحل وقرى القدس، ومن زوار النصارى، وفي دفع مصاريف الوقف ورواتب المستحقين فيه،[1] كما طلب متولي وقف الصخرة والحرم الإبراهيمي من نور الدين غضية – شيخ الحرم – في أواسط نيسان ١٧٠٦م، أن يقوم بجمع حاصلات وقف الصخرة والحرم الإبراهيمي.[2]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما كلف نقيب الأشراف محب الدين غضية بمعالجة قضايا خارج نطاق صلاحياته الرسمية كنقيب للأشراف، ومن ذلك أن دفتر دار دمشق، أرسل كتاباً إلى القاضي في أوائل كانون الثاني ١٧٠٧م، يكلف فيه نقيب الأشراف محب الدين غضية بمحاسبة محمد آغا الذي كان دفتر دار دمشق قد عينه لجمع الجزية من أهل الذمة في القدس ونواحيها.[3] وفي الأعوام التي تلت ذلك، وكل دفتر دار دمشق نقيب الأشراف محب

1 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٣٢٨. (أواسط ربيع أول ١١١٩ هـ / ١٦ حزيران ١٧٠٧ م).

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٣٢٢. (غرة محرم ١١١٨ هـ /١٤ نيسان ١٧٠٦ م).

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ٢٥٤. (٤ شوال ١١١٨ هـ /٩ كانون ثاني ١٧٠٧ م).

الدين غضية بجمع الجزية من أهل الذمة في القدس ونواحيها.[١] كما وكله أيضاً في صرف رواتب أنفار قلعة البرك.[٢] وبهذا أصبح منصب نقيب الأشراف يتعدى حدود وظيفته الدينية والاجتماعية، وأخذ يؤدي دوراً بارزا في إدارة شؤون السنجق، وهذا ما فتح الطريق واسعا أمام تعزيز مكانة آل غضية في المدينة.

ويمكن أن يكون توجه العائلات المقدسية ذات النسب الشريف، والعائلات ذات المكانة من خارج السنجق، والعائلات المحلية ذات الأصول الرومية، إلى مصاهرة عائلة غضية مؤشراً بارزاً على ارتفاع مكانة هذه العائلة، ومن ذلك أن فيض الله بن أبي الوفا العلمي –صهر نقيب الأشراف السابق– تزوج بخزرج ابنة عبد الله بن عبد اللطيف غضية،[٣] كما تزوج أبو الخير مفتي الرملة –صهر نقيب الأشراف السابق أيضاً– برابية ابنة عبد اللطيف غضية شيخ الحرم سابقاً،[٤] وتزوج صالح بن شاهين جلبي بصادقة بنت نور الله غضية شيخ الحرم.[٥]

أما فيما يتعلق بعائلة الوفائي الحسيني فانه لما شكل نزع الوظائف عقوبة اتخذت بحق نقيب الأشراف، فإن أبناء عائلة الوفائي ممن مكثوا في المدينة ولم يشاركوا نقيب الأشراف في الفرار منها، لم يتمكنوا من المطالبة بهذه الوظائف، فابن عم نقيب الأشراف يوسف بن احمد الوفائي،[٦] الذي استمر على رأس وظائفه كالمعتاد.[١] لم يتقدم بطلب للحصول على وظائف ابن

---

1 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ١٦٥. (٧ محرم ١١٢٢ هـ /٢٨ تشرين ثاني ١٧١٠ م).

2 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ١٦٥. (٧ محرم ١١٢٢ هـ /٢٨ تشرين أول ١٧١٠ م).

3 – ف٤٠. س٢٠٩، ص ٢٩٢. (١١٢٦ هـ /١٧١٤ م).

4 – ف٤٠. س٢٠٣، ص ١٧٩. (١٩ ربيع ثاني ١١١٨ هـ /٣٠ تموز ١٧٠٦ م).

5 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ١٣٩. (١١٢١ هـ / ١٧٠٩م).

6 – هناك العديد من الحجج التي تشير إلى كونه ابن عم نقيب الأشراف. انظر مثلاف٣٦. س١٨٣، ص١٥١ (أواخر ربيع ثاني ١٠٩١ هـ /٢٩ أيار ١٦٨٠ م).

عمه نقيب الأشراف السابق محمد بن مصطفى الوفائي. ولم يتقدم بمثل هذا الطلب أيضا شقيقه السيد موسى الذي تمكن من الحصول على قرار بالعفو عنه من العاصمة، وبعد صدور هـذا القرار أصدر القاضي حجة شرعية بصرف معلوم الوظائف التي ورثها السيد موسى عن والده له أو لوكيله،[٢] وبناء على هذه الحجة وكل السيد موسى في ضبط ما يتحصل مـن ممتلكاتـه داخل القدس وخارجها، وفي استلام رواتب وظائفه للسيد خليل الإمام أثناء فترة غيابـه عـن مدينة القدس، وقد باشر السيد خليل أعمال هذه الوكالة، وضبط لـه مسـتحقاته عـن عـامي ١٧٠٨-١٧٠٩م،[٣] لكن السيد موسى بعد ذلك أرسل أمراً شريفاً بتوكيل محمد الخليلـي وأبـو بكر العلمي عوضاً عن خليل الإمام، وقوبلت هذه الوكالة بالرفض من محمد الخليلـي، بينمـا كان أبو بكر العلمي غائباً عن مدينة القدس، مما اضطر القاضي إلى توكيل فيض الله العلمـي -صهر السيد موسى- في متابعة أموره،[٤] ويفهم من اختيار السيد موسى للشيخ محمد الخليلي وأبو بكر العلمي للوكالة عنه، أنهما كانا يتمتعان بمكانة بارزة في المجتمع، تسمح لهما بجمع وضبط مستحقاته، التي كانت تواجه معارضة في إعادتها له من بعض المستفيدين، كما حدث مع أبناء الترجمان قاسم وأبناء أحمد بن رجب.[٥]

يشير رفض محمد الخليلي للوكالة، بأنه كان لا يزال مصراً على موقفة المدين لما قام به نقيب الأشراف السابق محمد وأخوه السيد موسى من تصرفات في المدينـة خـلال فتـرة الصراع، لكن يظهر أن موقفه هذا قد تغير بعد عودة السيد موسى إلى مدينة القدس، ذلك أنـه

---

1 - ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١١. (٥ شعبان ١١١٧ هـ / ٢٣ تشرين أول ١٧٠٥م).

2 - ف٤٠. س٢٠٦، ص ٢٥٤. (أواسط ذو القعدة ١١٢٢ هـ / ٥ كانون ثاني ١٧١١ م).

3 - ف٤٠. س٢٠٦، ص ٢٨٣. (أواسط محرم ١١٢٣ هـ /٥ آذار ١٧١١ م).

4 - ف٤٠. س٢٠٦، ص ٢٤٣. (أواسط محرم ١١٢٣ هـ /٥ آذار ١٧١١ م).

5 - ف٤٠. س٢٠٧، ص ٣٠٧- ٣٠٨. (٢٤ رمضان ١١٢٤ هـ /٢٥ تشرين أول ١٧١٢ م).

تصدر قائمة الشهود بعد المفتي الحنفي، بأن السيد موسى من أهل الديانة والأمانة "وأن ما قيل في حقه سابقا أخذ بطريق التعصب والغرض".[١] هذه الحجة التي تبرز شهادة علماء المدينة وجمع غفير من الأهالي عدا محب الدين غضية نقيب الأشراف، الذي ربما كان غائباً عن المدينة، يبدو أنها كانت السبب في وضع علامات التشطيب على الوثيقة، التي احتوت لائحة الاتهام الموجهة للنقيب وأنصاره، وأن يكتب في أولها "للنقيب المقتول وأخيه السيد موسى ولهما حجج كثيرة هذه أولها ٤٧ حجة..." وأن يكتب في ذيلها "أبطلنا هذه الحجة لوجه الله تعالى لئلا يتضرر عباد الله تعالى"،[٢] وأن يوضع على رأس كل حجة تم فيها عزل نقيب الأشراف أو أحد أنصاره عن وظيفته رقم متسلسل، ويكتب في أعلاها "لهما أيضاً".[٣]

رغم عبارات الإطراء والمدح التي تضفيها سجلات المحكمة الشرعية على السيد موسى في بعض وثائق البيع والشراء التي يظهر فيها بعد عودته الى المدينة،[٤] إلا أن دوره الفعال فيما تشهده المدينة من أحداث لم يعد كما كان في السابق، ولم تسمح لنا المعلومات المتوفرة بين أيدينا من معرفة التاريخ أو السبب الذي دعا السيد موسى إلى مغادرة مدينة القدس، والانتقال للإقامة في مدينة غزة، حيث توفي هناك في عام ١٧٣٨م،[٥] تاركاً أبناءه الأربعة الذين لم يعد منهم للإقامة في مدينة القدس، سوى ابنه عبد القادر، وكان من علماء المدينة وصلحائها.[٦]

---

1 – المرجع السابق.

2 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٠١– ١٠٢. (١١ رجب ١١١٧ هـ / ٢٩ تشرين أول ١٧٠٥ م). أنظر الملحق رقم ٤.

3 – ف٣٩. س٢٠٣، ص ١١٠– ١٤٥.

4 – أنظر مثلا ف٤٠. س٢٠٩، ص ٤١٠، ص ٤٦١. (١١٢٧ هـ /١٧١٥م).

5 – الحسيني. ٣٣٥.

6 – المرجع السابق. ٣٣٦.

وليس في الحجج ما يشير إلى بروز مكانة أبناء عائلة اللطفي الحسيني، إذ لم يتمكن المفتي الحنفي محمد اللطفي من القيام بأدوار كالتي قام بها نقيب الأشراف محب الدين غضية، ويفهم من عدم تمكن عائلة اللطفي من الاحتفاظ بمنصب الإفتاء على المذهب الشافعي، أن مكانتها في السنجق كانت آخذة في التراجع، فقد وجه "أكابر القدس وعلماؤها منصب إفتاء السادة الشافعية" لعبد المعطي الخليلي.[1] ونشير إلى أنه في أواخر القرن الثامن عشر، تمكنت عائلة غضية من تولي منصب الإفتاء على المذهب الحنفي،[2] وهكذا أسندت لهذه العائلة أعلى المناصب المخصصة للسكان المحليين في القدس.

وتشير الحجج إلى ازدياد نفوذ أبناء عائلة الدجاني التي كانت في خلاف مع نقيب الأشراف السابق محمد الوفائي حول نسبها الشريف، وبرز من هذه العائلة شيخ مقام النبي داود يحيى الدجاني، ولعل ما حدث مع خليل الدجاني الذي شغلت قضيته العديد من الحجج في السجلات، يعطي صورة واضحة عن هذا النفوذ، فبعد اتخاذ القاضي قراراً بنفي خليل الدجاني عن المدينة، بناء على طلب تقدم به مفتي الحنفية محمد اللطفي ونقيب الأشراف محب الدين غضية وجمع غفير من الناس، بدعوى أن خليل يقوم بالتشويش على المصلين، ويلحق الضرر بالأهالي،[3] حضر جمع غفير إلى المحكمة، تصدرهم محمد الخليلي وعدد من أبناء عائلة الدجاني إلى القاضي مصطفى، وأخبروه بأن ما قيل في حق خليل الدجاني "كان بطريق الغرض"، وأن خليل من أهل الصلاح والديانة، وطلبوا منه إعادته إلى المدينة،[4] وبناء على

---

1 – الحسيني. ١٧٦.

2 – بطرس أبو منة "أضواء جديدة على علو شأن العائلة الحسينية في القدس في القرن التاسع عشر". مجلة نسلية من الشرق. ١٩٧٩م. العدد ٣، السنة التاسعة. (١٥–٣٠)، ص١٧.

3 – ف٤٠. س ٢٠٥، ص٢٥ذي الحجة ١١١٩ هـ /آذار ١٧٠٨م).

4 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٢٢١. (١٠ شوال ١١٢٠ هـ /٢٣ كانون أول ١٧٠٨ م).

رغبتهم قام القاضي بإبطال الحجة الأولى، وختم عليها بالإلغاء، لكن يبدو أن ذلك لم يلق قبولاً عند مقدمي الدعوى الأولى، لذا نجد بأن القاضي كتب على الحجة الثانية، التي كانت لصالح خليل الدجاني "هذه الحجة باطلة"، وعلل ذلك بأن ما فيها بخلاف ما هو معروف عن خليل الدجاني من الشقاوة، وأخذه وظائف الفقراء والمساكين بغير حق،[١] وبهذا فإن خليل لم يتمكن من العودة إلى المدينة لكن يحيى الدجاني تمكن من استصدار أمر شريف مؤرخ بأوائل تشرين ثاني ١٧٠٨م، يطلب من القاضي أن يعيد خليل إلى المدينة، دون معارضة أحد ومنع كل من يتعرض له بالأذى.[٢]

وفيما يتعلق بتأثير الأحداث على الطوائف الحرفية في المدينة، فالذي يفهم من السجلات أنها واجهت مصاعب كبيرة إثر ما أصابها جراء فرار العديد من أبنائها مع نقيب الأشراف السابق، ومن استبدال الحكومة المركزية للحامية التي كانت ترابط في قلعة المدينة، والتي كان الكثير من أفرادها أعضاء في الطوائف الحرفية، ويشغل العديد منهم منصب شيخ الطائفة، وتظهر هذه المصاعب بوضوح في السجلات، إذ يلاحظ توجه العديد من الطوائف الحرفية إلى المحكمة مطالبين بتعيين شيخ جديد لها، لأن شيخها غائب عن المدينة، كما هو الحال في طائفة الفواخيرية.[٣]

أما طوائف أهل الذمة التي كانت تسكن المدينة فلم تسلم من التأثر بما جرى فيها من أحداث، وقد خلصت مينا روزن في بحثها عن أثر ثورة نقيب الأشراف على أهل الذمة، إلى القول بأن الثورة وما لحق بها من أحداث، كانت السبب في سقوط قيادات المجتمع اليهودي في

---

1 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ١١٤. (٢ رمضان ١١٢١ هـ /٤ تشرين ثاني ١٧٠٨ م).

2– ف٤٠. س٢٠٦، ص ١١٤. (٢ رمضان ١١٢١ هـ /٤ تشرين ثاني ١٧٠٨ م).

3 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٣٢. (أواخر ذي الحجة ١١١٩ هـ /٢٣ آذار ١٧٠٨ م).

مدينة القدس،[١] وتؤكد سجلات المحكمة الشرعية هذه النتيجة، وتبرز تعيين برناس[٢] جديد لطائفة اليهود الإفرنج،[٣] وبرناس جديد لطائفة اليهود السكناج،[٤] وتوضح السجلات بأن هذه النتيجة لم تقتصر على اليهود، بل شملت طوائف النصارى من الأرمن،[٥] والروم،[٦] والإفرنج.[٧]

والذي يفهم من السجلات أن الأزمة المالية الخانقة التي مرت بها هذه الطوائف، كانت سبباً رئيساً في المطالبة بتغيير هذه القيادات، وتشير السجلات إلى أن أسباب الأزمة، تمثلت في استغلال أصحاب النفوذ من العاملين في الجهاز الإداري والعسكري لهذه الطوائف، وتورد العديد من الأوامر الشريفة التي أحضرتها هذه الطوائف لوقف هذه الابتزازات،[٨] كما تذكر السجلات أن المعاملة السيئة من قبل الإدارة في السنجق لزوار المدينة من هذه الطوائف، والقيام بتفتيش أمتعتهم، كانت سبباً في توقفهم عن القدوم إلى السنجق بأعداد كبيرة،[٩] وهي تشير أيضا إلى حدوث أزمة في الثقة بين قيادات هذه الطوائف من جهة، والمتبرعين في الخارج من جهة أخرى، مما أدى إلى توقف وصول التبرعات الى طوائف أهل الذمة في المدينة فقد ورد في حجة مطالبة نصارى الأرمن بتغيير وكيلهم أنه في مدة ولايته زادت

---

1 - Rosen,262.

2 - تعني بالعبرية معيل، واستخدمت في سجلات المحكمة الشرعية بدلا من كلمة شيخ اليهود والمتكلم عليهم وذلك منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر. زكي حسن نسيبة. اليهود في القدس العربية الإسلامية بعد الفتح العمري وحتى القرن التاسع عشر. ص٤٠.

3 - ف٣٩. س٢٠٣، ص ٢١٨. (أواخر صفر ١١١٨ هـ / ١٢ حزيران ١٧٠٧م).

4 - ف٤٠. س٢٠٥، ص ٥٨. (١١٢٠ هـ /١٧٠٨ م).

5 - ف٣٩. س٢٠٣، ص ١٨٦. (٧ ذو الحجة ١١١٧ هـ /٢٢ آذار ١٧٠٦ م).

6 - ف٣٩. س٢٠٣، ص ٥٧- ٥٨. (١١٢٠ هـ /١٧٠٨ م).

7 - المصدر السابق.

8 - ف٤٠. س٢٠٦، ص ٩١. (١١٢٢ هـ / ١٧١٠م).

9 - ف٣٩. (س ٢٠٣، ص ٤٠٢ أواسط ربيع ثاني ١١١٩ هـ / ١٥ تموز ١٧٠٧ م).

الديون على ديرهم "وأن النذور والصدقات لا تصل ما دام وكيلاً للـدير" بسبب خيانته لأموال الدير.[١] ونشير إلى أن هذه الأمور جميعاً تزامنت مع مشاريع إعمارية، قامت بها هـذه الطوائـف لا ريب أن أنها ساهمت في أزمتها المالية.[٢]

وفي مسعى الطوائف الدينية لحل أزمتها المالية، لجأت إلى الاسـتدانة مـن أغنيـاء المسلمين للوفاء باحتياجاتها المالية، ومن ذلك أن برانسة اليهود الإفرنج استدانوا من قاسم بك الترجمان ألف قرش أسدية لمدة سنة، ورهنوا له الدار المعروفة بدار هارون بمحلة اليهـود.[٣] وكان عجز هذه الطوائف عن سداد الديون، سببا في زيادة توتر العلاقة بين المسلمين وأهـل الذمة في المدينة، إذ تكررت محاولات أرباب الديون المسلمين من استرداد ديونهم، من خلال دعاوى أقيمت في المحكمة دون جدوى.[٤] ويلاحظ أن بعض هذه الحجج أخذت تحمـل طـابع التهديد، كما في وثيقة مطالبة اليهود السكناج بسداد ديونهم، إذ هدد أربـاب الـديون اليهـود السكناج بإخراجهم من كنيسهم، وبختم بيوتهم إذا لم يدفعوا ما عليهم من أموال.[٥] وانتهت هـذه الخلافات بين أرباب الديون واليهود السكناج بإحراق المسلمين كنيس اليهود السكناج، وخـتم بيوتهم وسجن وجهائهم في عام ١٧٢٠م، وأدى هذا الحادث إلى فرار معظم اليهود السـكناج إلى الخليل وصفد ومنها إلى طبرية، واضطر من بقـي مـنهم إلـى التنكـر بـزي اليهـود السفاراديم.[٦]

---

1 – ف٤٠. س٢٠٧، ص ٢٢٨. (١٨ جمادى الثاني ١١٢٤ هـ /٢٢ تموز ١٧١٢ م).

2 – ف٤٠. س٢٠٦، ص ٩٧. (١١٢٢ هـ /١٧١٠ م).

3 – ف٤٠. س٢٠٥، ص ٢١٣. (١١٢٠ هـ / ١٧٠٨م).

4 – ف٤٠. س٢٠٧، ص ١٤٠. (١١٢٣ هـ /١٧١١م).

5 – ف٤٠. س٢٠٩، ص ٣١٥. (١١٢٥ هـ /١٧١٣م).

6 – نسيبة. ٧٣. اليهود السفاراديم هم اليهود الشرقيين، أما اليهود السكناج فهم اليهود الغربيين. أنظر ص٧٢.

أما فيما يتعلق بتأثير أحداث الصراع على الأهالي خارج مدينة القدس، فليس في السجلات ما يشير إلى أن حكام السنجق بعد عودتهم الى المدينة قاموا بإجراء تغييرات في مشايخ القرى، وخاصة من شارك منهم في أحداث الصراع، ومع عدم استبعادنا حدوث شيء من ذلك، إلا أنه يبدو أن عدم إحكام الإدارة العثمانية سيطرتها على السنجق حال بينها وبين إجراء هذه التغيرات.

يتضح مما جاء في الفصل فشل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العثمانية المركزية بعد فرار نقيب الأشراف وأنصاره من المدينة لتعزيز نفوذها في السنجق، ذلك أن تكثيفها لوجودها العسكري في المدينة أعاق مسعاها في بسط سيطرتها على أنحاء السنجق عن طريق إشغال هذه العساكر للإدارة بحالة من العصيان والتمرد على قرارات الحكومة المركزية، وبقي السنجق يشهد حالة من الفلتان الأمني والتردي في الأوضاع الاقتصادية. وكان للترتيبات الجديدة و توزيع النفوذ بين العائلات المقدسية أثره البالغ في زيادة نفوذ عائلة غضية الحسيني التي حلت محل عائلة الوفائي الحسيني في وظيفة نقابة الأشراف وساعد هذه العائلة على تعزيز نفوذها اضطرار الحكومة المركزية إلى التعامل مع الحقائق القائمة في المدينة والمتمثلة في ازدياد نفوذ العائلات المحلية وهو ما أسس الى بروز دور هذه العائلة و إرساء أسس دورها السياسي وقيامها بأدوار قيادية في المستقبل.

الخاتـــــمة

جاء الصراع العثماني مع نقيب الأشراف والقوى المحلية في سنجق القــدس مطلــع القرن الثامن عشر، بعد أن استغلت القوى المحلية التي عززت من نفوذها أواخر القرن السابع عشر حالة الاستياء العام عند الأهالي من تردي الأوضاع الإداريــة والأمنيــة والاقتصــادية والاجتماعية، لمواجهة ما شعرت به من مخاطر على نفوذها، اثر محاولة الحكومة المركزية إعادة هيبتها في السنجق دون أخذ نفوذ هذه القوى المحلية بعين الاعتبار.

إن معاناة إدارات السنجق المتعاقبة من محدودية الإمكانيات المالية والعسكرية بســبب انشغال الدولة في حروبها مع الدول الأوروبية، والأزمة المالية الخانقة التي مرت بها أواخــر القرن السابع عشر، كانت سببا في عجزها عن ضبط الأوضاع الأمنية في السنجق الأمر الذي ساهم في زيادة اعتماد الأهالي على أنفسهم للدفاع عن مصالحهم.

إن ممارسة كبار المتنفذين في الجهاز الإداري والعسكري لمزيد من الأعمال التعسفية ضد الأهالي وخاصة القوى المنتجة من الفلاحين والحرفيين، لما بدى مــن ضــعف الدولــة، ساهمت في إلحاق أضرار بالغة بالنشاط الاقتصادي، حيث شهدت قرى السنجق حالــة مــن الهجرة تحت وطأة تعديات كبار المتنفذين وانعدام الأمن، انعكست بوضوح علــى الأوضــاع الاقتصادية في المدينة التي شهدت ارتفاعا للأسعار في ظل عجز المؤسســات الوقفيــة مــن تعليمية واجتماعية ودينية عن صرف رواتب موظفيها لاعتمادها على حاصــلات الأراضــي الوقفية. ولم يحقق لجوء الأهالي للقضاء للتخفيف من معاناتهم شــيئا بحكــم عجــز الجهــاز القضائي عن محاسبة كبار المتنفذين، وكذلك فإن لجوءهم للحكومة المركزية لم يــأتِ بكبيــر

فائدة، إذ لم يعبأ كبار المتنفذين كثيراً بالأوامر الصادرة عن العاصمة، مما افقد الأهالي ثقتهم بالدولة عن إنصافهم بعد أن فقدوا ثقتهم بها عن توفير الحماية لهم.

عززت النخبة في القوى المحلية –التي ضمت أبناء العائلات المحلية ذات الأصول الرومية، والعلماء من أبناء العائلات المقدسية ذات النسب الشريف– من نفوها في ظل هذه الأوضاع المتردية في السنجق، وأصبح حكام السنجق عاجزين عن إدارة شؤونه دون تعاون هذه النخبة المحلية، لقدرتها الاقتصادية الواسعة وعلاقتها المتشعبة في الأرياف، وبرز نفوذ هذه القوى المحلية بوضوح حينما تمكنت من منع القنصل الفرنسي من الإقامة في مدينة القدس رغم الأمر الشريف الصادر عن الحكومة المركزية.

ساعدت حالة السلم التي دخلت بها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية إثر توقيعها على معاهدة كارلوفيتش١٦٩٩م، على محاولتها للعمل على إنهاء الاوضاع المتردية في السنجق وتعزيز نفوذ الحكومة المركزية، وضمن هذه السياسة أرسلت الى السنجق المحافظ محمد باشا الذي مارس العديد من الإعمال التعسفية لفرض هيبة الدولة دون أن يأخذ ازدياد نفوذ القوى المحلية بعين الاعتبار، مما أوجد شعوراً لدى القوى المحلية وعلى رأسهم العلماء من ذوي النسب الشريف بالمخاطر التي تحيط بمكتسباتها، فوجدت نفسها بين اختيار الصمت والتضحية بهذه المكتسبات التي جنتها عبر السنين أو محاولة المحافظة عليها مع ما يعنيه ذلك من مخاطر، واستقرت أخيرا على خيار منع حكام السنجق من دخول مدينة القدس مستغلة غياب المحافظ محمد باشا عن المدينة الذي خرج منها في حملة عسكرية الى سنجق نابلس،

تمكنت القوى المحلية التي يتصدرها نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الوفائي الحسيني، من القيام بادوار واسعة في إدارة شؤون المدينة خلال سنوات الصراع عبر إفشالها

لمحاولات حكام السنجق من دخول المدينة، وأضعاف سلطة المتسلمين الذين ينوبون عنهم الى مجرد سلطة اسمية. وشكلت النزاعات والصدامات التي شهدتها المدينة بين الجماعات المتنافسة على النفوذ في الفترة التي لم يتمكن فيها حكام السنجق من دخول المدينة، عاملا قويا في عدم الاستقرار في المدينة.

لم تعلن القوى المحلية خروجها على طاعة السلطان خلال أحداث الصراع، بل رفعت شعار توفير الأمن وإنصاف المظلومين، الذي كان يخفي خلفه تطلع النخب المحلية للمحافظة على مكتسباتها وتكريس نفوذها. لهذا فان الصراع لم ينهِ المراسلات الرسمية بين مدينة القدس من جهة وبين العاصمة وولاية دمشق من جهة أخرى، واستمرت الموافقة على التعيينات في الوظائف تأتي من العاصمة ودمشق، ولم تنقطع المعونات المالية (الصرة الرومية) التي ترسلها الحكومة المركزية للأهالي.

جاء انعتاق الحكومة المركزية من بعض مشاغلها الداخلية (أزمة ادرنة) التي كانت تعصف بها، محققاً لإرسالها لحملة كبيرة بقيادة والي دمشق محمد باشا، ومحافظ القدس مصطفى باشا. ووظفت الحكومة المركزية الخلافات الداخلية التي وقعت بين القوى المحلية، وتخلى العديد من الأهالي عن مناصرة نقيب الأشراف لما لحق بمصالحهم من ضرر لإنجاح مقاصدها، وذلك عن طريق الاتصال بتلك الجماعات التي انتقلت للإقامة في قلعة المدينة، حيث دارت اشتباكات في المدينة بين هذه المجموعة من جهة ونقيب الأشراف وأنصاره من جهة أخرى استمرت لما يقرب من اسبوعين، انتهت بفرار نقيب الأشراف مع أنصاره من المدينة، ودخول عساكر الدولة إليها دون مقاومة.

تتويجاً لجهود الحكومة العثمانية العسكرية في بسط سيطرتها على السنجق قامت بالعديد من الترتيبات لضمان عدم تكرار هذه الأحداث، حيث عملت على جمع قطع السلاح من الأهالي، واستبدلت حامية القلعة التي اتهمت بخيانة السلطان، كما عززت من وجودها العسكري في المدينة، لكن هذه العساكر كانت سبباً قوياً في إعاقة مسعى الحكومة المركزية في فرض النظام والهدوء في المدينة لما اتصفت به من عصيان وتمرد على أوامر الدولة، فانشغل حكام السنجق في مواجهة عصيان العساكر بينما بقيت أنحاء السنجق تشهد حالة من التردي في الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

عاقبت الدولة المشاركين في أحداث الصراع ليكونوا عبرة لغيرهم، حيث قامت بمصادرة أموالهم وممتلكاتهم واتخذت قرارا بعزلهم عما كانوا يشغلونه من وظائف، وكلفت الدولة إسماعيل آغا بالبحث عنهم، وحذرت الأهالي من تقديم المساعدة والعون لهم وعندما ألقت القبض على نقيب الأشراف تم إعدامه في العاصمة عام ١٧٠٧م.

في مسعى الحكومة لإعادة ترتيب الشأن الداخلي في مدينة القدس لصالح تعزيز نفوذ السلطة المركزية، قامت بتوزيع الوظائف التي نزعت من المشاركين في الصراع على العائلات التي تعاونت مع الحكومة المركزية في دخول حاكم السنجق، وكان لهذا الإجراء أثره البالغ على ترتيب البيت المقدسي خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع النفوذ بين العائلات، فأسرة الوفائي الحسيني فقدت قيادتها الاجتماعية التي حافظت عليها لفترة طويلة من الزمن لصالح عائلة غضية الحسيني التي أضافت إلى جانب احتفاظها بمنصب شيخ الحرم القدسي منصب نقيب الأشراف في القدس وما حولها.

كان اضطرار الحكومة العثمانية المركزية إلى التعامل مع الحقائق القائمة في المدينة والمتمثلة في ازدياد نفوذ القوى المحلية في السنجق عاملا على تعزيز مكانة عائلة غضية الحسيني ودورها القيادي، وشكل التقاء مصالح هذه العائلة مع مصالح الحكومة المركزية في القرن الثامن عشر، وتحديداً بعد عام ١٧٠٧م مرحلة جديدة من استقرار هذه العائلة في مناصبها الوظيفية، وتعزيز مكانتها كتتويج طبيعي للمكانة الاجتماعية والثراء الاقتصادي الذي اكتسبته عبر السنين، وهو ما أسس الى بروز دور هذه العائلة وإرساء أسس دورها السياسي وقيامها بادوار قيادية في المستقبل.

كشف هذا الصراع بوضوح عن مدى ارتباط الأحداث في السنجق بالأحداث في العاصمة، كما كشف عن طبيعة شكل العلاقة التي ربطت القوى المحلية بالسلطات المركزية والمرتكزة على درجة ولاء تلك القوى المحلية للسلطات المركزية أو عصيانها لها، وما قد يترجم على أساسها من اعتبارات منح السلطة المركزية أو منعها لتلك القوى من إمتيازات اقتصادية واجتماعية ودرجة من النفوذ السياسي.

المصادر والمراجع

المراجع الأوليـــة:

- **الكتب**

- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون. ط٥. بيروت: دار القاسم، ١٩٨٤م.

- الأنسي، محمد علي. الدراري اللامعات في منتخبات اللغات. ط١. بيروت : مطبعة جريدة بيروت، ١٣١٨ هـ.

- جلبي، أوليا. "سياحتنامه" بيت المقدس في كتب الرحلات عند العرب و المسلمين.كامل العسلي. عمان: ١٩٩٢م.ص (٢٢٣-٢٥٧)

- الحسيني، حسن بن عبد اللطيف. تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر. تحقيق سلامة النعيمات. ط١. عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٥م.

- الخياري، إبراهيم بن عبدالرحمن. تحفة الأدباء وسلوة الغرباء.تحقيق رجاء محمود السامرائي. العراق: دار الرشيد، ١٩٧٩م.

- الصديقي، مصطفى. الخمرة المحسية في الرحلة القدسية. صورة عن المخطوط في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القدس.

- العمري، أحمد بن يحيى. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. تحقيق أحمد زكي. القاهرة: دار الكتاب، ١٩٢٤ م.

- المرادي، محمد خليل. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٨٨م.

- النابلسي، عبد الغني. الحضرة الإنسية في الرحلة القدسية. تحقيق أحمد حسن العلبي. ط١. بيروت: دار المصادر، ١٩٩٠م.

- _____. الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجـــار. تحقيـــق رياض عبد الحميد مراد. ط١. دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٩م.

- **سجلات المحكمة الشرعية في القدس**

- سجل رقم (١٦٧) ٣جمادى الأول ١٠٧٧هـــ - أواخر ربيع الأول ١٠٧٨هـــ /١تشرين ثاني١٦٦م- ١٩ أيلول١٦٧م.

- سجل رقم (١٧٤) ٢ذي الحجة ١٠٨٢هـــ -٢٣ ذي الحجة ١٠٨٤هـــ/ ٣١ آذار ١٦٧٢- ٣١اذار ١٦٧٤م.

- سجل رقم (١٧٧)٩ذي القعدة ١٠٨٥- ٢٢ ربيع الثاني ١٠٨٦هـــ /٤ شباط ١٦٧٥- ١٦ تموز ١٦٧٥م.

- سجل رقم (١٧٨) ٢٠ ربيع الثاني ١٠٨٦- أواسط شوال ١٠٨٧هـــ / ١٤تموز ١٦٧٥- ٢١ كانون أول ١٦٧٦م.

- سجل رقم (١٨٣)١٨ ذي الحجة ١٠٩٠- أواخر محرم ١٠٩٢هـــ /٢٠ كانون الثاني ١٦٨٠- ١٩ شباط ١٦٨١م.

- سجل رقم (١٨٤)١٨ محرم ١٠٩٢ - ١٥ ربيع الأول ١٠٩٣ هـــ /٧ شباط ١٦٨١- ٢٤ آذار ١٦٨٢م.

- سجل رقم (١٨٥) ١٣ ربيع الأول ١٠٩٣- ا رجب ١٠٩٤هـــ/٢٢ آذار ١٦٨٢- ٢٦ حزيران ١٦٨٣م.

- سجل رقم (١٨٧)٢٠ ربيع أول ١٠٩٦ – أواسط صفر ١٠٩٨هـ /٢٤ شباط ١٦٨٥- ٣١ كانون الأول ١٠٨٦م.
- سجل رقم (١٨٨)أواسط صفر ١٠٩٨- أواسط جمادى الثاني ١٠٩٩هـ /٣١ كانون الأول ١٦٨٦-١٧ نيسان ١٦٨٨م.
- سجل رقم (١٨٩) ١ربيع اول١٠٩٩-أواخر ربيع الثاني ١١٠٠هـ /٥ كانون الثاني ١٦٨٨- ٢٠ شباط ١٦٨٩م.
- سجل رقم (١٩١)أواسط ربيع الثاني ١١٠٠- أواخر ربيع الأول ١١٠١هـ / ٦ شباط ١٦٨٩- ١١ كانون الثاني ١٦٩٠م.
- سجل رقم (١٩٢)٢٦ ربيع الأول ١١٠١هـ-أواخر رمضان ١١٠٢ هـ/٧كانون الثاني ١٦٩٠م -٢٧حزيران ١٦٩١م.
- سجل رقم (١٩٣) أوائل رحب ١١٠٣ه -٥ محرم ١١٠٤هـ/١٩اذار ١٦٩٢م -١٦ أيلول ١٦٩٢م.
- سجل رقم (١٩٤) ١٢ محرم ١١٠٤هـ-٧ رجب ١١٠٤هـ/٢٣ أيلول ١٦٩٢م-١٤اذار ١٦٩٣م.
- سجل رقم (١٩٦) أوائل محرم ١١٠٥هـ-١٣ ربيع الأول ١١٠٧هـ/٢ ايلول١٦٩٣م – ٢٢ تشرين الأول ١٦٩٥م.
- سجل رقم(١٩٧) ٥ جمادى الثانية ١١٠٧ه -١٦ شعبان ١١٠٩هـ/١١ كانون الثاني ١٦٩٦م -٢٧ شباط ١٦٩٨ م.

- سجل رقم (١٩٨) ٧ ذي القعدة ١١٠٨هـ–أوائل ربيع الثاني ١١١٠هـ/٢٨ايار ١٦٩٧م– ٧ تشرين الأول ١٦٩٨م.
- سجل رقم(١٩٩)أواسط ربيع الأول ١١١٠هـ–١٨ محرم ١١١٢هـ/ ٢١ أيلول ١٦٩٨– ٥ تموز ١٧٠٠م.
- سجل رقم(٢٠٠) ١٣ذي الحجة ١١١١هـ – أواخر ذي القعدة ١١١٢هـ ١ حزيران ١٧٠٠– ٨ أيار ١٧٠١م.
- سجل رقم (٢٠١)أوائل محرم ١١١٣هـ – أواخر محرم ١١١٥هـ /أواسط حزيران ١٧٠١– أواسط حزيران ١٧٠٣م.
- سجل رقم (٢٠٢) أواخر ربيع ثاني ١١١٥ هـ – ٥ محرم ١١١٧هـ /أوائل أيلول ١٧٠٣– ٣٠نيسان ١٧٠٥م.
- سجل رقم (٢٠٣) ١٦ محرم١١١٧– ١٠ محرم ١١١٨ هـ / ١١ أيار ١٧٠٥ –٢٥ نيسان ١٧٠٦م.
- سجل رقم (٢٠٤) ٤ رجب ١١١٩– ٩ ربيع أول ١١٢٠هـ / ٢تشرين اول١٧٠٧– ٣٠ أيار ١٧٠٨م.
- سجل رقم (٢٠٥) ١٥ ربيع أول ١١٢٠ – أواسط جمادى الأولى ١١٢١/٥ حزيران ١٧٠٨– ٢٢تموز ١٧٠٩م.
- سجل رقم (٢٠٦) أواسط جمادى الأولى ١١٢١– أواسط صفر ١١٢٣ / ٢٢ تموز ١٧٠٩–٤ نيسان١٧١١م.

- سجل رقم (٢٠٧) أواسط ربيع الأول ١١٢٣ –أواسط شعبان ١١٢٤ / ٢ أيار ١٧١١– ١٧ أيلول ١٧١٢م.
- سجل رقم (٢٠٨) ١٧ ربيع الثاني ١١٢٥ – أواخر ذي القعدة ١١٢٥ /٢٢ ايار١٧١٣– ١٣ كانون أول١٧١٣م.
- سجل رقم (٢٠٩) ٢٧ ربيع الأول ١١٢٥ – ١١ محرم ١١٢٦ / ٢٣ نسيان ١٧١٣ – ٢٨ كانون ثاني ١٧١٤م.

المراجع الثانوية

- **الكتب**

- أوغلي. أكمل الدين إحسان. الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. الجزء الأول والثاني. ترجمة صالح سعداوي، استنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ١٩٩٩م.

- تسفي، يتسحاق. أرض إسرائيل أيام الحكم العثماني. القدس: مركز بيالك، ١٩٥٥م. (عبري).

- جيب، هاملتون وهارولد بوين.المجتمع الإسلامي و الغرب واثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدني. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي. الجزء الأول القسمين الأول والثاني. ط١.دمشق: دارالمدى للثقافة والنشر, ١٩٩٧م.

- الحافظ، محمد مطيع ونزار أباظة علماء القدس وأعيانها في القرن الثاني عشر الهجري.دمشق : دار الفكر ٢٠٠٠ م.

- حليم، إبراهيم بك. تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية. مؤسسة الكتب الثقافية.

- الحمود، نوفان رجا. العسكر في بلاد الشام. بيروت: دار الأفاق الجديدة, ١٩٨١م.

- حوراني، البرت. تاريخ الشعوب العربية. المجلد الثاني الجزء الثالث. ترجمة نبيل صلاح الدين. الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٩م.

- دوماني، بشارة.إعادة اكتشاف فلسطين أهالي نابلس ١٧٠٠_١٩٠٠م. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨م.

- الزبدة ,عبلة المهتدي. القدس تاريخ و حضارة (٣٠٠٠ ق.م- ١٩١٧م).ط١. بيروت: دار نعيمة للطباعة، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م.

- الزيدي، مفيد. موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني (١٥١٦-١٩١٦). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- سعيد، محمود (إعداد). شؤون الأوقاف في القدس في مطلع لقرن الثامن عشر الميلادي من سجلات المحكمة الشرعية بيانات وتحليل. القدس : مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، ٢٠٠٠م.

- صدقي، احمد. تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني ١٤٢٥_١٩٢٢.ط١. مجلد ٢اربد: المكتبة الوطنية.

- عامر، محمود علي. الدولة العثمانية – تاريخ ووثائق. ط١. دار الرحاب ٢٠٠١م.

- عباس، إحسان. فصول حول الحياة الثقافية والعمرانية في فلسطين.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م.

- العسلي، كامل جميل. أجدادنا في ثرى بيت المقدس. عمان: مؤسسة آل البيت المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٨١م.

- _____. "القدس تحت حكم العثمانيين"، القدس في التاريخ. تحرير كامل جميل العسلي. عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.

-_____. وثائق تاريخية مقدسية. مجلد١. عمان: مطبعة التوثيق، ١٩٨٣م.

- _____. وثائق تاريخية مقدسية. مجلد٢.عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- _____. وثائق تاريخية مقدسية. مجلد٢. عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م.

- عطا الله , محمود علي. وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي. نابلس: جامعة النجاح الوطنية,مركز التوثيق والمخطوطات والنشر, ١٩٩٢م.

- علي، محمد كرد. خطط الشام. ج١.دمشق: مكتبة النوري.

- غالب، عبد الرحيم. موسوعة العمارة الإسلامية. بيروت : جروس برس، ١٩٨٨ م.

- غوانمة، يوسف حسن. دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي. ط١. عمان: دار الفكر، ١٩٨٣م.

- كواترت، دونالد. الدولة العثمانية ١٧٠٠_١٩٢٢. تعريب ايمنار منازي. ط١. الرياض: مطبعة العبيكان,٢٠٠٤م.

- محاسنة، محمد وآخرون. تاريخ مدينة القدس. ط١. عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

- المحامي، توفيق معمر. ظاهر العمر كتاب يتناول تاريخ الجليل خاصة و البلاد السورية عامة من سنة ١٦٩٨- ١٧٧٧م. ط١. الناصرة: مطبعة الحكيم، ١٩٩٠م.

- محيبش، غسان موسى. "وقفية خاصكي سلطان في بيت المقدس دراسة وتحليل".أطروحة دكتوراة غير منشورة جامعة عين شمس في مصر. (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

- مناع, عادل. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠_١٩١٨ قراءة جديدة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني الدراسات الخاصة. المجلد الثاني الدراسات التاريخية، " فلسطين في العهد العثماني"، عبد الكريم رافق. بيروت:١٩٩٠م.

- نسيبة، زكي حسن. اليهود في القدس العربية الإسلامية بعد الفتح العمري وحتى القرن التاسع عشر.

- النمورة، محمود طلب. الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي بين الحكم الذاتي والاحتلال وحق تقرير المصير من العهد العثماني إلى الانتفاضة. (١٧٩٤ – ١٩٩٤). ١٩٩٤م. ج١.

- ياغي، أحمد.الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي. الرياض: مكتبة العبيكان, ١٩٩٨م.

- اليعقوب، محمد سليم. ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي. الأردن : منشورات البنك الأهلي الأردني.

▪ الدوريات

- أبو منة، بطرس. "أضواء جديدة على علو شأن العائلة الحسينية في القدس في القرن التاسع عشر". مجلة نسلية من الشرق. ١٩٧٩م.العدد ٣, السنة التاسعة. (١٥-٣٠).

- الحمد، صبري فالح. "قوافل الحج و دورها في وحدة الوطن العربي خلال القرن الثامن عشر". مجلة شؤون عربية عدد٩٤ السنة العاشرة ربيع ٢٠٠٢ ص (٢٠٢_٢٠٨).

- الحمود، نوفان رجا. "القدس تحت حكم العثمانيين (١١١٢ – ١١٢٣ / ١٧٠٠ – ١٧١٠)". مجلة مؤته للبحوث والدراسات. المجلد الرابع عشر. العدد الثاني. ١٩٩٩م. ص(٤٩- ٦٣).

- حوراني، إلبرت. "الإصلاح العثماني وسياسات الأعيان." مجلة الاجتهاد، العدد ٤٥، ٢٠٠٠م. ص (١١٢- ١٢٩).

- مناع، عادل. "ثورة نقيب الأشراف في القدس ١٧٠٣-١٧٠٥م". مجلة كتدرا، العدد ٥٣, ١٩٨٩م: (٤٩-٧٤). (عبري).

- Rafiq, abdul – karim. "The Local forces in Syria in the seventeenth and eighteenth centuries". War, Technology and Society in the Middle East, edited by, V.J. parry and M.E. Yapp, London, 1975, PP. 277 – 307.

- Rosen, Minna. "the naqib al-ashraf rebellion in Jerusalem and its repercussion on the city's dhimmis".Asian and African Studies, 19, 1984, pp249-270.

كشاف المصطلحات

- آغا: رئيس الجند.

- الإنكشارية: كلمة تركية تعني القوات الجديدة تميزا لها عن القوات القديمة من الفرسان (السباهية).

- باش كاتب: كبير الكتاب في المحكمة.

- براءة سلطانية: مرسوم سلطاني.

- برناس: تعني بالعبرية معيل، واستخدمت في سجلات المحكمة الشرعية بدلا من كلمة شيخ اليهود والمتكلم عليهم وذلك منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر.

- بلوكباشي: رتبة عسكرية وتعني رئيس الطابور.

- بيمارستان: لفظة فارسية الأصل أطلقت على المستشفيات في العصور الإسلامية.

- حكام العرف: أصحاب النفوذ من كبار العسكريين والموظفين في الجهاز الإداري.

- خانات: جمع خانة كلمة فارسية الأصل وهي وحدة تعداد السكان في الدولة العثمانية ومتوسط عدد أفرادها خمسة أشخاص.

- خان: كلمة فارسية الأصل أطلقت على مكان مبيت المسافرين وحل محلها اسم الفندق.

- خزندار: أمين بيت المال.

- دزدار: المسئول عن الحامية التي في القلعة.

- دفتردار: المشرف على الحسابات المالية.

- الزعماء والتيمارية: هم قادة الفرسان الإقطاعية، وكانت الدولة تمنح الإداريين والعسكريين إقطاعاً يغل على المقطع دخلاً معيناً ويقدم المقطع في مقابل ذلك عدداً من الفرسان للخدمة

العسكرية ويبلغ دخل التماري بين ٢٠٠٠-٢٠ألف اقجة وأما دخل الزعيم فيبلغ من ٢٠ ألف-١٠٠ ألف اقجة.

- السباهية: صنف من العسكر وتعني الفرسان.

- السكمانية: العسكر غير المنتظم.

- سنجق: وحدة إدارية ضمن الولاية وتشتق التسمية من العلم الذي يحمل أمام حاكم السنجق وهي كلمة تركية ويقابلها في العربية كلمة لواء.

- شاهبندر التجار: كبير التجار ورئيسهم.

- شيخ الإسلام: رأس فئة العلماء في العاصمة وكان رقيبا على العلماء في الدولة وممثل السلطان في الأمور الدينية.

- شيخ الحرم: المسئول عن إدارة المسجد الأقصى وقبة الصخرة في مدينة القدس.

- الصرة الرومية: الأموال التي كان يبعثها السلاطين العثمانيين لتوزع على العلماء والفقراء في الأماكن المقدسة ومنها مدينة القدس.

- صوباشي: مساعد حاكم السنجق في إدارة قوات الأمن في المدينة.

- طائفة المجاورين: المغاربة الذين قدموا الى فلسطين وسكنوا فيها.

- طائفة المعاصرية: هي الطائفة التي تقوم بعصر السمسم لصنع السيرج والطحينية.

- العسس باشي: أحد الإنكشارية الموجدين في المدينة، وتتبعه مجموعة من الجنود الذين يتولون حراسة أسوار المدينة وأبوابها على أن يتأكدوا من إغلاق هذه الأبواب ليلا باستمرار.

- العوارض السلطانية: الأموال التي تؤخذ من الأهالي عند حاجة الدولة إلى مزيد من الدخل في أحوال طارئة.

– القرى الغفرية: القرى المكلفة بحراسة الطريق.

– كتخدا: كلمة فارسية بمعنى وكيل الأمور.

– مال الميري: المال الذي يجبى من أراضي الدولة.

– متسلم: وكيل حاكم السنجق والمتصرف في المدينة في حال غياب الحاكم عنها.

– محافظ: حاكم السنجق.

– المحتسب: المراقب وهو موظف كانت مهمته دينية تتمثل في ضبط الأوزان ومنع الغش في الطعام والشراب والمحافظة على الآداب العامة ثم أصبحت وظيفة عسكرية أو مدنية، بحيث أستطاع القاضي بواسطته أن يصرف شؤون التجارة والصناعة.

– محضر باشي: كبير المحضرين في المحكمة المكلفين بإحضار من تستدعيهم المحكمة.

– المفتي: وظيفة علمية حيث يتولى تفسير النصوص الدينية، ويتوسط لحل المعضلات الشرعية التي تواجه العامة، وكان عوناً للقاضي في بعض المسائل التي تعرض على المحكمة الشرعية.

– معمار باشي: رئيس المعمارية في المدينة.

– ميرالاي: هو القائد الأعلى للعساكر الإقطاعية في السنجق ويأتي في المرتبة الثانية بعد حاكم السنجق وهو يأتمر بأمره وينفذ تعليماته.

– مير ميران: أمير السنجق.

– نقيب الأشراف: هو الشخص الذي يرعى شؤون الاشراف وينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم، وكان ضمن التشكيلات الإدارية التابعة لمشيخة الإسلام في العاصمة، حيث كان

نقيب الأشراف في العاصمة يعين في الولايات والسناجق ومنها سنجق القدس قائم مقام نقيــب الأشراف.

الملاحق

الملحق الأول: خارطة سناجق إيالة (ولاية) دمشق.

الملحق الثاني: خارطة سنجق القدس.

الملحق الثالث: خارطة مدينة القدس.

الملحق الرابع: لائحة الاتهام الموجه ضد نقيب الأشراف وأنصاره بعد فرارهم من مدينة القدس.

الملحق الخامس: شجرة العائلة الحسينية

ملحق رقم (١)

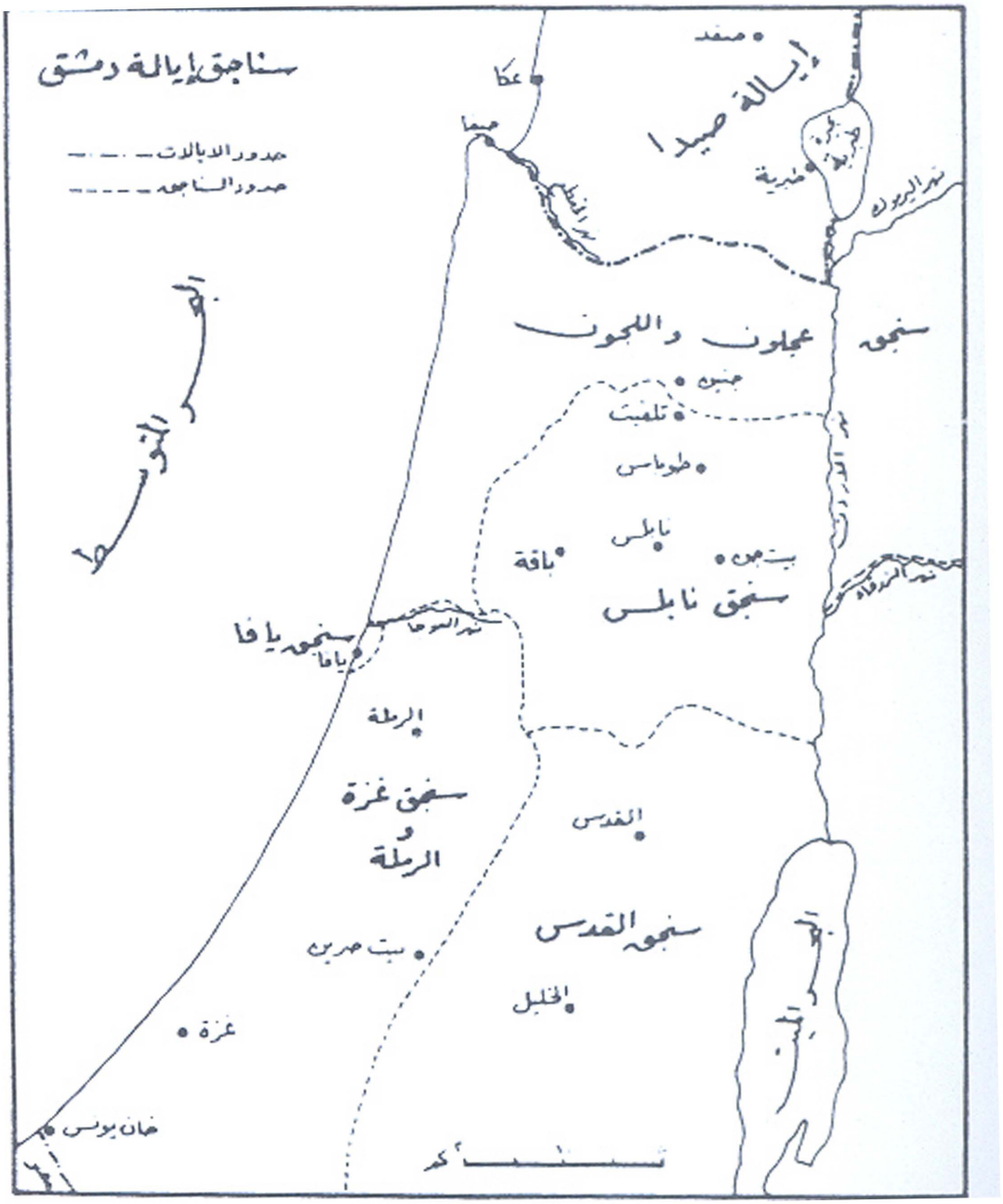

المصدر: الموسوعة الفلسطينية. " فلسطين في العهد العثماني" عبد الكريم رافق. ص٧٠١

ملحق رقم (٢)

المصدر: تم رسم الخريطة بالاعتماد على الخريطة الواردة لناحية القدس في ملاحق كتاب ناحية القدس في القرن السادس عشر، محمد اليعقوب. والخريطة الواردة لناحية الخليل في كتاب قضاء الخليل1864–1918م، أمين مسعود أبو بكر.

ملحق رقم (٣)

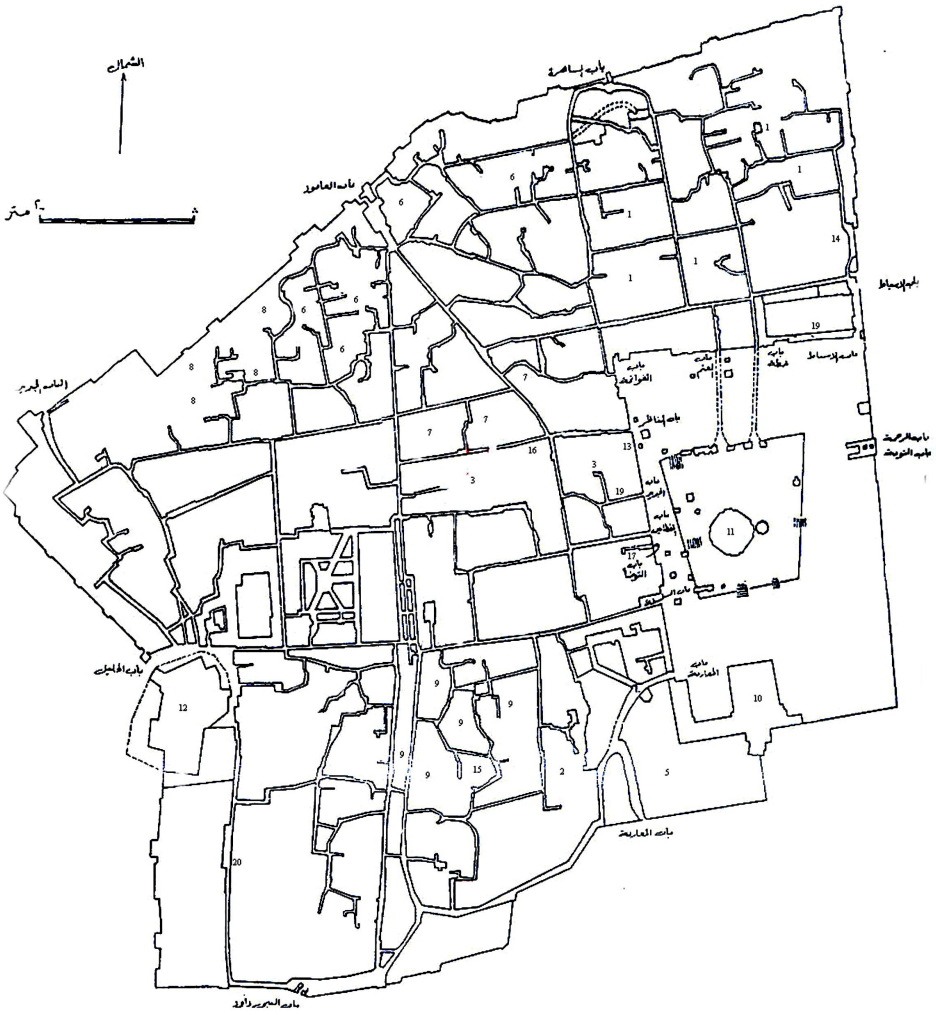

بعض المواقع الهامة في مدينة القدس

١- محلة باب حطة ٢- محلة الشرف ٣- محلة باب القطانين ٤- محلة الريشة ٥- محلة المغاربة ٦- محلة باب العمود ٧- محلة عقبة الست ٨- محلة الزراعنة ٩- محلة اليهود الوسطى ١٠- المسجد الأقصى ١١- قبة الصخرة ١٢- قلعة القدس ١٣- الربـــاط المنصوري ١٤- المدرسة الصلاحية ١٥- كنيس اليهود ١٦- خاصكي سلطان ١٧- المدرسة العثمانية ١٨- المدرســـة القادريـــة ١٩- المدرسة الجوهرية ٢٠- دير مار يعقوب ٢١- كنيسة القيامة

اعتمد الباحث في رسم الخريطة على ما ورد في كتاب ناحية القدس محمد سليم اليعقوب ج٢ الملاحق.

ملحق رقم (٤)

ملحق رقم (٤)

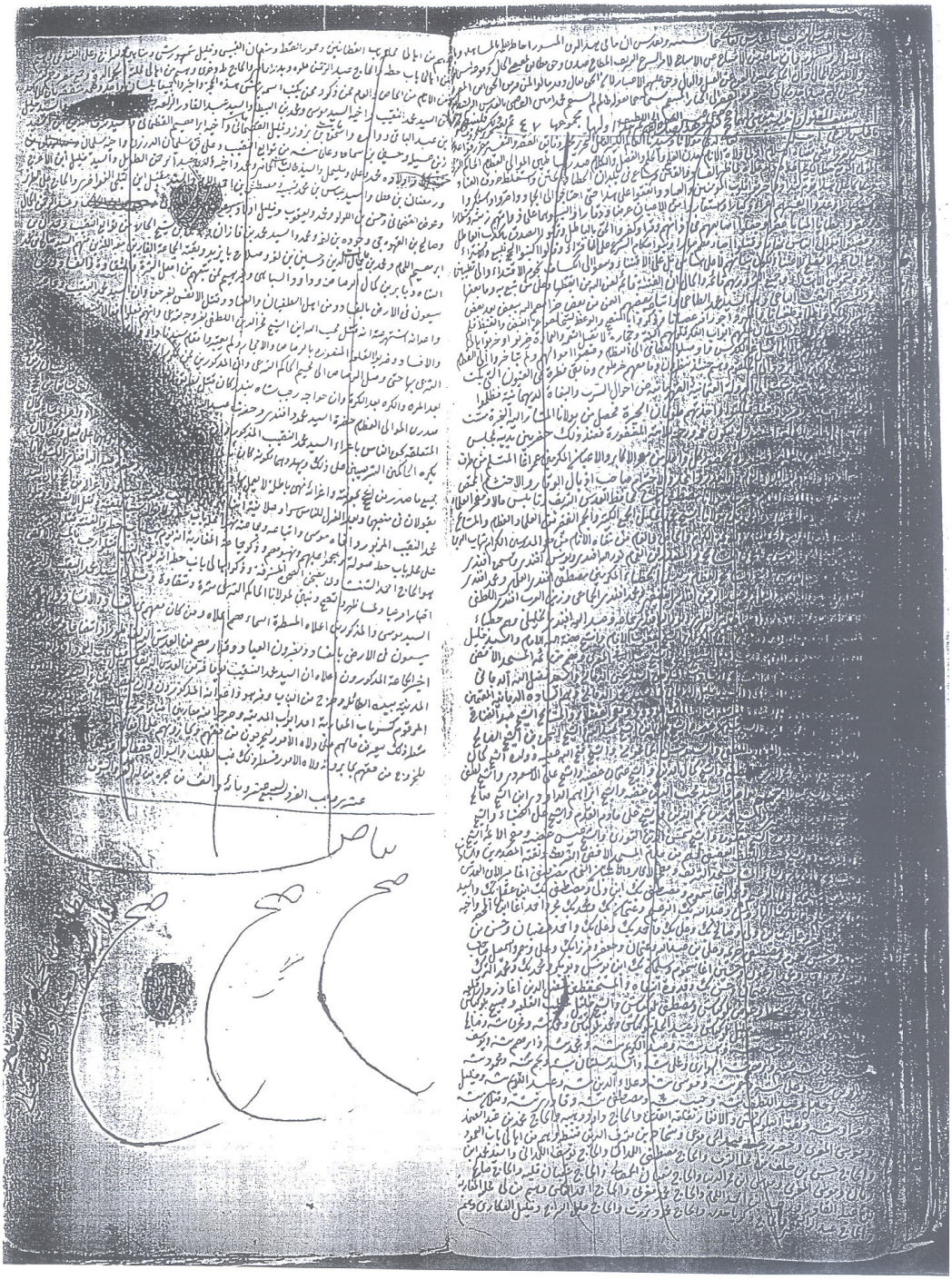

المصدر : فيلم٣٩. سجل٢٠٣، ص ١٠١- ١٠٢. (١١ رجب ١١١٧ هـ / ٢٩ تشرين أول ١٧٠٥ م).

ملحق رقم (٥)

ملحق رقم (٥)

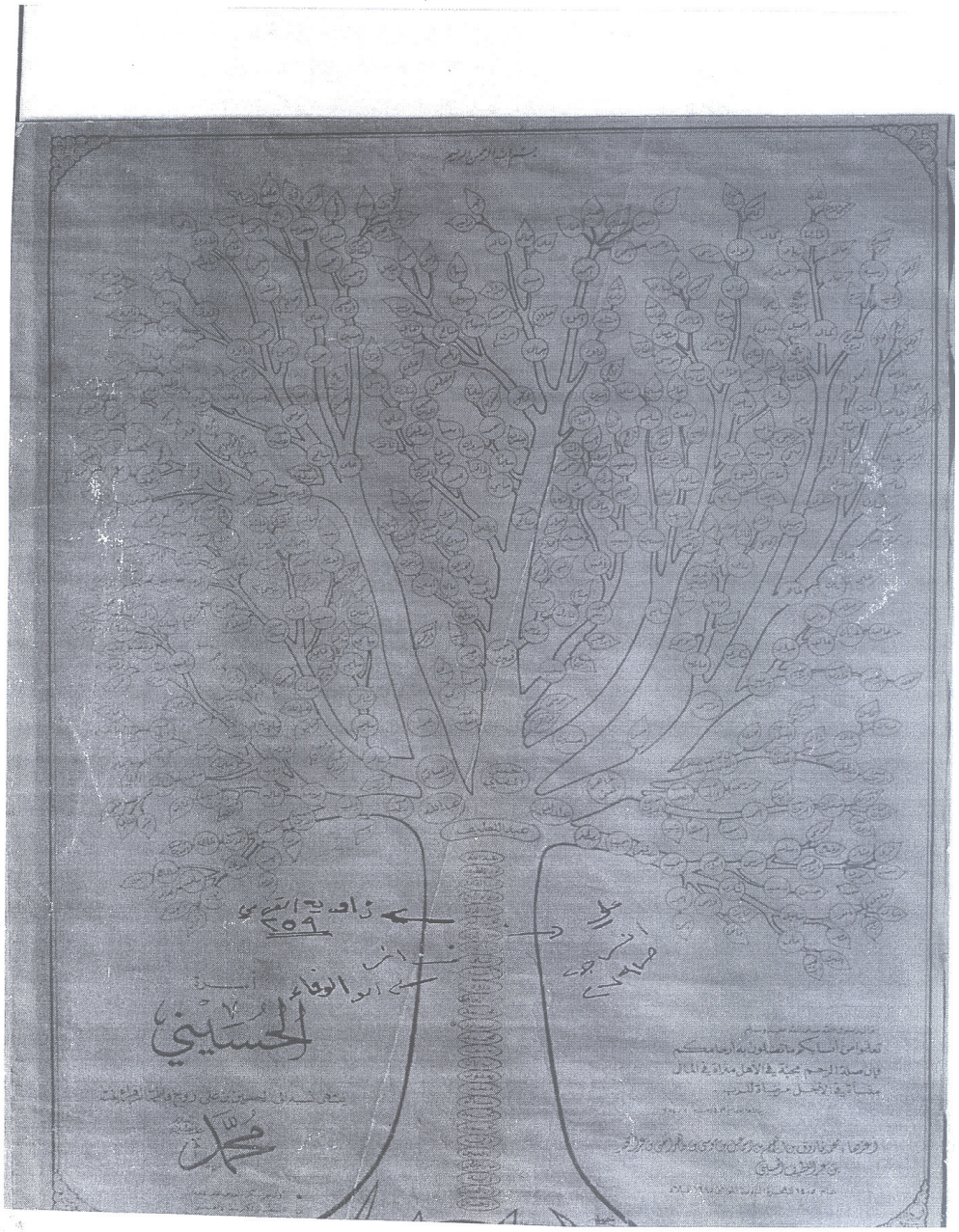

المصدر : حصل عليها الباحث من الدكتور عبداللطيف الحسيني أحد أفراد هذه العائلة